ثورة شعب

الشعب سيد الموقف والأمة مصدر السلطات

الدكتور
حسن مرعي

الدكتور
أمين مصطفى عفيفي عبد الله

يلتزم الطبع والنشر :
مكتبة الأنجلو المصرية

ثورة شعب

بقلم

الدكتور
حسن مرعي

الدكتور
أمين مصطفى عفيفي عبد الله

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية

مطبعة كوستاتسوماس وشركاه

تصدير

نقدم إلى القراء الكرام هذا الكتاب ، وهم يستقبلون عيدين وفرحتين كريمتين ، إذ البلاد تستقبل عيد الأضحى المبارك ، وتحمل فى نفوس أبنائها ، عيداً قومياً ، تنبع من معينه الفياض ، الحرية والحق ، والعدل والإنصاف . . . . وما أجمل أن يأتى عيد الأضحى بفرحته ، فى رحاب عيد القومية وبهجته .

وللكتاب قصة فى نفوسنا ، إذ هو نتيجة لما كان يدور بيننا من مناقشات إذا ما التقينا — وكثيراً ما نلتقى — متباحثين فى أحوالنا ، وما تسير عليه أحوال البلاد ، وما يجرى فى محيط الأمة من أحداث .

وكثيراً ما كانت تطول بنا المناقشة ، إذا ما جد جديد فى محيطنا المصرى ، نتعرف أسباب الأحداث ، ونصل إلى النتائج الخطيرة ، وهى ، أن الفساد قد عم ، وأن الحالة قد ساءت ، منذرة بشر ، نربطها بالماضى ، مقلبين صفحات

التاريخ ، حتى تستبين الأمور ، التى ألزمتنا الحجة فى دائرتها ، آن حدثاً لابد واقع ، وأن مجرى الأحداث سوف يتغير . . . ولكن لا ندرى على أية صورة . . . وإذا بالحقيقة تظهر ، والأمور تنجلى ، وتسفر عن حركة مباركة ، هدفت إلى محاربة الفساد ، ودفعت إلى البناء والتشييد .

لسنا صادقين ، فى ظل هذه الأحداث ، تحقيقاً لما كان يجيش فى صدورنا ، فأردنا أن نقدم للقراء الكرام ، حقائق طالما ناقشناها ، تهدف إلى تكملة البرامج الرسمية ، حتى نسهم بأفكارنا فى الجهاد القومى ، الذى نرجو مخلصين له ، أن يحقق ما تصبو إليه أمال المصريين جميعاً .

مصر الجديده فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٢

الثورة الأولى
و
السيد عمر مكرم

حكم العثمانيين

فتح العثمانيون مصر ، واستمروا بها حوالى ثلاثة قرون ، وكانت السلطة بها مقسمة بين ثلاث قوى للتوازن ، حتى يطمئن السلطان العثمانى ببقائها تحت حكمه . . . . وكانت هذه القوى تتمثل فى سلطة الوالى ، والحامية العسكرية ، والمماليك . . . . إلا أن هذه القوى أخلت بواجباتها ، وفسدت أحوالها ، وبعدت عن أهداف الحكم الصحيح .

الفساد . . .

كان الوالى ينظر إلى مصر نظرته إلى إقطاعية ، موفورة الثروة ، أتاحها له القدر فترة من الزمن ، يثرى منها بما يجمعه من المال قبل أن يرحل عنها ، ولم يكن يجهد نفسه فى أن يتعهد مرافق البلاد بالإصلاح .

وكثيراً ما تأخر الوالى فى دفع مرتبات الجند ، فلم يكن أمامهم من سبيل للحياة ، إلا أن ينهبوا السكان الآمنين ، وينزلوا بالقرى سلباً ونهباً .

أما المماليك — ومنهم الحكام — فكانوا يتولون جمع الضرائب ، فاحتكروا مالية البلاد فى أيديهم ، وقد مكنهم

ذلك من جمع الثروات ، وعاشوا عيشة البذخ والترف ، وكان كل همهم ، شراء صغار المماليك ، يعلمونهم الأساليب الحربية ، مكونين منهم الفرق الحربية الصغيرة ، التى يمكن استخدامها ضد الدولة التركية إذا ما ضعفت حتى يستقلوا بالبـــلاد .

أما الريف المصرى ، فكان ميداناً لعسف الجند من رجال الحامية العثمانية ، والبدو الضاربين على حافة الصحراء ، والأمراء من المماليك ، يجتاحونه ، ويسلبون رجاله أموالهم ومحاصيلهم ومواشيهم . . . ولم يكن لهم حول ولا قوة . . . كابتين شعورهم فى نفوسهم .

الفرنسيون فى مصر

جرت الأحداث فى مصر — على هذا المنوال — حتى كان مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر ، فاحتلت الاسكندرية ، بعد مقاومة شعبية ، استبسل فيها أهل الاسكندرية ، ثم تقدمت الحملة إلى القاهرة .

المقاومة الشعبية فى القاهرة

استعد كل من مراد وابراهيم للقاء الفرنسيين ، وخرجت

جموع الشعب – وعلى رأسهم السيد عمر مكرم – إلى الضفة الشرقية من النيل ، وتناسى القوم ظلم المماليك ، ووقفوا بجانبهم مدافعين بقلوبهم ، وأسلحتهم البسيطة – عن مصر – ورغم الجهود التى بذلت ، والتضحيات التى ضحى بها ، انتصر الفرنسيون ، وساد الهرج القاهرة ، وخرج من القاهرة من خرج مع ابراهيم بك ، والسيد عمر مكرم .

منشور نابليون

وأراد نابليون أن يستميل قلوب المصريين إلى جانبه ، فخاطبهم بمنشوره التاريخى المشهور ، الذى أعده وهو فى طريقه إلى مصر ، فذكر فيه أغراضه التى يتوخاها من حضوره ، أنه إنما يبغى تأديب المماليك الذين طالما استبدوا بمصر وخيراتها ، وظلموا أهلها ، وأهانوا التجار من الرعايا الفرنسيين ، واعتدوا على سيادة السلطان العثمانى فى البلاد .

أراد أن يقطع نابليون على المماليك استغلال العاطفة الدينية ، فأعلن فى منشوره قائلا « أننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه ، والقرآن العظيم » . . . . وقد حاول نابليون فعلا أن يرضى العاطفة الدينية للمصريين ، فكان يحضر الاحتفالات الدينية كالمولد النبوى .

اعلن نابليون أيضاً عن مبادئه الجديدة ، حاملة شعار الثورة الفرنسية — وهى الحرية والأخاء والمساواة — ووعدهم فى إشراك « العقلاء والفضلاء » من المصريين فى حكم البلاد ... وقد نفذ عزمه ، فأنشأ ديواناً فى القاهرة من العلماء ، ودواوين فى الأقاليم من أعيانها ، ويكونون وسطاء بين الحملة والشعب.

ثورة القاهرة الأولى

(أكتوبر ١٧٩٨)

على الرغم من تحبب نابليون إلى المصريين ، واحترامه عقائدهم الدينية ، وإشراكه علماءهم فى شئون الحكم فى الدواوين ، التى أنشأها بالقاهرة والأقاليم ، فان المصريين لم يستكينوا إلى الفرنسيين ، بل ظلوا ينظرون إليهم نظرتهم إلى دخلاء عليهم ، أتوا يشاركونهم أرزاقهم وبلادهم .

وقد بدا للمصريين أن الفرنسيين يفرضون عليهم الضرائب الفادحة ، والرسوم المختلفة ، ويتدخلون فى حرياتهم الخاصة ، ويسلكون فى حياتهم الاجتماعية ، طرائق لم يألفها المصريون من قبل .

وكانت نفوس أهل القاهرة قد أخذت تغلى ، حتى إذا أنبث بينهم ، دعاة التحريض من المماليك ، الذين هجروا

مصر إلى الشام ، والعثمانيين المتربصين على الأبواب ، يعدون العدة للإغارة على مصر ، وجدت الدعوة فى نفوسهم هوى ، وصادفت ارتياحاً .

أيقن المصريون أن ساعة الخلاص قد دنت ، وأن ليس عليهم إلا أن يثوروا على الفرنسيين ، فيدخل الجيش العثمانى مصر ، ويطرد الفرنسيين .

الثورة

كان الأزهر مركز الثورة ، إذ قام بتنظيمها بعض المشايخ ، وانضم إليهم أرباب الحرف ، ونودى بالثورة من مآذن المساجد .

أخذ الفرنسيون على غرة ، فاتجهت إليهم قوة صغيرة على رأسها الجنرال « ديبوى » حاكم القاهرة ، فكان نصيبه القتل . وهنا امتد لهيب الثورة ، فعاد نابليون سريعاً من جولة له عند تلال المقطم ، فلما علم بخطورة الحال ، أمر بنصب المدافع على تلال المقطم ، فأرسلت نيرانها على حى الأزهر ، والأحياء المجاورة له ، ودخل الجنود فى صحن الجامع ، وعاثوا فيه فساداً .

وأخمدت ثورة القاهرة بعد يومين . . . ولكن خلفت

آثاراً هامة عملت على التباعد بين الفرنسيين والمصريين ، حتى ظل الأخيرون متحفزين للثورة ، وقد قاموا بها فعلا مرة أخرى ، حينما شعروا بأن الفرنسيين أوشكوا أن يغادروا البلاد ، وأن العثمانيين على أبواب القاهرة .

ثورة القاهرة الثانية

(مارس ١٨٠٠)

عاد نابليون إلى فرنسا ، وعين « كليبر » قائداً للحملة ، وكان يرى أن الحملة مصيرها إلى الفشل ، ما دام للانجليز السيادة فى البحر الأبيض المتوسط ، وما دامت الحكومة الفرنسية عاجزة من إمداد جيشها فى مصر بما يحتاج إليه ، ويقوى من عدته وعدده . . . . . . ومما زاد الأمر حرجاً ، أنه وعى أن خزانة مصر خاوية ، والروح المعنوية بين القاهرة ضعيفة ، والمصريين متحفزون للثورة ، والعثمانيين .. أ لغزو البلاد .

أذن نابليون لكليبر ما

للجلاء عن مص

سمث »

(

شرع الفرنسيون يعدون العدة للجلاء ، والعثمانيون للعودة إلى مصر ، واحتلالها من جديد ، وبينما كان الفرنسيون يخلون عن بعض المدن ويحتلها العثمانيون ، ورد كتاب من القائد البريطانى ، أن حكومته لا توافق على جلاء الفرنسيين عن مصر ، إلا كأسرى حرب ، وعليهم أن يسلموا متاعهم وسلاحهم .

إزاء هذ الأخبار ، أعلن « كليبر » إلى جنوده ، أنه قد صمم على البقاء فى مصر ، وأهاب بهم أن يدافعوا باذلين أرواحهم للانتقام من أعدائهم . وكان الجيش العثمانى قد تقدم إلى حدود القاهرة ، يستعد لدخولها ، فقابلهم فى « عين شمس » وهزمهم هزيمة نكراء .

الثورة

...ه الفرصة ، فريق من الجيش العثمانى ، وبعض

تحصنوا بها — وكان السيد عمر

... — وقام الرجلان

الثورة ضد

...روا

حتى بلغ عددهم عشرات الألوف ، واستطاعوا فى زمن وجيز من إنشاء مصانع لصنع البارود والقنابل وصب المدافع وإصلاح الأسلحة .

ولما انتصر « كليبر » على العثمانيين ، حاصر القاهرة ، وطال القتال بينه وبين المصريين مدة سبعة وثلاثين يوماً — وهى مدة تدل على مدى المقاومة الشعبية وقوتها الروحية — وكان السيد عمر مكرم ، يلهب الجمهور حماسة ، ويبث فيهم روح الوطنية الصادقة . . . . وعلى الرغم من شدة مقاومة المصريين ، وصدق عزيمتهم على القتال ، فان الفرنسيين تمكنوا — فى ليلة مطيرة — من إخماد الثورة ، ودمروا حى بولاق ، وفتكوا برجاله وأحرقوا بيوته .

* * *

جرت الأحداث كما رأينا ، واشترك الشعب فى الجهاد القومى ، ليدافع عن حقوقه ، ويطرد المستعمرين من أرضه ، وإن كان الشعب قد لازمه الإخفاق ، لكنه حمل وعياً جديداً ، استظل بظله ، وأيقظ شعوره ، وعرف حقوقه ، يحافظ عليها ، باذلا النفس والنفيس .

الثورة الثانية
و
اللواء أحمد عرابي

دوافع الثورة

لكل ثورة دوافعها وأسبابها وأهدافها .

وثورة الأمة لا تحدث ، إلا لأن النفوس عقدت النية ، على مواجهة الحقائق ، بوعى قوى ، فتغير ما لا تتقبلها ، لتحقيق أهداف ، يأملون فيها خيراً لإستقرار أحوالهم .

ومن المسلم به أن الأمة تتبع ، ما ترسمه أداة الحكم ، فتعيش فى ظله ، فاذا كان خيراً لها استقرت فى دائرته ، وإن كان شراً تحملته صابرة مع الأيام ، حتى إذا ما طفح الكيل ، رفعت صوتها ، وعقدت عزائمها على التغيير الذى تنشد فيه الإصلاح .

ولم يكن شعار الثورة العرابية ، المناضلة بين شعب ومستعمر ، وإنما بين حاكم ومحكوم ، مست نظم الحكم فى الداخل ، منادية باصلاح الفساد ، وإحقاد الحق ، وإقامة العدل ، حتى يشع الخير والاستقرار فى البلاد .

وفى الحق أن الدوافع التى عاشت فيها مصر ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، حملت معها حياة متضاربة ، فى توجيه السياسة العامة للدولة ، وتحقيق المثل العليا فى أهداف الحكم ، كما أنها مست الجهاز الداخلى للأمة ،

مساساً شع منه الظلم والفساد ، سواء فى الحكم ، أو فى اقتصاديات البلاد ، أو فى النظم والمستويات الاجتماعية ، أو فى الجيش ، حتى صار جماع هذا كله بركاناً ، ترقص عليه دوافع الثورة ، ينذر بانفجار فى المحيط المصرى .

ولتحقيق دوافع الثورة ، وأسباب وقوعها لزم أن نكشف عنها ، وأن نعرف المؤثرات المختلفة التى عاشت فيها الأمة ، ماساً بسياسة الحكم ، وحياة الشعب والجيش فى الداخل ، وعلاقاتها مع الدول الأجنبية فى الخارج ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى الحقبة التى لازمت الثورة .

سياسة الحكم

رسم سعيد لنفسه سياسة داخلية فى الحكم ، تحوى محبة وتقديراً للشعب المصرى ، فلقد سجلت له صفحات التاريخ ، كيف أنه حقق العدالة ، وحمى حقوق الشعب ، فى ناحيتين هامتين : الأولى كانت تهدف إلى العناية بأحوال الفلاحين من الناحية الاقتصادية ، فمنح الفلاح حقوقاً زادته من الانتفاع بالأراضى الزراعية ، بموجب لائحتى سنة ١٨٥٤ ، وسنة ١٨٥٨ م ، كما أعفاه من دفع الضرائب العقارية المتأخرة عليه ، حتى يخفف الأعباء الجسام عن كاهله ، ليستطيع

أن يزيد من الإنتاج ، ويعيش فى مستويات اقتصادية واجتماعية سليمة . أما الناحية الثانية فحملت برامج الاهتمام بالجيش ، والعناية بأحوال المصريين فيه (وهم من الفلاحين) بأن فتح باب الترقى أمامهم ، للوصول إلى رتب الضباط فى الجيش ، بعد أن ينجحوا فى الامتحانات المعقودة لذلك ، ولقد كانت هذه الرتب العسكرية العالية قاصرة على طبقة الأتراك والشراكسة

أما اسماعيل فقد هدف فى سياسة حكمه إلى أن يكون حكمه حكماً مطلقاً ، يرسم ويوجه وينفذ كل ما يتعلق بشئون البلاد الداخلية والخارجية . وفى ظل هذه السياسة اتجه إلى أن يمنح البلاد حياة دستورية ، بتكوين مجلس شورى القوانين ، ولكنه لم يكن مجلساً يستطيع أن يقرر القرارات النهائية التى تمس سياسة الحكم ، بل كان رأيه استشارياً بحتاً ، يبدي رأيه فيما تعرضه عليه الحكومة ، ولإسماعيل أن يقرر ما يشاء . ولكن أعضاء هذا المجلس لم يرقهم سياسة إسماعيل ، وبخاصة عندما اشتدت الأزمة المالية فى البلاد ، وأصبحت مالية الدولة فى حالة إفلاس ، فاجتمعت كلمتهم على أن يزيد إسماعيل حقوقهم بتغييرة الدستور ، حتى يستطيعوا أن يقرروا ما يمس سياسة الدولة .

ضاقت نفس إسماعيل بما وصلت إليه الحالة فى السنوات

الأخيرة العجاف من حكمه التى اشتدت فيها وطأة الديون والتى اتخذ الأجانب منها ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، حتى أصبحت مصر مسرحاً للدول الأوروبية ، وخاصة انجلترا وفرنسا التى تطلعت كل منهما إلى تثبيت نفوذها فى ظل الأحداث المالية . كما أن تركيا حملت على سياسة اسماعيل ، فلم يرقها وسائل حكمه ، متأثرة بالدسائس التى كانت تحيكها له كل من فرنسا وانجلترا ، فاضطر إسماعيل إلى أن يتخذ من الحياة الدستورية سلاحاً ، يتعزز به أمام الدول ، ليكسب بجانبه صفوف الطبقات الشعبية المصرية ، مما جعله يوافق فى آخر الأمر على تنقيح الدستور ، حاملا سلطة إقرار المجلس للقوانين والتشريعات التى تمس برامج الحكم . ولكن لم تمهل الأحداث وزارة شريف التى استكملت دراسة الدستور الجديد ، حاملا أسس الديموقراطية السليمة ، وكان عزل إسماعيل من الحكم سبباً لعدم إقراره .

وعندما تولى توفيق مسند الخديوية المصرية سار على تحقيق الحكم المطلق أيضاً ، ولم يوافق على إقرار الدستور الجديد الذى أعدته وزارة شريف ، كما أعطل الحياة النيابية ، وبذلك حرم صوت الشعب من أن يقضى فى المسائل التى تمس برامج الحكم .

على أن توفيق فى ظل الحكم المطلق الذى أظل به حكمه ، لم يكن بالرجل الحازم الذى يستطيع أن يدبر الأمور ، ويرسم خطوات الإصلاح التى توجب عليه القيام بها ، حتى يعوض أسلوب حكمه ما نقص الحياة الدستورية . بل كان ضعيفاً ، متردداً فى البت فى المسائل والأزمات التى تعترضه . فكان يلين فى بعض الأحيان ، ويشتد فى البعض الآخر فى غير الموضع اللائق ، مما ورث الضعف حكمه .

ولم يكن توفيق يهدف إلى اتباع السياسة السليمة فى حكمه ، لأنه كان متأثراً خاضعاً لآراء الأجانب فى مصر ، وبخاصة قناصل بريطانيا وفرنسا ، سامعاً لإرشاداتهم منفذاً لرغباتهم . الأمر الذى أوجب زيادة تدخلهم فى شئون البلاد . وعلى هذه الصورة اندفع توفيق فى إرضاء السياسة البريطانية فى مصر ، دون أن يحمل نفسه مشقة التفكير ، والعمل لإصلاح البلاد .

ونستطيع أن نرد عوامل الضعف والتردد والانقياد للسياسة الأجنبية فى كل تصرفاته إلى أنه لمس صادقاً مدى أثر السياسة الأجنبية ، وبخاصة دولتى انجلترا وفرنسا فى عزل والده إسماعيل من حكم البلاد . فلذلك ارتمى توفيق فى أحضان السياسة الأجنبية حتى لا يتزعزع سلطانه وحكمه فى البلاد ،

ويضاف إلى ذلك ما كان يساوره من مخاوف ، من أن والده كان يسعى لاسترداد حكمه ، وكذلك كان يحسب لمجهودات الأمير حليم حساباً خطيراً ، إذ يرى الأمير أنه أحق بالخديوية المصرية من توفيق إذا ما طبقت شروط الوراثة التي وافقت عليها الدول في عصر محمد علي ، والتي غيرها إسماعيل ليقصرها في بيته .

سلطة الحكومات

كانت الحكومات المصرية حكومات تقوم بالحكم في ظل النظام المطلق الذي رأيناه ، متشعبة بروح النظام التركي الذي ينظر إلى الشعب نظرة ازدراء واستهتار واحتقار في قسوة وكبرياء ، حاملا ألوان الظلم والفساد .

رسمت الحكومات المختلفة في سياستها أصداء الحكم المطلق الذي كانت الخديوية المصرية ترغب في اتباعه ، ولذلك أهملت المشروعات الإصلاحية ، وسخر الأهالي في الأعمال العامة ، وفي مزارع كبار القوم ، والموظفين ، حتى لم تعرف لهم حقوق تحترم في نظر هؤلاء . وفي السنوات التي عاصرت الثورة نجد نزوعاً إلى سياستين متضاربتين : إحداهما تؤمن بنظام الحكم المطلق وهم الأكثرية ، والثانية تدين بالحياة الدستورية ، وكان على رأس هؤلاء شريف باشا الذي ارتبطت حياته

بالنظام الدستورى فى تلك الفترة ، أما رياض فقد صحبت صفحة تاريخه السعي والتنفيذ لسياسة القصر التى ترمى إلى الحكم الاستبدادى فى شئون البلاد ، مندفعاً لإرضاء ما فى نفوس الأجانب من مآرب حتى زاد نفوذهم لدى السلطات الحاكمة .

حياة الشعب

أطلت على حياة الأمة المصرية نظم الحكم التى رأيناها من القصر والحكومات المتتابعة من الاتجاه إلى تطبيق أساليب الحكم المطلق التى لم تكن تحمل له احتراماً ، أو تقديساً لمصالحه ، أو العمل على ترقيته ، أو النهوض بأعباء الحياة ، بل على العكس، كانت هذه السياسة تحمل معها جفوة واستبداداً وقسوة واستغلالا .

ورأينا كيف أن الظروف فرضت على سياسة القصر أن تمالىء الشعب ، لتستغل قوته أمام السياسة الدولية ، ليؤازرها ويقف وراءها معضداً مركزها ، مقوياً ضعفها فمنحته حياة دستورية مبتورة ، ولما أراد المزيد منها ضماناً لحقوقه قضت على البقية الباقية مما كان له من حقوق ونظام .

ومما لاشك فيه ، أن الحياة الدستورية فى جهازها الناقص قد شعت منها بين طبقات الأمة مؤثرات كثيرة ، منها أنها

أوجدت الفرصة لكثير من أعيان البلاد ، وكبراء القوم ، فى ذلك العصر ، أن يجتمعوا ويتعارفوا ويناقشوا المسائل التى تمس الحكم والدولة والشعب ، مما أوجد رابطة بين أفراد الأمة ، لم تكن الفرصة تسمح بهذا التعارف السريع إلا فى ظل هذا النظام ، كما أن اعتراف الحكومة بحقهم فى مناقشة مسائل الحكم ، وإبداء الرأى فى المشروعات التى تفيد الصالح العام ، ولو أنه كان فى ظل المشورة ، إلا أنه فرض عليهم وعياً جديداً ، عارضين لمشاكل بلادهم ، دارسين لأحوال مجتمعهم ، باحثين عن الخير مجادلين فيما يعرض عليهم من آراء ، ومشروعات إصلاحية تحتاج إليها البلاد ، مما أدى إلى شعورهم بتحمل الأعباء ، وضرورة التفكير فى مصالح البلاد ، فزادهم وعياً على وعى وقوة على قوة ، دافعاً بهم إلى الشعور القومى الصحيح ، فتولدت منهم طبقة سياسية فى المجتمع المصرى ، زادتهم الفرص المختلفة إلى إيقاظ الشعور ، وتنبيه العقول ، بما تلزمه عليهم الأحداث ، من المشاركة الفعالة مع نظام الحكم ، لتحقيق الأهداف القومية الصحيحة .

ومما زاد وعى هذه الطبقة التى ولدتها الحياة الدستورية فى البلاد ، أنهم عرفوا حقيقة الأمور التى تجرى أحداثها فى محيط السياسة المصرية ، وما كان من تدخل الدول

الأجنبية تدخلا ذريعاً فى شئون مصر ، لأنهم قدموا القروض لإسماعيل ، وكونوا الشركات برءوس أموالهم ، وحصلوا على امتيازات سخية لاستغلال موارد البلاد ، وتدخلوا فى الرقابة المالية على ميزانية الدولة ، كما لمسوا زيادة عددهم ، سواء فى دوائر المال والتجارة أو فى محيط الوظائف الحكومية ، مما زادهم سخطاً على سياسة الحكم ، وتصرفات الحكومات المتعاقبة ، فظهر من بينهم المتحمسون لإنقاذ بلادهم ، وهم الذين هدفوا فيما بعد هدفاً قومياً ، يحمل ألوان الجهاد الفعالة ، باذلين التضحية مهما كلفهم الأمر . فبزعت أهداف وطنية ، وتحزبت جماعات خاصة انضم إليها الطبقة المثقفة من المتعلمين ورجال الدين ، أخذوا يعملون على تحقيقها ، مما أدى إلى تأليف القلوب ، واتحاد الأشخاص ، يجتمعون فى بيوتهم ، يدرسون مشاكل السياسة المصرية التى تمس سياسة الحكم المطلق ، وما جره على البلاد من فساد ، وأهداف الدول الأجنبية ، وما ترسمه للتحكم فى اقتصاديات البلاد ، ولم يفتهم أيضاً الاهتمام ببرامج الإصلاح ، وأسسوا الصحف التى استخدموا فيها الأقلام لنشر دعوتهم وآرائهم وبرامجهم .

هكذا تولدت طبقة واعية لأحوال البلاد ، مؤلفة من كبار القوم الذين يمثلون القرية والحياة الاجتماعية فى الريف ،

ومن الطبقة المستنيرة ، بعضهم درس فى الأزهر ، والبعض الآخر تعلم فى أوروبا ، وعرفوا الحياة الدستورية ونظم الإصلاح هناك ، مما ساعد على تكوين جماعات فى البيئة المصرية الصحيحة ، تلمس الأحداث ، وتعى الإصلاح .

أما السواد الأعظم من الناس ، فقد لمس أنواع الاستبداد ، وألوان القسوة ، فكان الحكام فى الريف يعاملون الأهالى فى قسوة وظلم ، لا يهتمون بأمورهم ، ولا يقيمون العدل بينهم ، يسخرونهم فى كثير من الأعمال ، ويحصلون منهم الضرائب المختلفة التى فرضتها عليهم الدولة ، لابتذاذ أموالهم . وكثيراً ما اشتدت عليهم فى تحصيلها بالضرب والعنف . ولم تكن هذه الضرائب محددة ، ولا يعرف وقت تحصيلها ، إنما تفرض وتجبى حسب حاجة الدولة إلى المال ، وكثيراً ما كان إسماعيل يحتاج إليه ، حتى عصر الفلاح عصراً . ولا أدل على ذلك من إصدار قانون المقابلة ، ليدفع الفلاح ستة أمثال الضريبة العقارية التى يدفعها مقابل ورقة مختومة بختم الحكومة ، يثبت فيها أنه مالك للأرض .

والحقيقة الواعية التى تستبان من نظم حكم على هذه الصورة ، لا يمكن أن تحمل معها برامج إصلاح ، لتزيد من وسائل الرقى ، بل قد حملت هذه السياسة الإهمال فى كل

ما يتصل بشئون الفلاح ، وحياة القرية ، حتى ساد المجتمعات فيها الفقر والمرض والجهل ، حاملة معها ذكريات الألم والقسوة والسخرة والطغيان والرشوة والفساد . ولم تكن ساحة العدالة هناك يسندها القانون ، ليستطيع أن يحمي الفلاح نفسه ، فيطالب بحقه ، ويدافع عن كرامته ، ويبعد الظلم عنه .

مشكلة الديون

فتح سعيد باب الاستدانة . عندما احتاج إلى المال ، لتنفيذ برنامجه الإصلاحى ، ودفع ثمن أسهم قناة السويس ، التى تورط فى شرائها ، وهو أمر فوق طاقة المالية المصرية .

استمر إسماعيل فى سياسة الاستدانة ، حتى بلغت الديون الثابتة مبلغاً ضخماً ، زاد على سبعة وستين مليوناً من الجنيهات ، لم يصل منها إلى خزانة مصر إلا سبعة وأربعون مليوناً فقط ... والفرق ضاع على البلد ، فيما تحملته من سمسرة أو خفض لسعر الأصدار . . . . ورصدت الدولة إيرادات الأطيان ، والسكك الحديدية والجمارك ضماناً لدفع أقساط الديون ، الأمر الذى شل معه اقتصاديات البلاد ، وأصبحت مالية الحكومة فى حالة إفلاس .

* * *

وعندما اشتدت الأزمة باسماعيل ، ولم يجد مورداً جديداً يحصل منه على المال ، لجأ إلى بيع أسهم قناة السويس التى تنافست كل من انجلترا وفرنسا للحصول على هذه الصفقة ، ففازت بها انجلترا حتى تشترك فى إدارة القناة التى تصل انجلترا بممتلكاتها فى الشرق اتصالا تجارياً وحربياً .

نفوذ الأجانب

حقيقة ، كان بيع أسهم قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، آخر الموارد التى استنزفها إسماعيل للحصول على المال ، وأن السنوات الثلاثة الأخيرة من حكمه سنوات عجاف، مظهرها عسر مالى وأزمة جارفة ، وحقيقتها تدخل أجنبى ، واحتلال مالى ، سبق الاحتلال السياسى ، بل مهد له ، وكانت قواعد ارتكاز زحف منها ، ووصل بها إلى أهدافه ، ونفذ إلى أغراضه .

لجأ إسماعيل إلى الاستعانة بخبراء فى الشئون المالية ، فطلب من انجلترا وفرنسا خبراء لتقديم مشورة يمكن الانتفاع بها فى حل الأزمة التى استحكمت فى موارد البلاد . وسرعان ما تنافست انجلترا وفرنسا فى هذا الميدان ، وتسابقت كل منهما إلى تقديم الخبراء ، حتى سبق كل منهما الأخرى فى

التدخل فى شئون البلاد بحجة المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين .

امتد سلطان الدول الأجنبية — باعتراف اسماعيل — إلى إدارة صندوق الدين ، وإلى مراقبة ميزانية الدولة بحدبها الإيرادات والمصروفات ؛ وهو ما عرف بالمراقبة الثنائية التى انفردت بها انجلترا وفرنسا . . . . وكانت المراقبة الثنائية بمثابة وصاية على الحكومة القاصرة التى فقدت الرشد ، والوعى الصحيح ، والتعرف الحميد .

زاد نفوذ كل من انجلترا وفرنسا فى المراقبة الثنائية ، حتى وصلا إلى المناصب الوزارية ، واشتركا فى حكم البلاد ، فأصدر إسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمراً بتأليف وزارة مختلطة من المصريين والأجانب ، وعهد برئاستها إلى نوبار ، وتولى منصب وزير المالية فيها « السير ريفرز ولسون » الأنجليزى ، وتولى وزارة الأشغال « المسيو دى بلينير » الفرنسى .

وفى الحق ، قد شاهدت البلاد فى هذه الفترة القصيرة من حكم اسماعيل ، أحداثاً ليس لها عهد بها من قبل : شاهدت الخبراء الماليين من انجلترا وفرنسا ، وإفلاس الحكومة فى ماليتها وعجزها عن متابعة الإنفاق والسير بأحوال البلاد للوصول

إلى الحكم الصالح ، وشهد التاريخ الدولة نفسها تسلم مواردها المالية ، وتخسر المعركة الاقتصادية بانشاء إدارات حكومية يشرف عليها الأجانب . بل أن اسماعيل وافق مرغماً على زحف الأجانب إلى كراسى الحكم ، والوصول إلى منصب الوزراء ، بل وتقلبت الدول على اسماعيل حتى سعت إلى عزله فى ٢٦ من يونية سنة ١٨٧٩ . . . كل ذلك كان سريعاً فى تطوره ، خطيراً فى نتائجه ، يحمل معه انهياراً لأحوال البلاد المالية والسياسة .

مشكلة الجيش

انفردت مشكلة الجيش فيما كان من تفرقة بين طبقة الشراكسة المميزين بالمناصب العالية وطبقة الجنود من المصريين الذين سد باب الترقية فى وجوههم ، الأمر الذى فصل فيه « سعيد » كما رأينا فصلا حكيما ، بأن يفتح لهم باب الترقى ومساواتهم بغيرهم .

ومما لاشك فيه أن أهداف هذه السياسة ، كانت جديدة على المصريين فى الجيش ، فحملت وعياً جديداً يمس حياتهم ومستقبلهم ، فاندفعوا اندفاعاً إيجابياً إلى التطلع لرتب الجيش الكبيرة ، آملين أن يحظوا بها . . . . وكان « عرابى » من

هؤلاء الذين اجتهدوا ونجحوا فى امتحاناتهم للترقية فى تلك الوظائف ، حتى وصل « عرابى » من مرتبة الجندية البسيطة إلى رتبة « القائمقام » وهى رتبة رفيعة فى الجيش ، وكان ذلك فى عهد سعيد .

لا يمكن أن نغفل الأثر القوى الذى استقر فى نفسه ، وزاده ثقة بها ، بترقيته إلى تلك الوظائف ، مما حرك فى نفسه ، ونفس زملائه من المصريين الذين نالوا هذه الترقيات ، من أن يلمسوا حقيقة خطيرة ، وهى أحقيتهم بوظائف جيشهم ، ووعيهم بذلك الحق ، فجهز نفوسهم تجهيزاً خاصاً ، حتى إذا ما اعتدى عليه — بأى لون من ألوان الاعتداء — تحركت نفوسهم للدفاع عن هذا الحق .

محاكمة عرابى

ولما تولى اسماعيل مسند الخديوية المصرية ، ورسم فيما رسم من سياسة الحكم المطلق ، أن ألغى سياسة سعيد فيما يختص بترقيات المصريين فى الجيش ، وجعلها قاصرة على الضباط الشراكسة والأتراك ، الأمر الذى دفع الضباط المصريين فى الجيش إلى التشاور فى أمرهم ، والنظر فى مستقبلهم ، وجمع كلمتهم للدفاع عن الحق .

وكان من بوادر هذه السياسة السيئة ، ما حدث بين عرابى واللواء خسرو الشركسى من خلاف ، قدم من أجله عرابى إلى المحاكمة ، التى قضت بسجنه واحد وعشرين يوماً ، والتى أراد أن يستأنف حكمها الظالم ، أمام المجلس العسكرى الأعلى ، الذى قضى بالغاء الحكم ، وهو أمر أغضب وزير الحربية عليه ، واعتبر محاولته رد اعتباره ، جريمة يستحق عليها الرفت ، وقضى الأمر برفت عرابى من الجيش ، ومكث خارجه حوالى ثلاث سنوات ، باذلا مجهودات جبارة حتى رجع ثانية إلى الجيش . ولقد تركت هذه الحادثة أثراً فى نفسه ، وفى نفس إخوانه من الضباط والجنود المصريين ، الأمر الذى ثبت عقيدتهم ، وبعث الإيمان فيها للجهاد إلى رد الظلم ، ومحاربة الفساد وإحقاق الحق .

رجع عرابى إلى الجيش برتبته ، وكان قد حصل عليها منذ تسع عشرة سنة ، وقد قفز إلى المناصب العليا ، شباب الضباط من الشراكسة والأتراك ، الذين لم تكن لهم دراية فنية فى الأمور العسكرية ، ففقدت الثقة بين الضباط والجنود ، الأمر الذى تسبب عنه هزيمة الجيش فى حملة الحبشة ، وهى الهزيمة التى أضاعت ما كان للجيش المصرى من سمعة وإعزاز وإكبار فى المحيط الدولى أيام محمد على .

مرتبات رجال الجيش

ولما أفلست مالية الدولة فى آخر عصر اسماعيل ، عجزت عن دفع مرتبات رجال الجيش ، فقاموا بمظاهرة عسكرية قوامها ستمائة ضابط وحوالى ألفى جندى ، وذهبوا جميعاً إلى وزارة المالية ، واحتلوا حجراتها ، وقبضوا على « نوبار » وأوسعوه ضرباً ولكماً ، وسجنوه حتى تدفع مرتباتهم ، وانتهى الحادث بسقوط وزارة نوبار .

ولقد ترك هذا الحادث أثراً كبيراً فى نفوس رجال الجيش ، إذ أمكنهم أن يدافعوا عن الحق ، ويرفعوا الظلم الذى وقع عليهم ، ولم يكن ذلك إلا باتحادهم ، وتوثيق كلمتهم ، وعرفوا أن فى الاتحاد قوة ، وفطنوا إلى أن الوصول إلى الحق باستخدام القوة ، أمر ضرورى لتنفيذ مآربهم ، وتحقيق أهدافهم . ولم تكن نتيجة هذا الحادث أن دفعت إليهم مرتباتهم ، وحصلوا على أموالهم فحسب ، بل إنما جهزتهم تجهيزاً عملياً ، رأوا ما خلفته فى نفوسهم ، ووعوا آثارها فى تحقيق عقيدتهم .

وتحولت المطالبة بدفع متأخر مرتباتهم إلى حركة تهدف إلى توحيد الكلمة ، وتحديد الأهداف كاملة ، لتحقيق مطالب

المصريين من رجال الجيش ، التى تدعو إلى إقامة العدل ، وإحقاق الحق ، ومحاربة الفساد بين طبقاته .

عرابى والزعامة

والحركة تحتاج إلى زعامة تلتف حولها ، فاشرأبت الأعناق. واتجهت الأنظار إلى عرابى ، ليكون زعيما لرجال الجيش ، ورئيساً لحركتهم ، وهم محقون فى ذلك . . . . ألم يناضل عرابى بمفرده عن الحق ، فنال الجزاء سجينا وطريداً من الجيش ، وألم يكن عرابى القروى الذى تعرف طباع المصريين الحقيقية ، وألم يكن عرابى الأزهرى الذى جاور فى الأزهر ، وتعلم الدين وحفظ القرآن فكان خطيباً مفوهاً ، وعرف حدود الخير والشر ، ليدافع عن الخير ، ويحارب الشر . فكان ذلك كله جماعاً لصفات كونت شخصيته ، وجعلت الزعامة تجد سبيلها إلى نفسه .

كلمة الأمة

والدارس لهذه الحقائق التى انبثقت منها دوافع الثورة ، يلمس صادقاً ، أن الارتباك ساد الأمة ، والفساد عم الجهاز الحكومى ، والأثرة شعت فى سياسة القصر ، حتى وقعت

الجفوة بين الشعب والقصر ، واتسع نطاقها ، متأثرة بأحداث دولية ، بما رسمته الدول الأجنبية من خطط وأساليب تزيد فى سلطتها ، وتقوى نفوذها ، وتتدخل فى شئونها .

ولم تكن دوافع الفساد تستكن فى النفوس ، حاملة مرارة الألم ، وحسرة الشعور ، بل إنها حملت معها الإيمان بالإصلاح إذ عقد نواب الأمة وأعيانها وكبار القوم ، النية على المطالبة بالدستور ، وتوطيد أحكامه ، بما يكفل حقوق الشعب ، ووطد الجيش العزم الصادق على تحقيق مطالبه ، واصلاح حاله.

والحقيقة الصادقة أن الأمة — شعباً وجيشاً — لمست الفساد ، وحددت الأهداف ، بأصلاح الجيش ، وإعادة الحياة الدستورية السليمة ، فكان الهدف قومياً ، يسعى إلى تحقيق الحرية فى ظل الدستور ، والقوة فى إصلاح الجيش .

والأمة التى توطد العزم على تحقيق مطالبها ، تحتاج إلى قوة منظمة تسند حركتها ، وتقوى عضدها ، وقد وجدت الفرصة سانحة لها ، عندما قام الجيش بثورته ، فانضمت إليه ، تبارك حركته ، وانقلبت ثورة عرابى من ثورة جيش فى دائرته ، إلى ثورة شعبية قومية لتحقيق الحرية والقوة والمساواة جنباً إلى جنب .

الثورة العرابية

الجولة الأولى

وقعت أحداث الجولة الأولى من الثورة نتيجة لتصرفات عثمان رفقى وزير الحربية ، الذى أراد أن يحدث حركة تنقلات وتعينات يقصى بها الضباط المصريين عن المراكز الرئيسية فى الجيش ، حتى يبعدهم عن السلطة العسكرية فيه . وكان هذا الحادث هو الشرارة الأولى لحركة الثورة ، إذ فزع الضباط المصريون والتفوا حول عرابى ، ودرسوا خططهم درساً مستفيضاً ، حاملا أدوار التنفيذ ، والمفاجآت التى تعترضهم .

واقعة قصر النيل

ودارت الاتصالات بين الحكومة وعلى رأسها رياض من جهة ، وعرابى وإخوانه من جهة أخرى ، وانتهت بأن قررت الحكومة محاكمة عرابى ومن معه لقيامهم بهذه المطالبة . وكانت المحاكمة تستلزم القبض عليهم ، فدبرت المؤامرة لاستدراجهم إلى قصر النيل ، ولكن عندما ذهب عرابى وزميلاه ، احتاطوا فى أن يكون معهم بعض زملائهم ليرقبوا الموقف ، وكانت

هذه الحيطة سليمة ، إذ عرف هؤلاء أن الوزارة ، قد قبضت على زملائهم وأودعتهم السجن بحراسة الضباط الشراكسة ، وأساءوا معاملتهم ، فما كان من الجيش إلا أن تجمع ضباطاً وجنوداً بأسلحتهم ، وقصدوا قصر النيل ، وهاجموا وزير الحربية (عثمان رفقى) الذى فر من إحدى النوافذ ، وأخرجوا عرابى وزميليه من السجن .

كانت حادثة قصر النيل وما تم فيها ، نصراً كبيراً للحركة العرابية إذ نجحت حركتهم بالإفراج عن المسجونين . كما أنها أخضعت الوزارة والقصر فى استجابة طلبات الجند ، التى تنحصر فى عزل وزير الحربية ، وتعيين البارودى بدلا منه ، لأنه أظهر ميوله نحو الحركة .

ولم يكن إصلاح الجيش يهدف إلى عزل وزير الحربية فحسب ، بل طلب رجاله زيادة مرتباتهم ، وإصدار التشريعات التى تنظم شئونه ، تنظيما جديداً يكفل ترقياتهم ، وتعمل على استقرار أحوالهم ، فوافق البارودى على ذلك ، وأقام حفلا دعا فيه رجال الجيش وكبار القوم ، بمناسبة تحقيق زيادة مرتبات رجال الجيش .

ازدادت شخصية عرابى فى دوائر الجيش ، ووثق الضباط به ، فى الوقت الذى غضب توفيق عليه ، ولو أنه

أظهر ممالأة له ورضا عنه ، ولكن كان كل فريق يظهر غير ما يبطن .

حادثة الاسكندرية

ولكن الأحداث لم تمهل الجيش فى حركته ، بل وقعت حادثة فى الأسكندرية ، مات فيها أحد الجنود تحت عجلات عربة أحد التجار ، فحمله بعض رفاقه إلى ساحة القصر ، وطلبوا من الخديو ، التحقيق وعقاب المتسبب فى الحادث ، مما أثار غضب توفيق ، الذى أمر باحالتهم إلى مجلس عسكرى .... أصدر هذا المجلس ، أحكاماً قاسية ، لم يوافق عليها البارودى ، فغضب عليه توفيق ، فاضطر إلى الاستقالة ، وجاء غيره ممن ينفذ سياسة القصر ، ويميل إلى تشتيت رجال الجيش .

رفض تنفيذ أوامر وزير الحربية

وكانت السياسة الجديدة ، تحمل سياسة تشتيت رجال الجيش ، وتفرقة كلمتهم ، بأن حرمت عليهم الاجتماعات ، والتدخل فى الشئون السياسية ، ونقلهم من القاهرة . ولكن فرق الجيش رفضت أن تنفذ أوامر السفر إلى الأقاليم ، لأنه شاع فى محيطها أن الحكومة ستغرق القطار الذى ينقلهم إلى الأسكندرية ، فسيفتح كوبرى كفر الزيات للتخلص منهم .

مظاهرة عابدين

تحرجت الأمور على هذه الصورة ، واتسعت الجفوة بين الجيش والحكومة ، وانتقلت أهداف الجيش للمطالبة بحقوق الامة ، التى تهدف إلى إسقاط وزارة رياض ، وإعادة الحياة الدستورية كاملة ، وزيادة الجيش ، ورسموا خطتهم فى ان تذهب فرق الجيش جميعها إلى ميدان عابدين فى مظاهرة عسكرية ، يطلبون فيها طلبات الأمة من القصر ، ولكنهم اتخذوا الحذر ، وهى خطة سليمة ، فقد اتصلوا بقناصل الدول فى مصر ، وأفهموهم أن الحركة ترمى إلى إصلاح الأحوال الداخلية فى البلاد ، وترمى إلى تنظيم العلاقات بين الشعب والقصر ، وأنه لا خوف على الرعايا الأجانب وأموالهم من هذه المظاهرة .

ونفذت الخطة ، واكتمل عدد الجيش فى ميدان عابدين ، ولم يتخلف أحد من رجاله فى القاهرة ، وكان عددهم حوالى أربعة آلاف جندى ، يحملون أسلحتهم المختلفة ، يعضدهم شعور الشعب وفرحه ، إذ وجد من يدافع عن حقوقه المسلوبة . وكان الموقف رهيباً ، إذ تجمعت الأهداف الوطنية ، وظهر الشعور القومى من جهة ، وبقى توفيق ووزارته وقناصل الدول

منفردين وحدهم ، لا تساندهم قوه ، لأن حرس القصر قد انضم إلى الجيش مما زاد فى فزعهم وخوفهم من جهة أخرى .

وحاول الخديو أن يظهر شجاعة بمقابلة الأحداث ، فنزل إلى ميدان عابدين ليواجه الجيش مجتمعاً ، وطلب مقابلة عرابى الذى ذهب إليه محفوفاً بعدد من الضباط يحرسونه ، حتى لا تمتد إليه يد الغدر ، ودارت المنافسة بينهما عن مطالب الأمة ، فما كان من الخديو إلا أن يعلن ما يتفق وسياسته فى الحكم ، إذ قال « أنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز » . فرد عليه عرابى بكلمته المأثورة « نحن لسنا عبيداً ، ولا نورث بعد اليوم » . . . . ورجع توفيق إلى القصر ومعه قنصل انجلترا ، وتشاور توفيق مع من كان معه ، وانتهت المشورة بقبول مطالب الجيش ، فاستقالت وزارة رياض ، وتولت الأمر وزارة شريف ، فشكر عرابى الخديو على استجابته لمطالب الأمة .

الجيش والسياسة

انتهت الخطوات الأولى من الجولة الأولى ، بانتصار الجيش على القصر بتحقيق مطالبه للحرية فى ظل الدستور ، والقوة فى زيادة الجيش وإصلاح شئونه ، وإسقاط وزارة

رياض ، التى كانت تمثل الحكم الاستبدادى ، وهو أمر يتعارض مع الحياة الدستورية الصحيحة .

شريف وعرابى

لم يقف رجال الجيش عند حدود النصر ، بل تدخلوا فى شئون السياسة ، وهى أخطر المسائل التى وقعوا فيها ، لأنهم دخلوا فى ميدان غير ميدانهم ، فتدخلوا فى اختيار وزراء شريف ، ونجحوا فى تعيين البارودى وزيراً للحربية ، وعظم قدر عرابى ، وبدأ يتكلم باسم الأمة ، بعد أن كان يدافع عن طلبات الجيش فحسب ، وهو أمر لايتفق وطباع شريف ، الذى يود تحقيق الأهداف الوطنية ، وبعث الدستور بعثاً جديداً ، يشع منه حياة نيابية كريمة ، ولكنه لا يود من عرابى ورجال الجيش تدخلهم فى توجيه دفة أمور الحكم .

وعى شريف وعياً صادقاً ، بأن السياسة البريطانية تتدخل فى شئون البلاد ، وعرف صادقاً أنها ترسم الخطط لتستغل الظروف والأحداث ، فاقتنع عرابى بأن يحدث حركة تنقلات فى الجيش ليبعدهم عن القاهرة ، حتى لاتتخذ السياسة البريطانية حوادث الثورة ، نقطة ترتكز عليها لزيادة زحفها إلى ما يضر الأهداف الوطنية الصحيحة ، فقبل عرابى هذه الخطة ، وكان

نصيبه أن يذهب بفرقته إلى الشرقية .... ولما خرج عرابى من مصر إلى مديريته ، خالط القوم وتنقل بين القرى والمدن ، وتعرف على الأعيان والتجار والموظفين حتى ضاق شريف بحركاته ، فوجد البارودى حلا لذلك ، بأن عين عرابى وكيلا لوزارة الحربية ، وتم ذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ ، مما زاد عرابى قدراً ورفعة ومكانة حتى أصبح ملجأ للناس يرفعون إليه ظلاماتهم ، ويحقق مطالبهم .

الدول الأجنبية والدستور

وفى أثناء هذه الأحداث ، استطاعت وزارة شريف أن تحقق المطالب الدستورية فى البلاد ، فأصدر أمره فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨١ بأجراء الانتخابات العامة حتى يتم انعقاد المجلس فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٨٨١ فى ظل اللائحة القديمة .. وتألفت من المجلس الجديد لجنة تبحث اللائحة الجديدة ، وكادت الأمور تسير سيراً موفقاً بين الحكومة والمجلس لإتمام أحكام الدستور الجديدة .

ولكن انجلترا لم يرقها أن ترى الحياة الدستورية تبعث من جديد فى البلاد ، وراحت تعرقل صدوره ، وتحدث أزمة ، تستطيع بها أن تزيد الجفوة بين الأمة والقصر ، لتستفيد

من الأحداث والظروف التى تتمخض عن ذلك ، فأرسلت هى وفرنسا مذكرة مشتركة فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ ، تتضمن عدم اختصاص مجلس النواب فى إقراره ميزانية الدولة ، كما أن المذكرة حوت تأييد سلطة الخديو إزاء ما قام به الجيش من حوادث .

أراد شريف أن يفادى الموقف بتأجيل النظر فى المادة المتعلقة بتقرير الميزانية وتأجيلها إلى فرصة مناسبة . ولم يرق هذا الرأى فى نظر الحزب العسكرى الذى دعا فى مجلس النواب إلى ضرورة إقرار هذه المادة فوراً ، فاضطر شريف إزاء هذه المعارضة أن يستقيل ، وتسلم الحزب العسكرى أمور السياسة .

الوزارة العرابيــــة
برئاسة البارودى

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة البارودى ، وعين فيها عرابى وزيراً للحربية ، وكان هذا الأمر تحولا فى اتجاهات الوزارة ، جعلها تتحمل أعباء الجيش ، وأعباء الحكم معاً ، وهو أمر ما كان ينبغى على العرابيين أن يسلكوه ويهدفوا إليه .

الجولة الثانية

بدأت مراحل الجولة الثانية ، بوصول العرابيين إلى الحكم ، ولكن الأحداث لم تمهلهم لتستقر الأمور فى البلاد ، فقام الضباط الشراكسة بفتنة ترمى إلى تأليف مؤامرة لقتل عرابى ورفاقه ، فاتصل علمه بهذه المؤامرة ، وعرض الأمر على الخديو الذى وافق على إجراء التحقيق .

الخلاف بين توفيق والوزارة

وجاءت الأحكام رادعة ، فقضت على أربعين ضابطاً من الشراكسة بالنفى المؤبد إلى السودان ، وتجريد هؤلاء من رتبهم ، مما أغضب الخديو الذى أراد أن يعدل هذا القرار ، فرفض العرابيون تدخل الخديو فى هذا الأمر .

وكان مجلس النواب قد انتهت دورته ، فطالب العرابيون بانعقاد المجلس للنظر فى الخلاف القائم بين القصر والوزراء ، ولكن المجلس لم ينعقد لأن الخديو يملك حق الدعوة إلى الاجتماع ، فنشط العرابيون إلى جمع أعضاء المجلس من الأقاليم ، واجتمعوا فى بيت البارودي ، وهو اجتماع غير رسمى ، ودعوا فى هذا الاجتماع إلى خلع توفيق والمناداة بالأمير حليم خلفاً له .

تدخل الدول الأجنبية

استغلت الدول الأجنبية ما نشأ بين الوزارة والقصر من خلاف ، فقررت انجلترا وفرنسا إرسال أسطولين للقيام بمظاهرة حربية مسلحة ، ووصلت البوارج الحربية إلى الاسكندرية فى ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، وحاول قنصل فرنسا أن يحل الأشكال ودياً ، فتفاهم مع « سلطان » على مفاوضة العرابيين فى فض النزاع بينهم وبين القصر ، ولكن باءت محاولته بالفشل ، وغضب عليه العرابيون ، فاضطر أن ينحاز إلى جانب القصر .

تقدمت الدولتان بمذكرة رسمية بعد فشل المحاولات الودية ، ترمى إلى استقالة وزارة البارودى ، وإخراج عرابى من القطر المصرى ، فرفضت الوزارة هذا الطلب ، ولكن قبلها القصر ، فاضطر البارودى إلى الاستقالة .

كان لأنباء استقالة العرابيين حدثاً فى المجتمع المصري ، فأوجس القوم خيفة ، وتبلبلت الأفكار لإبعاد عرابى عن الحكم من جهة ، وتدخل الدول الأجنبية تدخلا مسلحاً ، يسند القصر من جهة أخرى ، مما دعا إلى توالى الاجتماعات .

وكان أهم هذه الاجتماعات ، الاجتماع الذى عقده النواب والعلماء وكبار القوم فى بيت سلطان ، والذى حضره عرابى

وضباطه ، ودعا العرابيون فيه إلى المناداة بخلع الخديو ، ولكن النواب لم يوافقوا على هذا الرأى مما أوجد انشقاقاً فى صفوف الأمة ، وتحول الطلب إلى تمسك الجيش فى أن يكون عرابى وزيراً للحربية ، ودارت المفاوضات بين كبار القوم والقصر على ذلك ، وبعد لأى وافق الخديو على تعيين عرابى وزيراً للحربية .

مذبحة الاسكندرية

دارت عجلة الزمن وتسابقت الأحداث ، ووقعت مذبحة الأسكندرية التى تسببت من قتل ملطى لمكارى مصرى ، مما أدى إلى تبادل الاعتداء بين المصريين والأجانب ، حتى اتسع الحادث ، وكثر عدد القتلى والجرحى من الجانبين ، وتحرجت الأمور .

حاول رجال الجيش والضبط فى الأسكندرية المحافظة على الأمن ، وبدأت انجلترا تلعب دورها – مما زاد الأمور تعقيداً – بأن اتخذت من تدبير الحكومة لتحصين شواطئها ، وإقامة بطارية بالأسكندرية ، أمراً يهدد سلامة أسطولها ، فبدأت بضرب الأسكندرية فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢ .

الاحتلال البريطانى

ولم تقف أهداف بريطانيا إلى هذا الحد ، بل نفذت الخطة التى عقدت عليها النية لاحتلال البلاد، واستغلت موقف فرنسا التى لا تود الاستمرار فى الأعمال الحربية ، وانفردت بالاحتلال ، وأنزلت جيوشها فى منطقة الأسكندرية ووصلت إلى فرع رشيد ، وهو ما يسمى « بالميدان الغربى » للحملة.... كما أنها أعدت عدتها لحملة أخرى تحتل البلاد من الجهة الشرقية ، ودخلت قناة السويس ، واستطاعت أن تكسب المعارك فى تلك المنطقة ، وأن تدخل القاهرة .

تحرجت الأمور أمام عرابى الذى لم يع نية بريطانيا وعياً سليما ، وخسر جيشه المعارك ، وأمره توفيق بأن يكف عن القتال ، ولكنه اعتمد على المقاومة الشعبية ، وجمع الأعيان ، وعمد الأقاليم معه ، وقامت البلاد دفعة واحدة لمقاومة الاحتلال البريطانى ، ولكنه لم يكن لديه الأسلحة الكافية ، ولم يكن بعد قد تدرب على الوسائل الحربية الحديثة . كما غررت به الأحداث ، عندما تولدت فكرة ردم قناة السويس بسد الطريق فى وجه الحملة الأنجليزية فى الميدان الشرقى ، ولكن دى ليسبس قد أمنه وغرر به بأن الحملة الأنجليزية لا يمكن

أن تأتى من هذا الطريق ، كما استخدمت أسلحة الخيانة ضده ، إذ استهوى الأنجليز بعض ذوى النفوس الضعيفة بأن ينقلوا إليهم أسرار معسكر العرابيين فى « الميدان الشرقى » مقابل المال .

كانت هذه العوامل ، سياسية وحربية ، من الدوافع القوية ، التى قضت على نتائج الثورة الأولى ، فضاعت المجهودات الشعبية والإصلاحات العسكرية ، وقبض على عرابى وأصحابه ، ونالهم العقاب ، فنفى من نفى ، وسجن من سجن ، حتى يخمد صوت الشعب .

وزاد المصريين ألماً إنتقال توفيق من الأسكندرية إلى القاهرة ، فى رحاب المستعمرين ، ولما قام الأنجليز بعرض قواتهم العسكرية فى القاهرة ، بارك توفيق دخولهم البلاد بعرض عسكرى خاص ، أشرف عليه فى ميدان عابدين ، وهكذا تم الاحتلال البريطانى فى مصر .

الثورة الثالثة
و
سعد زغلول

السياسة البريطانية والحكم

فقدت الأمة ، بأخفاق الثورة العرابية مجهوداتها لإحياء الحياة الدستورية ، وتقوية الجيش ، ورسم الاحتلال البريطانى سياسة جديدة ، هدفت إلى تنظيم الجيش تنظيما يتفق وسياستها ، فنقص عدده ، وقلت عدته ، وضعفت تعاليمه ، وتولى الاحتلال زمامه ، وعين الضباط الإنجليز ، للأستئثار بالسلطة فى دائرته .

أما الحياة الدستورية التى أخمدها الاحتلال البريطانى ، فانها وجدت فيما بعد عاملا من عوامل تقويتها وبث الدعوة لها .

حقيقة ، إن الاحتلال البريطانى ، كان نكبة على الأمة ، شل الحركة الفكرية فيها ، وحدد سياسة تقضى على حرية الرأي العام ، والانصراف إلى التوجيه الزراعى .

شعر الخديو « عباس الثانى » أن الطريق الذى رسمته سياسة الاحتلال فى الحكم ، أضعف من السلطة الخديوية ، وأنقص من حقوق الخديو ، فأراد أن يتخذ من الشعب قوة ، يرتكز عليها لتقوية أهدافه ، ومناصرة حقوقه ، وبذلك يتقرب القصر من الأمة فى تحقيق أهداف البلاد ، فسعى إلى تنمية الروح القومية ببث الدعوة وتنشيطها ، وقام الحزب الوطنى ،

يدعو إلى المطالبة بالحياة الدستورية ، تعضده الصحف لتحقيق هذه الأمنية .

كرومر

كان اللورد « كرومر » معتمداً بريطانياً فى مصر وقد فطن إلى ما يهدف إليه عباس من إيقاظ الشعور الوطنى — كما فعل اسماعيل فى آخر أيام حكمه — فعمل على التفرقة بينه وبين الأمة ، حتى لا تجتمع كلمتها والقصر ضد الاحتلال البريطانى ، ولكن الأيام لم تمهله لينفذ سياسته .

غورست

خلفه « غورست » الذى أراد أن يغير سياسة سابقة ، بسياسة جديده ، ترمى إلى إرضاء الأمة والقصر سواء بسواء . فعمد إلى إصدار التشريعات التى تزيد من إنشاء المجالس المحلية ، ومجالس المديريات ، فيشعر القوم بمشاركتهم الجدية فى دراسة وسائل الإصلاح التى تعود عليهم . كما أنه أطلق تدريجياً سلطات الخديو فى شئونه الخاصة ، وفى تأليف الوزارات المصرية ، وبقى متبعاً هذه السياسة حتى مات فى مصر .

كتشنر

ولما جاء « كتشنر » خلفاً له ، عمل على تغيير هذه

السياسة ، وناهض الخديو مناهضة كبيرة ، شعت منها الفرقة بينهما . ولما لمس صادقاً ، أن الشعب يرغب فى تحقيق الحياة الدستورية ، وأن فى ذلك خيراً له ، أصدر «القانون النظامى» لإنشاء الجمعية التشريعية وكان ذلك فى أول مايو سنة ١٩١٣ .

الجمعية التشريعية

أثر إنشاء الجمعية التشريعية تأثيراً بالغاً فى المحيط الشعبى إذ اجتمع نواب الأمة لدراسة مشروعات القوانين التى تعرض عليهم ، وأعاد بينهم الفرصة لمناقشة مصالح البلاد ، وتولدت بينهم المعرفة التامة ، مهتدين إلى مكانة أهل الفكر والرأى بينهم ، فبرز نفر من المصريين فى محيطها ، وكان أخصهم سعد زغلول .

سعد

نشأ سعد فى أحضان القرية المصرية ـ كما نشأ الزعيمان السابقان السيد عمر مكرم ، وأحمد عرابى ـ وتربى فيها ، وتعلم فى الأزهر ، فوعت نفسه الطباع والتقاليد المصرية الصحيحة ، وعكس عليه التعلم فى الأزهر ، الصفات الخلقية الكريمة ، ولكنه لم يقف عند هذا الحد ، فدرس القانون ، وعرف الحقوق والواجبات ، واشتغل بالمحاماة ، ودافع عن الحق ، وحارب الظلم كما امتاز بقوة الخطابة ، وسلامة

التفكير فى مواقفه المشهورة فى الجمعية التشريعية ، مما جعل الأنظار تتجه إليه .

الحرب العالمية الأولى واعلان الحماية

١٩١٤ – ١٩٢٢

ولما نشبت الحرب الأولى بين الدول الأوربية فى سنة ١٩١٤ ،وانضمت تركيا إلى أعداء انجلترا،انتهزت انجلترا هذه الفرصة ، فخلعت الخديو عباس الثانى ، الذى كان خارج القطر ، وأعلنت انفصال مصر عن تركيا ، وبسط الحماية البريطانية عليها ، وكان ذلك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

قاسى المصريون فى ظل الحماية ألواناً من الاضطهاد والعسف ، مدة الحرب . إذ أعلنت الأحكام العرفية ، وعطلت الجمعية التشريعية ، واعتقل كثير من الوطنيين الذين عرفوا بميولهم نحو تركيا والخديو ، وجعلت السلطة العسكرية البريطانية مصر مركزاً لتموين الجيوش البريطانية ، فكانت تنتزع المحاصيل والمواشى من الفلاح بأبخس الأسعار ، وحشدت أكثر من مليون عامل مصرى ، وأرسلت بهم إلى ميادين القتال فى فلسطين والعراق .

مطالب الشعب وتأليف الوفد

فلما وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن « ولسن » رئيس

جمهورية الولايات المتحدة ، حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، تقدم ثلاثة من عظماء المصريين ، هم – « سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى » – إلى المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ (وهو عيد الجهاد الوطنى) مستأذنين فى السفر لعرض مطالب الأمة على مؤتمر الصلح ، فرفض طلبهم .

ألف سعد « الوفد المصرى » ، وأخذ يغذى الحركة الوطنية بخطبه الرائعة ، فقبضت عليه السلطة البريطانية العسكرية ونفته مع ثلاثة من زملائه هم – محمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل – إلى مالطة ، فكان هذا الحادث نذيراً باندلاع نار الثورة .

الثورة المصرية ١٩١٩

كانت ثورة سنة ١٩١٩ ثورة وطنية رائعة ، اشتركت فيها الأمة بمختلف عناصرها وطبقاتها ، وبرزت فيها وحدة الأمة مجسمة ، وسلط الغاصب عليها نيرانه المسلحة ، ولم يبخل الشباب – وهم العزل إلا من الحق – بأرواحهم فداء الوطن ، وامتلأت بهم السجون ، حتى اضطر الانجليز فى النهاية إلى إطلاق سراح الزعماء فى ٧ أبريل سنة ١٩١٩ ، فسافروا إلى باريس حيث لحق بهم بعض أعضاء الوفد لعرض المطالب المصرية على مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى . ولكن انجلترا كانت قد حرضت الدول على إهمال الوفد المصرى ومطالبه ، فقام يبث الدعاية لمصر فى أوربا وأمريكا .

المفاوضات والاستقلال

وأرادت انجلترا أن تنفرد بمعالجة المشكلة المصرية ، ففتحت باب المفاوضات ، مع مصر ، ففشلت مفاوضات لجنة « ملنر » مع الوفد ، ولجنة « عدلى – كرزون » سنة ١٩٢١ .

وعلى أثر فشل المفاوضات ، أخذت الحركة الوطنية تشتد ، حتى اضطرت انجلترا إلى نفى سعد للمرة الثانية مع خمسة من صحبه ، إلى جزيرة سيشل ، فتحرجت الحالة وامتنع المصريون عن الدخول فى الوزارة . ولما رأت انجلترا ما وصلت إليه الحالة ، أصدرت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه إلغاء الحماية البريطانية والاعتراف باستقلال مصر مع احتفاظ انجلترا بارجاء البحث فى « تأمين المواصلات البريطانية فى مصر ، وحماية الأجانب والأقليات والدفاع عن مصر ، والحكم الثنائى فى السودان » .

وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، أعلن أن مصر أصبحت مملكة مستقلة ، وترتب عليه عودة الزعماء المنفيين ، وتعيين الممثلين السياسيين والقناصل ، وإلغاء وظائف المستشارين الانجليز ، وحلول المصريين محل الأجانب فى وظائف الدولة ، ووضع دستور للبلاد فى سنة ١٩٢٣ .

وفى ظل هذه النتائج التى باركتها الثورة المصرية ، نال المصريون استقلالهم ، فى رحاب نظام ملكى دستورى .

الثورة الرابعة
و
اللواء محمد نجيب

دوافع الثورة

الفساد العام

شمل الفساد والانحلال كل ما يحيط بحياة الشعب المصرى ، من مقومات الحياة ، وغزاها جيش الفساد غزواً تغلغل فى كل ما يتصل بجهازها الاجتماعى والاقتصادى والحكومى ، وتسابقت عوامله ، واندفعت أسبابه ، من كل جانب ، وكان أقواها أثراً ، تصرفات الملك السابق وحاشيته ، ففسدت الحياة النيابية ، وضعفت الأحزاب السياسية ، وانحرفت عن أهداف مسئولياتها السامية ، واندفع أصحاب النفوذ متسابقين فى استغلال نفوذهم ، بما يعود عليهم بالثراء الطارئ ، حتى ساد الجشع على حساب الصالح العام ، وفقدت القيم الخلقية موازينها وتلاشت معالم الحياة الديموقراطية الصحيحة .

تصرفات القصر

قضت أهداف الديموقراطيات الحديثة ، فى دساتيرها (أن الملك يملك ولا يحكم) ولما تولى الملك السابق مهام سلطته الدستورية ، عقدت عليه الآمال ، ولكن الأمور سارت ، وعجلة الزمن دارت ، والأحداث توالت ، وبرزت سياسة القصر فيما انحرفت فيه من سوء ، حتى طغت سلطة الملك السابق عن حدود سلطته الدستورية . وكان البلاء حقاً .

تحليل الشخصية

ولو حللنا شخصية الملك السابق ، ودرسنا المؤثرات التى أحاطت بها ، لوضحت لنا معالم تصرفاته ، وضوحاً جلياً .

التعليم الفج

لم ينل الشاب ما ينبغى أن ينال الفرد العادى من التعليم ، ولحداثة سنه ونشأته المترفة لم تتح له ظروفه اكتساب الحنكة والتجربة ، فجلس على عرش البلاد ، وملك أمورها وهو غير مزود بسلاح هام فى الحياة ، يجب أن يتوافر للإنسان لينجح ويشق طريقه فيها ، وما أشد حاجة الساسة والملوك إلى هذا السلاح ، الذى يقوى الثقة بالنفس ويبصر المرء فى تصريف الأمور ، ويكمل الشخصية ، ويمهد سبيل التوفيق فى الحكم .

وما أشد نكبة أمة يتولى أمورها ملك فج فى تعليمه وتجاربه ، والتعليم تهذيب النفس ، وتربية الخلق بصفات الكمال ، تزيده كياسة ، وتعوده مرونة ، وتكسبه ذوقاً سليما ، وكلها صفات يحسن بها تصريف الأمور وتذليل الصعاب .

مركب النقص

والإنسان الذى لم يوفق إلى أن ينال القسط اللازم من التربية العلمية وتذوق تجارب الحياة ، لا يستطيع أن يعلى غرائزه ،

أو يكبح ميوله متى توفرت له سبل إشباعها ، فيعيش فى مؤثراتها ودوافعها الفطرية ، وينعكس ذلك فى سلوكه وتصرفاته ، وكلما اشتد وعيه ازداد شعوره بالنقص الذى يسبب انطواءه على نفسه ، فيضطر أن يعوض هذا النقص بتصرفات سلوكية ، واندفاع فى الغى يشكل عاداته ، ويميز طباعه ، ويحدد صفاته ، فيجنح إلى الصلابة والقوة والاندفاع فى الملذات والشهوات ، والأثرة والأنانية ، متى كان سبيل السيطرة ممهداً له ، أو يلتزم طريق المخاتلة والرياء والمكر السيء إذا كان مستضعفاً ، وكان للملك الشاب من السيطرة ما دفعه إلى الخلال الأولى ، فاختـــار حاشيته وأصفياءه ممن يرضون نزعاته النفسية ويتملقون أفعاله .

دفعت هذه الخلال الملك إلى الاستبداد بالرأى واتخذ من الصلابة والاستهتار سلاحاً دون وعى منه معوضاً نقصه باظهار القوة فى كل تصرفاته ، غير عابىء بالنتائج ، أو غير مدرك لها .

ولو عرضنا الأمانة الموكولة إليه كما ينص الدستور عليها ، — وهى أنه يملك ولا يحكم — لوجدنا أنه مبدأ لا يتفق وطباعه ، فاستمر فى تدخله فى أمور الحكم ، وانحرف عن جادة الصواب وجعل إرادته فوق إرادة الأمة ، وأطلق لنفسه حرية التصرف ولم يكلف نفسه مراعاة الأهداف الدستورية السليمة ، بأن الأمة مصدر السلطات وعمل على أن تكون إرادته فوق إرادة

الشعب وكثيراً ما تمثل فى مناسبات بقوله (إن إرادة الشعب من إرادتى) كما قالها لويس الرابع عشر (إن الحكومة أنا).

الحكم المطلق

اتبع الملك سياسة الحكم المطلق، رغم أحكام الدستور، وقيام الحياة النيابية، وأحدث بتصرفه هذا أزمات كثيرة، كما حدث ذلك إبان حكم كل من جده إسماعيل وعمه توفيق، بأن حكما حكماً مطلقاً فى ظل الدستور، ووقوع الخلاف بين كل منهما وبين ممثلى الأمة، ولكن الخلاف بين العهدين كبير، إذا لمسنا أن الحكم فى القرن التاسع عشر، حمل معه تقاليد السلطة التركية، وأساليب القوة العثمانية فى البلاد، وما بينه وبين مظاهر الحكم فى القرن العشرين، من مؤثرات الديموقراطية وتطور حقوق الإنسان، والاعتراف بحقوق الشعوب واستكمال الدساتير ما نقص من أهدافها.

ولم يجد الملك السابق أمامه من الأحزاب السياسية والبرلمانات النيابية من يقدر أن يقف فى وجهه ليردعه عن سيره، حتى وقف صوت الشعب، وقضى على حكمه.

ومن مظاهر السلطة والقوة التى ميز بها نفسه، أنه إذا وثق فى شخص ممن يشبعون ميوله دفعته أنانيته أن يغض الطرف عن تصرفات هذا الشخص ما دام يحقق له غرضاً أو نفعاً، غير مستمع لقول ناصح. وهذا ما جعله يستمسك

بأصفياء لم يحسن اختيارهم وصار يغضى عن كل ما بدا منهم من تصرفات أضرته وأساءت إلى سمعته ، وانعكست عليه مظاهر الاستبداد بالحكم المطلق وهى صفة تبعده عن المرونة اللازمة لحل المشاكل السياسية ، والخلاص من المآزق الحرجة ، ويتمثل ذلك عندما تشتد الأزمات النيابية فى الداخل ، أو تسوء العلاقات مع الدول الأجنبية فى الخارج ، مما أحرج مركزه ودفع بالأمة إلى مواقف ما كان أغناها عنها وكثيراً ما أخرت تحقيق الأهداف الوطنية للبلاد .

الغرائز

اندفع الملك الشاب فى الملذات والشهوات ، حتى غشى الأندية والمجتمعات العامة ، فى الداخل والخارج غير مراع ما تلزمه به تقاليد الملك من التزامات وصفات وسلوك .

المال

وكانت الأنانية والأثرة متغلبة عليه ، فاندفع وراء جمع المال بطرق غير مشروعة ، فاتسعت ثروته ، وزاد ثراؤه ، من استيلائه على الأراضى الحكومية وأراضى الأوقاف التى بلغت تسعين ألف فدان تقريباً ، ومن التجارة فى الذهب ، وفى توريد الأسلحة الفاسدة للجيش التى اتهم فيها شخصياً وعرقل القضاء فى إتمام واجباته ، ولما تجمعت له أرصدة كثيرة

من الأرباح التى حصل عليها عمد إلى تحويلها إلى الخارج وتهريبها فى عدة دول ، هذا التهريب الذى نشأ عن عامل الخوف والتوجس من عدم استمرار الحال تبعاً لأهوائه ، وأن يأتى اليوم الذى يحاسب فيه على ما اقترف ، وذلك مايعزز عدم ثقته بمقدرته وقوته .

نقص الثروة القومية

على أن تحويل هذه الأموال إلى الخارج هو نقص للثروة الأهلية ، وحد من القوة الشرائية مما يضعف اقتصادياتها وقد قدر بنحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، وهى ثروة ضخمة ما أحوج البلاد إليها .

البطش

كانت ثقته بحاشيته لا حد لها ، ينقلون إليه الأخبار ، ويشوهون الحقائق، ويوشون بمن يودون إشباعاً لشهواتهم ، فكان يندفع وراء هذه الإشاعات ، ويقدر الأشخاص على ضوئها ، والويل لمن كان يقع فى دائرة انتقامه .

اتفقت الصورة التى تكونت منها عاداته وصفاته وشخصيته على تصرفاته وأفعاله التى عرضنا نماذج منها ، وكل واحدة منها تكفى لأن تلهب ثورة تقصيه عن ملكه وتنزعه عن عرشه .

حاشية الملك السابق

تقرب نفر من الناس إلى الملك السابق ، ودرسوا ميوله ونزعاته ، وتسابقوا فى إرضاء ما يتمناه ملك شاب على هذه الصفات ، ولم يكن فيهم الناصح الأمين ، الراد عن طريق الشر ، الهادى إلى طريق الخير ، بل كانوا ممن ضعفت أخلاقهم. ونقصت صفاتهم .

العبث

كان القصر ، يحوى متآمرين عاملين على تحقيق مآربهم الشخصية استغلالا للنفوذ ، عابثين بالأمة ، واشين بالأفراد ، مموهين الحقائق ، مزينين للملك السابق قيمة المال وقوته ، متقربين إليه برسم الطرق لجمعه على حساب رفاهية الشعب ، وتسليح الجيش ، وميزانية الدولة . وأغراهم على ذلك أنه قد اتخذ نفسه أداة لتنفيذ ما يرغبون وتحقيق ما يريدون .

النفوذ . . .

نجحت خطتهم ، ولمس الملك السابق نجاح وسائلهم ، واستوثقت صلتهم به ، حتى أصبح متأثراً بآرائهم ، يوجهون السياسة المصرية وفق آرائهم الخاصة ، وأهوائهم الشخصية .

الشهوات . . .

واندفعوا به فى تيار الرذائل ، وزينوا له طريق الشهوات واللذات ، ورتبوا له قضاء السهرات ، فى الأندية والمحال العامة ، حتى أصبح مقامراً محترفاً ، معتدياً على الحرمات ، باغياً بالعائلات ، عابثاً بالأخلاق ، حتى لاكت سيرته الألسن ، فى حسرة وألم حتى ضاق به الشعب الذى سبق له أن منح الملك السابق كل حبه وعطفه وتمنياته عند بدء توليته السلطة الدستورية .

فلسطين . . .

تكونت الجامعة العربية ، وكانت أهم المسائل التى اعترضتها مشكلة فلسطين ، ولم تكن المشكلة بين توحيد كلمة شعب أو بين حاكم ومحكوم ، بل كانت مشكلة جديدة حسب ألوان من السياسة ودوافع الدين . إذ هى جماع من عوامل قوية لشعب يدفع عن نفسه استبداد وتعسف قوى خارجية ، تمالىء طائفة هى طائفة اليهود ، محاولة تحقيق قومية لهم ، تجمع شمل هؤلاء المشتتين فى العالم ، وأن تحلهم مكان أهل فلسطين من العرب ، غير مراعية فى ذلك أى نظم إنسانية أو منطقية ، اللهم إلا إشباع رغبات وتحكم القوى الظالم فى الضعيف لفائدة يرجوها منه لنفسه ، وكان لزاماً على الدول

العربية ، أن تتخذ قراراً خاصاً لحماية فلسطين ، لا من الناحية السياسية فحسب ، ولكن أن تعمل جاهدة على هدم محاولة خلق دولة تتخذها انجلترا وأمريكا شوكة فى جنب الدول العربية ونقطة ارتكاز للسيطرة على الشرق الأوسط .

الحرب

تحرج الموقف ، وتحركت الجيوش العربية لتحرير فلسطين ، ودفع البغى والاعتداء ، وكسبت الجيوش العربية معارك الدور الأول ، وكان فى هذا النصر إعلاء للروح المعنوية للجيوش العربية ، وسرعان ما حقدت الدول الغربية وخاصة انجلترا على هذا الانتصار ، إذ معناه الاعتراف لتلك الجيوش العربية ، وتمكين حجتهم ، باكمال استقلالهم ، وفى ذلك إضعاف من هيبة بريطانيا ، فى الشرق العربى ، وتعطيل لمصالحها ، فلجأت إلى أساليبها الاستعمارية المعروفة ، ففرضت هدنة مؤقتة ، استطاع بها جيش إسرائيل أن يستعد ويتسلح وينظم صفوفه ، وفى نفس الوقت ، سعت مصر فى استكمال تسليح جيشها .

الشعب والتسليح

هز الشعور الوطنى أريحية المصريين ، فبادروا إلى اكتتاب عام لجمع أموال شعبية لتسليح الجيش زيادة عن ميزانية الدولة

التى عقدت قرض فلسطين بمبلغ خمسين مليوناً من الجنيهات .

وفى وسط هذه الدوافع القومية ، تسابقت البيوتات التجارية على مساعدة الحكومة فى تسليح الجيش ، واستغل أصحاب النفوس الضعيفة هذه الحقبة التى تحتاج إلى مضاعفة الجهد وحشد القوى ، فعملوا على إضعاف الشوكة ، وتوهين القوة ، والإثراء الشخصى من هذا الطريق . وهذه الفئة المارقة التى لا حظ لها من الدين ولا نصيب لها من الخلق والكرامة ، تقدمتها حاشية الملك وزينت له الربح المادى متخذين من الشعور القومى ستاراً .

مؤامرة الأسلحة الفاسدة

وما دام الربح المادى هو الهدف ، فانه يعلو قدراً فى نظر الإنسان ، وكلما استطاع أن يستزيد منه أجهد نفسه ليشبع الرغبة الشخصية فى الثراء ، وفعلا كانت مؤامرة الأسلحة الفاسدة التى يقل ثمنها ويزيد ربحها ، ودخلت هذه الأموال غنيمة باردة ميسرة فى خزائن الخونة ، وكانت هذه الأسلحة عدواً فتاكاً على الجيش ، ولاكت الألسن النفع المادي الذى يعود على الملك وحاشيته ، وتتابعت التهم .

وليس أشد وأصعب على نفس الجندى من أن يقاتل فى ميدان ، ويشترك فى معركة ، حاملا سلاحه معتقداً أنه يذود به عن نفسه ويدفع به غائلة عدوه ويدحره إذا التقيا .

تحتمى فى ظله وتنضوى تحت كنفه ، ثقة بقوته وصلاحيته فإذا به يفاجأ بأن سلاحه قد خانه فى وقت هو أحوج ما يكون إليه فيدب اليأس إلى قلبه ، ويجد الذعر فى نفسه ، ويملكه الخوف ، وينهار شعوره الداخلى ، وهو وإن دافع فى هذه اللحظة الحرجة فإنما يدافع فاقد الشعور مما تورط فيه ، دفاعاً عن نفسه ، لا حرباً لإعلاء مبدأ . وكانت الهزيمة ، وكانت الضحايا وخيبة الأمل وانهيار الرجاء ، وسقط عدد كبير من الضباط والجنود بين قتيل وأسير ، وارتد الجيش ، حاملا مرارة الانهزام ، واعياً نتيجة الخيانة ، حاملا بين جوانحه عوامل السخط والتذمر . ونحن نعلم أن الجيش ضباطاً وجنوداً جماع من شباب مصر وخيرتهم . ينتسبون إلى أكبر عدد من الأسر المصرية ، التى تتكون منها وحدة الأمة ، فكان رجوعهم حاملين لهذا الشعور المرير حافزاً لهم إلى التطلع بعين اليقظة والتبصر بملء الجفون للبحث عن العوامل التى أدت إلى تقديم هذه الأسلحة الفاسدة ، وفعلا قد لمسوا الحقائق ، ووقعوا على السر الدفين وتبين لهم الحق الصراح وأضاء الصبح لذى عينين ، ولشد ما هالهم حينما تحققوا أن القائد الأول والرئيس الأعلى للجيش ، الملك السابق ، لم يكن بمنأى عن المؤامرة التى حيكت بليل ودبرت فى حندس الظلام ولم يجنب نفسه مواقف الاتهام ومزالق الريب . . .

هكذا تجمعت عوامل التذمر ، وتحركت النفوس ، شعباً يرسف فى أهوال الذل والفساد وجيشاً يحمل فى نفسه غيظاً وحنقاً وكمداً وبغضاً ، وزاد الشعور ثورة ما تخلل المحاكمة من وضع العراقيل فى طريقها مما عاقها عن السير فلم ينل كل المجرمين فى حق الوطن جزاءهم ، وما هم أهل له من عقاب ، وذلك لأن الملك السابق حامى الإجرام وناصر الظلم ومقوض دعائم العدل ، احتضنهم بكافة الوسائل وحماهم بكل ما يمكن من أساليب ، فلم تأخذ العدالة مجراها .

ونتساءل لماذا كانت هذه الحماية ، والملك فوق القانون ، لايدافع عن اتهام ، ولا يتدخل فى سلطة ليست من اختصاصه وإنما الفصل فيها يرجع إلى ساحة القضاء — لا يمكن لباحث عن تحقيق حماية الملك لهؤلاء إلا أن يفهم أن هناك مسائل تمسه من قريب أو بعيد ، إذ استطاع أن يتحدى القضاء فى حمايته ، وأن يفلت هؤلاء من عدالة القانون .

واتخذ لنفسه سياسة نحو الجيش ، فتقرب إليه فى أول الأمر ، ولكنه لم يكن مخلصاً فى هذه السياسة ، إذ اتخذ من رجاله أنصاراً له ، وبطانة خاصة ، يخدمون أهدافه ، فمنهم من استمد من هذه العلاقة سبيلا للسيطرة والبطش والدس ، يقربون إليهم من يشاءون ويضطهدون من يقف أمام أطماعهم ، ولكن أفراد ذوى نفوس أبية استمسكت بأهداب الفضائل

فلا وعيد ولا تهديد ولا وعود ولا إغراء . اجتمع هؤلاء النفر وبايعوا أنفسهم على الجهاد والتضحية ، لا يقف فى سبيلها عائق مهما كان ، فاما موت عزيز كريم وإما حياة سعيدة رغيدة . وتكتلت منهم العناصر الصالحة جماعات ، ترقب الظروف الملائمة بحذر لا تجرؤ على إبداء ما فى نفسها .

فساد الجهاز الحكومى

هكذا استشرى الفساد فى المسائل العليا للدولة . وقد لمست سياسة الحكم واستبداده ، وشهدت سوء التصرف والتخبط ، واتباع الرغبات الشخصية فى الجهاز الإدارى للدولة ، فلم تتوافر وسائل التموين ، حتى يسعد أفراد الشعب بكفاية استهلاكية منظمة ، نتيجة الطمع والجشع فى استغلال أفراد الشعب ، ومحاباة بعض المستوردين دون البعض الآخر ، مقاسمة للأرباح .

كما اختل نظام التصدير الممنوع لبعض الحاجات الضرورية لكفاية الجيش والشعب ، فمنحت امتيازات لأصحاب النفوذ حتى عادت هذه السياسة بالثراء لكل من كانت له وسيلة مما أدى إلى الغلاء الفاحش ، واختفاء السلع من السوق لتباع بأسعار مرتفعة فى السوق السوداء ، وهى أسعار لا يتحملها سواد الشعب ، مما يجعله محروماً من ضروريات الاستكفاء ،

وينعكس عليه بعوامل نفسية ، تزيده مع الأيام سخطاً ، على أداة الحكم ، مما يوضح لنا أن سياسة التصدير والاستيراد سياسة غير مرتبط بعضها ببعض ، ولا تخضع لبرنامج مرسوم ، يحدد أهدافها ، حتى أننا نجد فى السنوات الأخيرة شططاً للميزان التجارى ضد مصلحة مصر بما يتراوح بين سبعين وخمسين مليوناً من الجنيهات ، وهو نقص للقوة الشرائية، واستنفاد للمدخر من السنوات السابقة ، مما يحد من الرواج المالى بين الأفراد ، ويضعف الثقة والائتمان فى المعاملات المالية والتجارية ، ونقصت الأرزاق حتى اشتد الضيق ، وأنذرت الحالة بحدوث عسر مالى ، فزع القوم له وجاهدوا فى الإفلات من عواقبه .

الثراء الطارىء

وفى وسط هذا الاضطراب ، والفزع والمجاهدة ، استطاع نفر أن يثروا ثراء طارئاً ، وينعموا برفاهية مادية ، انعكس منها استفزاز لسواد الناس الذين حقدوا وسخطوا عليهم ، لاعتقادهم أن مصدر هذا الثراء لم يكن طريقاً شريفاً مشروعاً ، حتى وجدت ثغرة وهوة فى المجتمع المصرى ، يحمل جله روح السخط على هؤلاء الذين أثروا هذا الثراء ولا يقدمون براً ولا تعاوناً يقرب النفوس أو يزيل عنها الشدة ، فأصبحت

ذه النفوسَ مهيأة لقبول ومسايرة ما يمكن أن يخفف عنهم
يجدون فى أنفسهم من آلام .

فساد النظام الاجتماعى

ومما زاد النظام الاجتماعى ضعفاً وتدهوراً ، تفشى نظام
ردية والمحاباة وكثرة الوعود البراقة لإصلاح حالة الفلاح ،
شئون القرية ، التى نادت بها برامج الأحزاب المختلفة ،
تحلتها خطب العرش طيلة الحياة النيابية تسجيلا رسمياً ،
ن أن تتحقق برامجها فى أى فترة من فترات الحكم ، حتى
صبحت لاتعدو إلا كتاباً مسطوراً ، يقرأ فى مناسباته الرسمية ،
أنشودة تتغنى بها الأحزاب السياسية لاستمالة عقول هؤلاء
قوم السذج الأبرياء الذين لا يملكون إلا أن يتقبلوا كل وعد ،
يصفقوا لكل قول ، يأملون فيه تحسيناً لحالتهم ، وإصلاحاً
شئونهم .

هذه المثالية التى ينشدها رجال الحكم لتنفيذ برامج
لإصلاح عامة ، طالما تعثرت فى طريقها إلى التنفيذ ، لسوء
نظم الخطوات التى يجب أن تتبع للبلوغ إلى الغاية المنشودة ،
ذ تتعاقب الأحزاب السياسية فى نيل الحكم متبعة سياسة الأثرة
المظهرية ، مركزة تنفيذ برامج الإصلاح فى أيدى نفر لا يتسع
لهم الوقت ، وقلما يتوفر لهم أفق الاختصاص ، مما يؤدى إلى

اتباع سياسة الارتجال . والهرولة التي لا تتفق مع ما يرجى من سبيل الإصلاح .

وهكذا تعيش الطبقات الكادحة فى مستوى الكفاف ، وموارد الدولة كثيرة ، ولكن تحتاج إلى تنظيم وجهود جماعية متعاونة ، حتى يمكن أن تفتح لهم أبواب رزق جديدة ترفع من مستواهم الاجتماعى .

ولم يكن الفساد قاصراً على المستوى الاجتماعى فحسب ، وإنما تطرق إلى النواحى الخلقية البحتة ، إذ ترى بين الطبقة المثقفة من يتخذ من الوساطة والرشوة وضعف الخلق وسائل للوصول إلى قضاء حاجاتهم ، وتنفيذ مآربهم ، ولا أدل على ذلك من الاستثناءات الصارخة التى توالت ، وجعلت منهم طبقات وفئات متناجزة ، ارتفع بعضهم إلى وظائف ، لايقدرون على تحمل أعبائها ، وليسوا أهلا لتصريف أمورها .

فساد الأحزاب السياسية

ومما يضعف مستوى الرقى الاجتماعى للأمة ، عدم توجيه الرأى العام لتبين حقائق الأحداث العامة فى كل مناسبة ، بل التمويه عليه ، واستغلال بساطته لاتخاذه تابعاً للسياسة الحزبية ولما يوحى إليه به ، حتى انفردت الأحزاب ونفر

ن المثقفين ، وشباب التعليم ببحث الآراء فيما يعرض عليهم
ن مسائل للتصرف طبقاً لما يرونه .

الشباب والأحزاب

وكان طبيعياً أن يشترك الشباب المثقف فى جميع الحركات القومية مبدياً آراءه فى كل ما يمس مصالح البلد ، وإن كان بعضهم لم يبلغ سن الرشد ، يتحسسون المواقف الحرجة ، يظهرون شعورهم الفياض ، ولهم فى تاريخ الحركة الوطنية مواقف مشهودة ، وإرادة قوية ، وقد دفعهم إلى ذلك ، انصراف باقى أفراد الشعب عن المسارح السياسية ، التى تدور حول العلاقات بين مصر وبريطانيا وحلولها تدور فى دائرة الوفاء .

قد سبب الفراغ الذى وجد فى ساحة الرأى العام فى السنوات الأخيرة ، اندفاع الشباب إلى الاهتمام بالتوجيه السياسى ، وهم مصيبون فى ذلك ، لأنهم رجال المستقبل ، عليهم أن يربوا التربية الوطنية ، إلا أن الأحزاب السياسية اتخذت منهم عدة وقوة ، ودعامة للدعاية لهم ، والانتصار لآرائهم ، والترويج لأحزابهم ، وانقسم الشباب إلى شيع وطوائف ، الانقسام تفكك ، وفى التفكك ضعف وهدم لوحدة الأمة ، ونقص فى رأيها العام ، تأمل فيه سياسة المستعمر .

وباءت هذه المظاهر ، بالانحلال فى المحيط الاجتماعى والسياسى ، فكثرت الأحزاب والجمعيات وتبلبلت الآراء، مما أدى إلى أن يلجأ بعض السياسيين الماهرين المحنكين فى أفق السياسة المصرية إلى الانسحاب من الميدان السياسى ، والبعد عنه ، وتوجيه جهودهم إلى المنافع الشخصية ، فى دوائر المال والشركات . . .

تفكك الأحزاب

ولم تقتصر مظاهر الخلافات والانقسام بين الأحزاب ، فقد يكون حسناً وسليما إذا ما تشعبت الآراء للوسائل المختلفة للوصول إلى الهدف الأعلى ، وهو الصالح العام للبلاد ، الذى تتركز حوله أحاسيس القومية الحقة ، ولكن نكبت دوائر الأحزاب بالانقسام والتشيع فيما بين أعضائها ، وفتك بها مرض نفسى خلقى متأصل فى نفوس الشرقيين عامة ، ذلك هو حب الظهور ، والتطلع إلى الرئاسة والسيطرة، فاتخذت الشخصيات البارزة فى كل حزب بطانات من الشباب ، تروج لها ، وتعمل لحسابها ، وتدعو لها ، وكان على هؤلاء أن يمالئوهم ويرضوهم بكل الوسائل ، حتى غير المشروعة ، حتى فسدت أخلاق الشباب ، وفشت فيهم مظاهر الغرور ، التى انعكست فى تصرفاتهم ، بأنهم يملكون زمام الأمور ،

يوجهون الأحزاب ، إلى الطريق الذى يرسمونه . والهدف الذى يقصدونه .

هكذا دب الفساد بين أفراد الأمة ، وتعددت الأحزاب السياسية فيها ، وانخرط الشباب فى دوائرها ، بل امتد الانحلال إلى داخلها ، فتصدعت صفوفهم ، وتبلبلت أفكارهم ، وتفككت عراهم ، وهدف أكثرهم إلى المتاجرة بالسياسة متنقلين بين الأحزاب إذا ما رأوا تحولا فى السيطرة ، واستئثاراً بالحكم ، لينالوا مآربهم ، ويقضوا حوائجهم ، ويحظوا بفوزهم ، حتى امتد ذلك إلى طائفة الموظفين ، وتأثرت بذلك أعمالهم ، الموكولة إليهم ، وانعكس ذلك فى كل ما يتصل بالسياسة العامة للدولة ، والصالح العام .

خلفت هذه الحالة وراءها الانحلال والفساد والضعف . وانعكست عليها مظاهر الأثرة والأنانية والاندفاع وراء المصالح الشخصية ، والمنافع الذاتية ، وتبلورت الفردية فى النفوس ، واهتمت بالمظهر ، وأهملت الجوهر ، فتقلص الهدف القوى الصحيح ، وانكمشت روح الوطنية الحقة ، وانعكست على أفعالهم تصرفات شاذة ، تعوض النقص الذى عاشت فى دائرته ، وازدادت مظاهر المادية ومقاصدها فى نفوس الناس ، وتركز الثراء الطارىء فى طبقة قلة منهم حتى انحصر تداول المال بين الأغنياء يدلون به إلى الحكام ، وهو

مظهر الفساد ، وعلامة الانحطاط الذى وصفه وحذر من الوقوع فيه القرآن دستور الإسلام .

التعليم والسياسة

تركت هذه المظاهر أثرها على سياسة التربية والتعليم ، فعنى بالمظهر دون الجوهر . وتأثرت برامج التعليم وأهداف التربية . وعمت الشكوى من مستوى الشباب العلمى والثقافى ، فى دوائر التعليم على اختلاف درجاته ، وتباين مراحله ، وقد يضيق الفكر الذى لا يلمس العلاقة القوية بين أهداف القومية الصحيحة وسياسة التعليم . فالتربية والتعليم نور ينير طريق الحياة فى فهم وإرشاد يبدد الظلام ، ويصقل العقل ، ويسمو بالخلق ، حتى يعرف الشباب حقوقه وواجباته ، ويسير مع ركب الحضارة ، ويعى سن التطور ، ويفكر التفكير السليم ، ويهدف الهدف الصحيح ، فيما يحيط به من مقومات الحياة وموازينها فى وعى سليم ، ومنطق سديد ، حتى يصبح مواطناً صالحاً ، يفيد نفسه ، وينفع أمته ،

وما دامت السياسة قد انحرفت عن مقصدها السامى ، وهدفها الرفيع ، وبعدت عن أغراض القومية الصحيحة ، فيما تورطت فيه الأحزاب السياسية ، التى جرفت الشباب فى تياراتها ، وحملتهم مشاكلها وشغلتهم بمسائلها ، حتى

فصبغت سياسة التعليم بصبغتها ، وخلعت عليها رداءها وطعمتها عيوبها ، فتعددت تشريعات التعليم ، إرضاء للشباب ، دون مراعاة لمقاصد التربية الصحيحة .

ويصل بنا المنطق السليم إلى قضية منطقية خطيرة ، وهى أنه ما دامت السياسة المصرية قد بعدت عن مقاصدها القومية المصرية الحقة، متورطة فى ذلك غير واعية لما قد حدث من ثغرة بينهما ، فان السياسة التعليمية بدورها قد انحرفت عن الأهداف القومية السليمة متأثرة بسياسة الأحزاب ، مما عاد على التعليم بضرر بالغ يشعر به القائمون عليه والمشرفون على تنفيذ سياسته وأهدافه ، فتأثرت به السياسة القومية ، واختل ميزان الرأى العـــــام .

فوارق الطبقات

حددت النتائج الاقتصادية والاجتماعية ، الفواصل بين الطبقات . فالإغنياء منهم وهم قلة ، يملك بعضهم الضياع الواسعة ، ويتصاون بقراهم وقت المحاصيل ، وجمع الأموال، ويتركونها معظم أيام السنة حباً فى المدن وصخبها ، ينعمون فيها بالرفاهية المادية مستمتعين بمباهج الحياة وزخرفها .

أما الطبقة الكادحة ، وهم السواد الأعظم فهم يعكفون على أعمالهم فى زوايا النسيان .

وبين هذين طبقة متوسطة ، ضعيفة الأثر فى المجتمع المصرى ، أغلبها من الموظفين والتجار .

والنقص الملحوظ فى هذه الناحية الهامة من حياة المجتمع المصري ، هجرة الأغنياء من قراهم إلى المدن ، بعيدين عن تنظيم وتصريف شئونهم ، ومراقبة مزارعهم ، وتوجيه زراعهم ؛ غير متعاونين مع أهل قريتهم ، حاملين عنهم بعض مسئوليات الحيـــــاة .

الحرب والأخلاق

تخلف الحروب وراءها هزات اجتماعية عنيفة ومؤثرات خلقية ، تتأثر بها المجتمعات الدولية . فكان من مخلفات الحرب العالمية الثانية على أفراد المجتمع المصرى أن لمسوا تحولا ظاهراً فى اقتصاديات البلاد ، وعاشوا فى وثبات دفاعة فى عالم المال ، ودخلت أكياس نقودهم الأرباح التى عادت عليهم من آثار الحرب فى الزراعة والصناعة والتجارة ، فاندفع الناس إلى جمع المال ، وتسابقوا إلى الغنى بشتى الوسائل ، مما خلع عليهم الأثرة والأنانية ، وحاولوا جاهدين استغلال أصحاب النفوذ من وزراء وموظفين ، وممثلى الأمة فى حياتها النيابية .

عكست الحياة المادية ، التى ولدتها ظروف الحرب ،

والتى عاش الناس فى دائرتها سلوكاً إرادياً للاستمتاع باللذات، والشهوات ، فسرت الرذيلة بينهم ، وساد الفساد المجتمعات ، وضعفت أخلاقهم ، واستخفوا بالمثل العليا ، حتى تفككت صور الحياة العامة تفككاً حمل معه انهياراً شمل الحياة العامة .

النـــــذير

أحست البلاد بتزايد وطأة الفساد ، وعبء الاضطراب ، فيما تجمع أمامها من عوامل وأسباب ، أدت إلى نتائج خطيرة ، حتى شاعت بين الناس عوامل التذمر ، وتناقلت المجتمعات الشائعات المختلفة عن فساد الحكم ، وضعف الأحزاب ، وتفرق الكلمة ، وكثرة القضايا التى تحمل اتهامات ، تنم عن صور مختلفة لهذا الفساد ، حتى انطوت المجتمعات على نفسها ، وخنقت الحريات ، وضعفت الثقة ، وعم الاعتقاد بين الطبقات بأن الحالة قد ساءت ، وأن الإصلاح يتطلب التطهير .

اضطرب الرأى العام بين الخير والشر ، فالشر قد ظهرت صوره ، وبانت معالمه ، وأصبح خطراً محققاً يهدد سلامة كل فرد ، ويدك معاقل الأمة فى كل نواحيها ، ويعرقل وسائل تقدمها ورقيها ، ويؤخر تحقيق أهداف قوميتها .

والناس بين هذه الدوافع المختلفة فى حيرة بين أحداث الماضى البالى والأمل فى الإصلاح ، فاستعدت النفوس لتحمل ألوان الانفعالات وأنواع الدوافع المختلفة للتخلص من الفساد ونتائجه ، والتطلع إلى الخير وعوامله .

عزمت النفوس على تنفيذ برامج الإصلاح ، ولكن الإقدام عليه يحتاج إلى تنظيم وتدبير حتى يأتى بما يرجى له من نتائج خطيرة ، ولكن الإصلاح يتعلق بأهداب الماضى ، وأحداث الزمن ، تتم على الهدم والبناء ، ولا بد من تجهيز أدوات الهدم ، وإقامة البناء ، تجهيزاً قوياً ، قوامه ، الإيمان الصادق ، والعزيمة القوية ، والنفس الصافية الواعية ، والتدبير الموفق ، والحذر الصادق ، والجرأة والمقدرة والتعاون.

هكذا ، كانت دوافع نفسية الشعب ، تتجهز تجهيزاً قوياً ، وتظهر فى صورة متناقضة ، مظهرها الهدوء الذى ينذر بدنو العاصفة ، وداخلها الإيمان بالحق ، والتذرع بالصبر ، حتى تسنح الفرصة لإظهار إرادة الشعب الكامنة .

إرادة الشعب
و
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢

الجولة الاولى

الجيش والانقلاب

رأينا الرأى العام قد تبلبلت أفكاره ، وضاقت نفسه ، واعتقد مؤمناً أن الإصلاح لازم ، والتطهير واجب . ولكنه لا يدرى وهو فى حيرة ، الدوافع المنظمة التى يجب أن تتخذ لتنفيذ هذه الغاية . وكان يداخله عامل قوى أن الحركة تحتاج إلى قوة ، لأنها لازمة فى مثل هذه الظروف ، التى تحتاج إلى هدم بناء قديم ، وتشييد نظام جديد ، وهو أمر إن راق فى نظر السواد الأعظم من الأمة ، فانه لم يرق فى نظر هؤلاء الرجعيين المستأثرين بالحكم .

ومن حسن التوفيق أن تنجح الفكرة بين رجال الجيش ؛ ولا غرابة فى ذلك لأن الجيش يتكون من ضباط وجنود انحدروا من الأسر المصرية ، ويمثلون الطبقات المختلفة ، والبيئات المتباينة فى المجتمع المصرى ، فمنهم من جاء من القرية ، ومنهم من جاء من المدن ، ينتمون إلى هؤلاء الذين يعملون فى المحيط المصرى ، صناعاً أو تجاراً أو موظفين ، كما أنه يعلو محيطهم وأفقهم ثقافة ممتازة ، إذ ينتشر بينهم التعليم فى صورة منظمة ، قوامها النظام والطاعة والصدق والأمانة

والإيمان والشجاعة ، وهى صفات عالية تكون الشخصية الكاملة ، التى تواجه صعاب الأمور ، وتناضل فى ميدان العدل والحق ، مضحين أنفسهم فى ميدان الشرف ، فى رحاب معنوى عال خدمة للدولة والقومية . ولما تجمعت لديه عوامل الظلم والفساد فى محيطهم ودائرتهم الخاصة فى معركة الجيش وأسلحته ، وما لاقوه فى فلسطين من أزمات ، وما بذلوه من تضحيات ، وما لمسوه من تدخل صارح فى شئونهم ، وما ذاقوه من ظلم الأيام والأحداث ، والظلم لا يتفق وهذه النفوس الأبية ، مما حرك شعورهم وأثار دوافعهم وأثر فى نفوسهم ، فعقدوا النية على الإصلاح . . لا فى دائرة الجيش ، وإنما تحملوا ما تحمل المصريون جميعاً من آلام وظلم ، وما شاع فى محيط الرأى العام من فساد واضطراب ، وهم يكونون طبقة ممتازة فى المجتمع المصرى . وقد كانت هذه الدوافع حافزاً قوياً فى أن يعد للأمر عدته ، وللإصلاح برامجه ، ولديهم سند قوى ، وهى الأسلحة التى تنقص أفراد الأمة . فاتحدت لديهم وسائل تجهيز الحركة التى تحتاج إلى قوة الإيمان ، ومضاء العزيمة مع قوة الحديد والنار .

هكذا اتجهت نيات رجال الجيش إلى مقاومة البغى والفساد ، وهم فى إيمان صادق ، ومنطق راجح ، لأنهم قصروا حياتهم على مناضلة البغى والفساد والاعتداء ، إذا

ما وقع على الأمة المصرية من جهة أجنبية ، فأولى بهم أن يحاربوا البغى والفساد والإثم والعدوان فى محيط الأمة المصرية أولا ، حتى إذا ما خرجوا فى قتال خارجى ، آمنوا أن ظهورهم محصنة ، وأن أمتهم قوية من ورائهم ، فكان الإيمان الذى هبط عليهم يتفق وطبيعة الأشياء التى تعتبر أمانة فى أعناقهم .

قام نفر منهم يدرسون المشاكل التى يواجهونها ، والخطة التى ينفذونها ، والأعباء التى تواجههم ، ودعوا إلى برنامجهم فى دوائرهم ومحيطهم ، حتى أصبحت الفكرة عقيدة ، والعقيدة إيماناً ، بتنفيذ ما ينبغى عليهم من واجب حق نحو الأمة .

وليس بغريب عليهم أن يضعوا الخطة بعد منطق وتفكير وإيمان ، مجهزة معدة أحسن إعداد ، لأن ذلك يتفق وعملهم الفنى البحت . إذ لا يستطيع الجيش أن يواجه معركة من المعارك إلا إذا كانت الخطة مدروسة ، والعدة مجهزة . شاملة الحذر وسرعة البت فيما يحتمل أن يواجههم من مفاجآت . وعامل المفاجأة عامل هام يجب أن تحسب إدارة الجيوش وواضعو الخطة احتمالاتها حتى تكون سنداً قوياً وسلاحاً ماضياً للوصول إلى الهدف السامى ، وهو الظفر والانتصار .

والخطة تحتاج إلى نفر من الفنيين الصادقين الذين يكتمون

أسرارها ، ويحفظون دقائقها بين جوانحهم ، وهو عامل من العوامل الفعالة الدقيقة لنجاح الخطط . هكذا تجمعت العوامل اللازمة لتجهيز حركة من الحركات القومية فى برنامج صاف دقيق ، قوامه المنطق والوصول إلى الحق والعقيدة والإيمان التى تحتاج إلى تربية خلقية صارمة ، ونفسية بشرية كريمة ، واعية لما ينبغى عليها أن تحتفظ به من سرية خطتها .

ويحتاج هذا العمل إلى قيادة محببة إلى نفوسهم ، حتى تكون الروح المعنوية بينهم شاملة ، كاملة الأهداف ، ينفذون ما ينبغى عليهم من تنفيذ ، يضحون إذا ما وجبت عليهم ظروف التضحية . وكان اللواء محمد نجيب شخصية محببة إلى نفوس هؤلاء الذين أرادوا أن ينفذوا الخطة التى وضعوها.

وفى الوقت الذى تجمعت فيه أسباب الحركة وأهدافها ، يترقبون الفرصة السانحة لهم لتنفيذها ، فكانت هذه الفرصة مهيأة بعد ما رجعوا من حرب فلسطين وما أثير حولها من مسائل ومشاكل قدمناها . كما أنه زاد تدخل القصر فى شئون الجيش تدخلا ملحوظاً ، حتى كان يوم انتخاب أعضاء نادي ضباط الجيش اللواء محمد نجيب رئيساً لهم . فلم يرق ذلك فى نظر رجال القصر ، ودبروا المآمرات لإبعاده ، فكانت الشرارة الأولى التى انبعث منها حافزاً قوياً ، وسبباً مباشراً فى أن الكيل قد طفح ، والأزمة قد اشتدت ، وأن الفرصة ألزمت عليهم التعجل بتنفيذ خطتهم .

الانقلاب فى القاهرة

ومما زاد الأمر تحرجاً تدخل القصر فى شئون الحكم، فتعاقبت الوزارات فمكث بعضهم شهوراً والبعض الآخر أياماً . وفى الليلة التى تم استقالة وزارة حسين سرى وتأليف وزارة الهلالى كانت الليلة الموعودة بتنفيذ الخطة بعد منتصف الليل .

وتجمعت جموع الأنصار لهذه الحركة المباركة ضباطاً وجنوداً وتحركوا واستولوا على قيادة الجيش وثكناته . وقبضوا على من ارتابوا فى أمرهم وهم اليساريون من خطتهم، المحظظون من القصر، كما استولوا على ما يحتاجون إليه من وسائل الدعاية كمحطات الإذاعة، كما استولوا على المرافق العامة وتحكموا فى منافذ المدينة والطرق الموصلة إليها . تمت الخطة ونجحت والليل هادىء والقوم فى راحتهم لا يعلمون من أمرها شيئاً حتى أتاهم الصباح الباكر بمفاجأته السارة التى أعلنها مذيع محطة الإذاعة على لسان ما قد وهب الله الأمـــة من مجاهدين يرفعون الظلم عنهم ويردون حقوقهم فى بيانهم الآتى :

(١)

إلى المصريين والأجانب

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل

تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين .

وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل ، أو خائن ، أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم ، وفى خلقهم ، وفى وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب .

وإنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، مجرداً من أية غاية . وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر ، وأن أى عمل من هذ االقبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » .

(٢)

بيان إلى ضباط القوات المسلحة

« تعلمون جميعاً الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد ، ورأيتم أصبع الخونة تتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها ، وتجرأت حتى تدخلت فى داخل الجيش وتغلغلت فيه ، وهى تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين ،

واننا ، فى هذا اليوم التاريخى ، نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ، ونبدأ عهداً جديداً فى تاريخ جيشنا ، وبالتالى فى تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر .

ولا أظن أن فى الجيش من يتخلف عن موكب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا والسلام ».

(٣)

يشكر الشعب

« باسم القوات المسلحة أبعث بتحيتى إلى جميع الذين توجوا بهدوئهم وثباتهم العمل الذى قمنا به لمصلحة الوطن دون إراقة دماء . لقد طفت بشوارع القاهرة صباح اليوم ، وسرنى كل السرور أن وجدت الأمن يسود كافة أرجائها ، والهدوء يملأ قلوب سكانها ، والتعاون لإنجاح مهمة القوات

المسلحة يربط الجميع من رجال الأمن والمدنيين ، وإخواننا الأجانب والعسكريين ، برباط قوى متين . ورجائى إلى مواطنى ألا يستمعوا إلى الإشاعات المغرضة فالحالة هادئة فى كل مكان .

حقق الله لمصر ماتصبو إليه من آمال ، وجعل النصر حليفها »

* * *

ولما ملك الجيش زمام الأمور ، تساعده فرحة الشعب ، هادئين غير مشاغبين محافظين على أرواح الأجانب وأموالهم ، مما زاد الموقف ثباتاً وقوة ، وأفسح المجال لقائد الحركة أن ينفذ الخطوات المتتابعة لضربته الأولى الناجحة ، فذهب لمقابلة رجل الساعة « على ماهر » ، واتفق معه على البرامج السياسية التى توجب إتمام الحركة ، حتى تم تكليف على ماهر بتأليف وزارته ، وأعلن رسمياً الموافقة على تعيين اللواء محمد نجيب رئيساً للقوات المسلحة .

لازمت هذه الحركة الدقة والنظام والحذر والمحافظة على استمرار الانتصار فى محاربة الإشاعات المغرضة والمحافظة على الأمن وهدوء الحال ورعاية الإجانب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم ، كما يتبين ذلك جلياً من البيان الآتى :

إخوانى أبناء وادى النيل

لشد ما يسرنى أن أتحدث إليكم مع ما احتمله فى هذه

اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفى عليكم ، فقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى ، ذلك لأقضى ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مغرضة حقيرة . لقد أعلنا من البداية أغراض حركتنا التى باركتموها من أول لحظة ، ذلك لأنكم لم تجدوا فيها غنما لشخص ولا كسباً لفرد ، بل اننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ، ورفع لواء الدستور .

والواقع أن أشد ما أسفت له ، أن بعض ذوى النفوس الضعيفة لا يزالون ينشرون الشائعات المغرضة عن حركتنا . إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم . . وبهديكم ، وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم .

بنى وطنى

ان كل شيء يسير على ما يرام ، وقد أعددنا لكل شيء عدته ، فاطمئنوا إلى نجاح حركتنا المباركة ، ولا تنصتوا للشائعات ، واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلى القدير ، وسيروا خلفنا إلى الأمام ، إلى رفعة الجيش وعزة البلاد .

والله نسأل أن يسدد خطانا ، وأن يطهر نفوسنا وأن يعيننا على أن نسمو بوطننا إلى المكانة التى ننشدها له . وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شيء يسير على ما يرام مرة أخري .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الانقلاب بالاسكندرية

وانتقلت الحركة إلى طور آخر بعد أن تم نجاحها فى القاهرة إلى الأسكندرية ، فسافر الزعيمان ، رئيس الوزراء وعلى كتفه عبء النظام السياسى للدولة ، واللواء محمد نجيب يحتضن الحركة العسكرية ، وتم فى الأسكندرية تأليف الوزارة الجديدة ، وقبض الجيش على مرافق المدينة ، وانضمت فرق البوليس إلى الجيش ، وكذلك القوات البحرية ، ونجحت الخطة فيما كانت ترمي إليه فى خطوطها الأولى .

أما القصر ورجال حاشيته، فقد وقعوا فى ضيق شديد ، وخضعوا للظروف ، حتى استكملت الحركة نجاحها فى أن تستبعد حاشية الملك التى سببت هذه المساوىء ، كما قبضت على اللواء حسين سرى عامر ، وهو الذى فر إلى الصحراء الغربية وكاد يصل إلى الحدود الليبية ، مما زاد الحركة قوة وآمن الشعب بنجاح الخطة .

الحقائق وجها لوجه . . . وتنازل الملك السابق

تطورت مجرى الحوادث تطوراً سريعاً، إذ أراد الملك السابق أن ينفذ خطة مقابلة لهذه الحركة ، فانتقل من قصر المنتزه إلى قصر رأس التين ليلا ، فما كان من حزم القائد ، ودقة تدبره للأمور ، أن يقابل ماقد يفاجأ به من أحداث ، فقام

بمحاصرة قوات الجيش قصر رأس التين والمنتزه بالأسكندرية والقبة وعابدين بالقاهرة ، ورأى صوناً لأهداف البلاد القومية ، أن يطلب من رئيس الحكومة مطلباً يتمم نجاح الحركة هذا نصه :

من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور ، وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك ، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين ، وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة ، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب

من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم (السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

فريق أركان حرب محمد نجيب

الأسكندرية فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ و ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ .

* * *

خضع الملك لإرادة الشعب ، وتنازل عن العرش لولى عهده ، الذى نودى به ملكاً على البلاد . كما يستبان ذلك من الوثائق الآتية :

وثيقة نزول الملك فاروق عن العرش

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغى سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقـــة ، ونزولا على إرادة الشعب .

قررنا النزول عن العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد ،

وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

« فاروق »

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

وثيقة المناداة بالملك فؤاد الثانى

إلى الأمة المصرية الكريمة

فى الوقت الذي نزل فيه الملك فاروق الأول عن العرش لولى عهده وغادر الديار المصرية ، ينادي مجلس الوزراء بحضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الثانى ملكاً لمصر والسودان . ويدعو الله أن تنعم البلاد فى عهده بما تصبو إليه من رقى ومجد وسعادة .

بولكلى فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١
٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

* * *

وفى الساعة السادسة من يوم السبت الموافق ٢٦ يولية سنة ١٩٥١ م غادر الملك السابق البلاد تصحبه أسرته إلى أوروبا ، وأرسل برقية من الباخرة (المحروسة) التى أقلته ، إلى زعيم الحركة اللواء محمد نجيب (أتمنى لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة) .

وتولى مجلس الوزراء سلطة الملك الدستورية كما يتضح ذلك فى نداء رئيس المجلس إلى الأمة المصرية .

(١)

مجلس الوزراء يباشر سلطات الملك

إلى الأمة المصرية الكريمة

بعد أن نودي بحضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الثانى ملكاً لمصر والسودان ، يعلن مجلس الوزراء أنه تولى منذ اليوم سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية ، وتحت مسئوليته ، إلى أن يحين الوقت الذى يجب عليه فيه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية وفقاً لأحكام الدستور .

بولكلى فى ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

(٢)

« بنى وطنى :

فى هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ وادى النيل ، يتخلى الملك فاروق الأول عن عرشه لولى عهده » الأمير أحمد فؤاد ــ نزولا على إرادة الشعب وتقديراً لمصالح البلاد العليا ، أرى من واجبى أن أسجل لهذا الشعب الواعى الكريم ، ولجيشه الباسل العظيم ، ما أظهر من حكمة وإيمان يليق بحق الوطن .

ولست أشك فى أن شعب وادى النيل سيجد فيما انتهت إليه الأمور فرصة جديدة يعبر فيها بهدوئه واتزانه عما بلغه من نضج الوعى وحسن التقدير .

وإنى لموقن بأن يكون موقفه من هذه الأحداث كريماً نبيلا فليس ينبغى لوطنى كريم أن يذكر فى هذه اللحظات إلا ما يفرض عليه الغد من تبعات ليحقق لبلاده المستقبل السعيد الذى يجب أن تتكتل له القوى وتتضافر فيه الجهود ، والله معنا » .

نجاح الانقلاب

هكذا تمت الحركة فى رعاية ، بفضل قوة الجيش والشعب ، دون أن يحدث ما يعكر صفوها ، أو يؤثر على تنفيذها ، حاملة مشاعر قوية ، وإحساسات عميقة ، بتحقيق ما كانت تهدف إليه مقاصد الرأى العام فى البلاد ، وشعرت أنها تتنفس الصعداء ، وأن ثقلا قد زال عنها ، ففرحت أشد فرح ، وعمت موجة السرور كافة البلاد أدناها وأقصاها ، إذ قلب التاريخ معها فى سجله ، صفحة حوت ألوان الفساد والاضطراب دب فى هيكلها ، فاستطاعت هذه الحركة المباركة أن تهدمها بأسلحة قوية مغيرة هذه الصفحة بصفحة جديدة ، تنم عن آمال جياشة ، لحياة كريمة لشعب ، ود أن يعيش فى رحاب

الحرية الواسعة ، وأفق الحياة الاجتماعية ، ورفاهيته المادية ، مما يؤذن ببزوغ فجر جديد ، يبدو منه نور يبدد الظلام ، ويحمل فى آفاقه أشعة الأمان والطمأنينة لسعادة كاملة موفورة .

الحركة فى الميزان

رأينا الجولة الأولى من الحركة كيف تمت ، تصاحبها عوامل النجاح ، فى سرعة وضبط وعزيمة حققت الأهداف السامية والمثل العليا لما رسمته من حياة كريمة للأمة .

ولا نستطيع أن نترك هذه الجولة وما لازمها من فوز ، دون أن نعرض لشخصية القائم عليها ، والمدبر لأحوالها ، لأن هذه الحركة حققت أحداثاً خطيرة فى تاريخ مصر المعاصر ، فلم يكن النصر والفوز والسرعة فى مجراها إلا مظهراً من المظاهر التى تشمل مسائل عادية ، أو تحمل أفقاً بسيطاً ، مثل الأحداث الأخرى ، التى تنتهى بانتهاء نجاحها ، إنما حملت أعمق ما يمكن أن يتصوره باحث أو مؤرخ فى تاريخ البلاد . حملت ما تود الرغبة العامة للشعب وللجيش ، أن يحقق ما كان يجول فى نفسه ، وهو لا يستطيع أن يظهره أو يتحدث به ، إنما كان يحمل هذا الشعور دفيناً بين جوانحه ، فما يتصل بهذا العمق ، وما يحقق ما بداخل النفس ، لا بد أيضاً أن تكون نتائجه عميقة ، تستقر فى المشاعر الدقيقة فى

النفس البشرية . كما أنها هدمت بناء ، وحولت مجرى تاريخ أمة ، وقوضت أركان عرش ، حتى أصبحت نقطة تحول بل أهم زاوية من الزوايا التى يرسو عليها بناء أمة جديدة ، لتحقيق آمال واسعة ، فكانت الحركة على هذا النحو إشراقاً لنور يبدد الظلام ، وكانت ميزان عدل ، يرد الحق إلى صاحبه ، وكانت هزه من الهزات العنيفة التى حملت وعياً يوقظ النفوس لأن تتحمل المسئولية ، وأن تعيش على نسق جديد . وكان فى ذلك كله جماع لمشعل يضيء للأمة المصرية طريقاً ، يجب أن تسير فيه ، مبدلا أحوالها مغيراً صفاتها ، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتغيير ما فى النفوس من صفات وعادات ، لتحقيق الرغبة الصادقة فى الإصلاح .

* * *

اللواء محمد نجيب

وتحقيق شخصية القائم على هذه الحركة من الأمور الواجبة للكشف عن عوامل نجاحها فقد نشأ فى القرية ، فى رحاب بيت عسكرى ، فتعود الخلق القويم ، والتربية العسكرية الصحيحة منذ صباه ، إذ كان أبوه ضابطاً عسكرياً بالسودان ، كما خالط الفلاحين ووعى عاداتهم وطبائعهم ، ولمس تقاليدهم التى انعكست عليه بصفات أهل الريف المميزة بالإيمان

والصبر والتواضع والقناعة والبساطة واحترام حقوق الغير وحسن التصرف . وهكذا جاء من قلب القرية المصرية فحمل الصفات الدقيقة للمجتمع المصرى ، كما أنه اتجه إلى التربية العسكرية متأثراً بما كان لوالده من عمل ، فانعكس عليه ما تفرضه التربية العسكرية من أخلاق وصفات ، وهى ليست غريبة عليه بل مؤكدة ومزودة ما قد تعوده فى صباه .

ولم يقتصر على هذه الناحية من التربية والاختصاص، فاتجه وجهة أخرى ، مما يدل على اتساع أفقه ، مخالفاً فى ذلك كثيراً من زملائه من رجال الجيش ، فعكف على دراسة القانون ، ولم يكتف بما يكتفي به معظم الدارسين له ، بل واصل الدرس فى بيئته إلى متابعة الدراسات العليا .

وفى الحق أن دراسة القانون ، توحى إلى نفس الإنسان معرفة الحقوق والواجبات ، وتبصره وتهديه إلى الوقوف على الحق والعدل ، وإلى إبراز النواحى الكاملة لجهاز العدالة فى الحكم والمعاملات للدولة والأفراد ، تنعكس منه صورة مضادة بشعة لمظاهر الظلم والفساد ، فاستطاع قائد الجيش فى دراسته ، أن يعرف معرفة صادقة ، تستكن فى قرارة نفسه ، معانى الحق وأهدافه والعدل وحدوده ، بل تعكس هذه الدراسة على نفسه ، أنه لا يدرس للمعرفة فحسب ، بل ليدافع ويجاهد عن الحق ، ويحارب الظلم والفساد ، وهكذا اجتمعت فيه صفات كونت له شخصيته التى امتازت بالأخلاق الفاضلة متأثراً

بتربيته الريفية ، باحثاً عن الحق والعدل ، ملهمة من دراسة القانون ، محارباً الظلم والفساد ، ما وسعته وسائل القوة الممثلة فى تربيته العسكرية . فالثقافة القانونية تقدم له الجهاز المنطقى السليم للدفاع عن الحق ، كما أن الروح العسكرية تزوده للحصول على العدل بالحديد والنار .

وكان طبيعياً ، وهو يبحث عن الحق والعدل ، أن يكون محامياً بجهد نفسه ، ليدرس قضيته ، ويقف على دقائقها . فليس غريباً أن يدافع عن حق الشعب لما لمسه من ظلم وفساد ، لامساً صوره المتعددة فى الجيش والمجتمع المصرى ، ولكن لإزالة أسباب الفساد ، يجب التغلب على ملك قوى ، باطش عابث بكل شىء أمامه ، ولم تكن وسائل الدفاع تتفق وهذه الحالة بالألفاظ والمحاجاه ، وإنما يجب أن تكون بالردع والقوة ، حتى تتقابل الناحيتان ، فاتخذ من تفكيره وتدبيره العسكرى أسلوباً لدفاعه ، فى ساحة القضاء العادل ، أمام الله ، حتى كسب قضيته ، ونصر المظلومين الضعفاء على الباطشين الأقوياء .

وما دامت قد تفاعلت التربية العسكرية والتربية القانونية فى نفسه على هذه الصورة ، فكانت الوثبة التى قام بها ، وثبة رجل مؤمن ، مجاهد للوصول إلى غايته . والإيمان بالشىء يصبح عقيدة ، والعقيدة الراسخة فى نفس الإنسان على هذه الصورة ، لاتقبل الهوى ، ولا تكون مغرضة فى تصرفاتها ،

لاتحيد عن جادة الطريق ، ولا يغريها حافز من حوافز الدنيا ، ومثلا ذلك أصدق تمثيل فى نفسه الكامنة المجهزة بالأيمان والعقيدة الصحيحة ، أنه فى أول يوم للحركة أرادت القوة الغاشمة استمالته إلى جانبها بترقيته إلى مرتبة فريق بمرتب وزير ، معتقدين أنه بحركته هذه كان يهدف إلى ترقية ، تعود عليه بنفع مادى ، فتهدأ نفسه ، وتنتهى حركته ، فيشترى كما اشتريت نفوس من قبل ، وقد يكون ذلك سليم المنطق إذا كانت نفسه تبتغى من وراء هذه الحركة نفعاً مادياً ، ورقياً أدبياً ، فانها تقبل ما يعرض عليها ، استهواء لإجابة مطالبها ، ولكنه رفض ماقد صدر له من ترقية وزيادة مرتب ، رفضاً لا يدل إلا على أنه لا يبغى من وراء هذه الحركة إلا محاربة الظلم وإقامة العدل ، يشع بين الناس ، وليس أدل على ذلك من بيانه الذى نشره للأمة المصرية الذي رفض فيه الترقية إعزازاً لنفسه وإكراماً لحركته ،

بنى وطنى :

إن ما ينسب إلى من عمل مجيد إن هو فى الحقيقة إلا مجهود وتضحيات لرجال الجيش البواسل من جنود وضباط ولم يكن لى إلا شرف قيادتهم .

وان هذا العمل الذى قمنا به ما هو إلا استمرار لجهاد مصر المقدس من عشرات السنين ، وقد ساهم فيه المصريون

على اختلاف درجاتهم فان كان لنا اليوم أن نفخر ، فانما نفخر بأبناء هذا الوادى الذين ساهموا فى حركتنا بقلوبهم وبأرواحهم .

ولا يفوتنى أن أقرر بمزيد الشكر والإعجاب ذلك المجهود الرائع الذى قام به رفعة على ماهر باشا فى اللحظات الحرجة التى تقرر فيها مصير الوطن .

وقد أمر جلالة الملك فاروق عندما طلب الجيش إسناد منصب القيادة العامة إلى بأن ينعم على برتبة الفريق بمرتب وزير ، فلم أعلن رفضها حتى لا يعرقل غرضاً أسمى وهو تنازل الملك عن العرش .

والآن وقد انتهت الأمور ، فانى أعلن تنازلى عن هذه الرتبة وعن مرتب الوزير قانعاً برتبة اللواء مراعاة لحالة الدولة المالية وكفانى ما أسبغه على زملائى من شرف قيادتهم وما أسبغته على الأمة من ثقة وتكريم .

وإنى لأرجو أن يوفق الله شعب وادى النيل إلى مافيه خير الوادى ، وأن يلزم كل منا جانب الحق فى ظل الدستور واضعين مصلحة الوطن فوق مصالحنا الشخصية والله المسئول أن يوفق والسلام عليكم ورحمة الله .

* * *

ويستبين من هذا البيان الرائع ، خلق الزعامة الحقة ، فانه قبل ما منح فى أول الأمر ، حتى لا يعرقل رفضه مجرى

الأحداث التى يرسمها ، ودفة الأمور التى يوجهها ، حتى إذا ما وصل إلى أهدافه بتنازل الملك عن العرش ، وهى فرصة لو كان طامعاً فى مال أو مركز أو جاه لحصل عليه ، ولكنه وهو فى أسمى ما أسعده الله به من فرصة النجاح ، ينزل عما منح مركز أو مال ، لإيمانه الصادق ، أنه كان يدافع عن قضية عادلة ، وما كان أسمى جزاء من أن ترضى نفسه عن أفعاله ، فرضيت واطمأنت ، وحمل بين جنبيه نفساً راضية مطمئنة .

والإيمان بالحق والعدل ، جعله يسلك طريقاً حكيما فى تصرفاته ، لا يشتط فى أوامره ، بل يقدر طريق النجاح ، فيرسم له العدة التى تكفل تحقيق مراميه ، وقد صانه ذلك ، فأنه عندما دانت له الأمور ، ووصل إلى مرتبة النجاح ، لم يركبه الغرور ، ولم تأخذه نشوة الانتصار ، شأن هؤلاء القواد الذين ينتصرون فى معاركهم ، أو الزعماء الذين ينجحون فى انقلاباتهم ، فعرف حدوده ، ولازمته الحكمة ، لأنه لم يكن يبغى من وراء ذلك هدفاً شخصياً ، وعرف أن بجواره رئيس وزارة ، له تاريخ فى الحركة الوطنية الكبرى ، وأن له صفحة سياسية مشرقة ، وأن له حقوق السياسين فى تدبير أمور البلاد ، فأعلن مخلصاً ، بعد أن انتهت الحركة ، وجلا الموقف ، أن له الجيش يدبر أموره ، أمانة فى عنقه ، وأن للحكومة توجيه دفة السياسة للدولة ، ملكية دستورية ،

وأنه بتصرفه هذا عرف حدود حقه ، وللحكومة حقها ، وللنظام صفته ، يجمع بين الملكية ، وحقوق الشعب فى الحياة الدستورية النيابية . .

هكذا كانت شخصية زعيم الحركة ، مجهزة بأجهزة سليمة ، ودوافع صحيحة ، ونفسيه كريمة ، فرضت على كينونتها الإيمان بالحق ، فدافعت حتى انتصرت .

الرئيس على ماهر

ومما يزيد الحركة تثبيتاً فى نجاحها ، توجيه دفة الأمور السياسية ، توجيهاً يتفق وروح الانقلاب ، وقد أحدث الانقلاب تغيراً ، ومحا ظلماً ، ودعا إلى تطهير وإصلاح ، وهدم بناء متداعياً ، ورسم تشييداً جديداً .

فطنت قيادة الجيش فى حركتها ، إلى أن تختار سياسياً يتفق برنامجه وأهداف الحركة ، حتى تأمن سير دفة الشئون السياسية سيراً موفقاً ، وأن يكون ذلك سلاحاً من أسلحتها لنجاح الانقلاب وتثبيت أغراضه .

اتجهت القيادة إلى زعيم سياسى بارع ، هو الرئيس على ماهر ، الذى اشترك اشتراكاً جريئاً فى الثورة المصرية ١٩١٩ ، وظل يتابع نشاطه السياسى طوال هذه السنوات ، كما حمل أعباء الحكم عدة مرات .

يعتبر الرئيس على ماهر ، من أئمة السياسة المصرية ، من طراز خاص ، يتخذ من منطقه وحجته ، وإخلاصه وتجاربه ، وذكائه ، وجرأته ، صفات تنعكس على برنامجه السياسى ، حتى امتازت سياسته بالحزم والسرعة والجهاد ، لتحقيق الأهداف القومية للبلاد .

ويهدف برنامجه الذى أعد إعداداً فنياً فى جهاد عملى مدروس لتحقيق أفق سياسى سام ، يصحح به أهداف الحياة الدستورية ، فى ظل الديموقراطية الصادقة ، التى تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين ، مدافعاً عن حقوق الطبقات الكادحة ، من الفلاحين والعمال ، هادفاً إلى الإصلاح الشامل حتى ترقى الحياة الاجتماعية عامة ، عاملا على استغلال موارد الثروة المصرية ، استغلالا يعود على البلاد بنهضة اقتصادية ومالية ، منادياً بتعبئة الجهود الفنية لخدمة الصالح العام ، حتى أصبحت سياسته الإنشائية ، مدرسة جديدة ، فى أفق السياسة المصرية ، تحمل مشاعل النور ، لتنير طريق الإصلاح لبناء القومية المصرية فى عز وإجلال .

القيادتان الحربية والسياسية

هكذا وجدت القيادة السياسية ، بجوار القيادة الحربية ، فى توافق تام بين تنظيم الخطط ، وتنفيذ برامج الحركة ، حربياً وسياسياً ، مما دعا إلى النجاح السريع ، الذى أدهش

الرأى العام ، بل قد زود القائدين بروح معنوية ، تولدت منها استقرار الأحوال فى البلاد استقراراً ، عجبت له الدول الأجنبية التى كانت ترقب مجرى الأحداث ، متحفزة إلى ما قد ينشأ منها من عواقب .

وهكذا كانت أسلحة الاستقرار السياسى ، من الأسلحة القوية اللازمة لنجاح هذه الحركة ، داخل البلاد ، وخارجها . وتستمر الأسلحة السياسية تحارب معركة التطهير وتضع أسس الاستقرار فى الجولة الثانية من الانقلاب .

عوامل النجاح

أطلت الحركة المباركة على وادى النيل ، مشرقة بنجاحها ، حاملة نور فجر جديد ، مهدية تعاليم ذات آفاق واسعة ، لحياة دستورية كريمة .

تجهيز الخطة

ودل نجاح الحركة على هذه الصورة أن مقوماتها كانت مدروسة أحسن درس ، وخططها كانت موضوعة أحكم وضع ، فى حذر شديد ، ووعى صادق ، وإيمان دفين فى النفس على أنها تدافع عن حقوق مسلوبة ، وتحقق أهدافاً سامية ، تهدم فساداً ليشيد إصلاحاً ، وتقوض ظلماً ، لتقيم عدلا . وتحارب طغياناً لتشع الطمأنينة .

وحملت الحملة أسلحة المفاجأة والسرعة فى التنفيذ ، والحذر الشديد ، فى إحكام الضربة ، والحيطة لما يصادفها من ظروف وأحداث ، حاسبة عامل الشر قبل الخير حتى تحقق الهدف .

إنكار الذات

وأعلنت الحركة مخلصة فيما تدعو أنها لا تبغى من وراء نجاحها ، مأرباً ذاتياً ، ولا مغنما شخصياً ، بل إنما قوامها الدافع القومى ، والشعور الوطنى حتى استجابت لها الهيئات والأحزاب ، وطبقات الشعب على اختلاف ميولهم حتى آزرها التوفيق ، فبعدت عنها عوامل الفساد ، فهدأت النفوس ، وساد الأمن فى البلاد مما أدهش العالم كله نجاحها فى أهدافها والأمة تقويها بما أصبغه الشعب عليها من هدوء شامل فى رحاب الطاعة والاحترام ، والقدسية والإجلال تمكيناً فى الوصول إلى استقرار نجاحها ، وهو نجاح إرادة الشعب فيما يود ، ونفحات الأمة فيما تريد ، وأمل المجتمع فيمايرسم لتحقيق أهداف التطور الذى ينشده .

التفاف الأمة

وكانت الحركة صادقة فيما تدعو ، مؤمنة فيما ترسم ، بعيدة عن كل مقصد يعود عليها ، إلا ما رسمته من أهداف

قومية ، قوامها محاربة الفساد ، وتقويض عرش الطغيان ، ودرء الظلم عن طبقات الشعب ، حاملة لواء التطهير فى صوره الكريمة ، داعية إلى استقرار الحكم فى ظل الحياة الدستورية القويمة ، مما جعل الأمة تلتف تحت لوائها منذ اللحظات الأولى التى أعلن فيها عن نجاح الحملة ، ولم يعوزها الدعاية لأن نجاحها كان أكبر دعاية لها ، وليس فى ذلك عجب إذ أنها كانت مزودة بالآمال الكبار التى تجيش فى نفوس الناس عن تحقيق الإصلاح ، بل هى كانت جزءاً من أنفاسهم ، الحاملة مرارة مافى قرارة نفوسهم ، فاذا ما نجحت رجعت فرحة إليها واستقرت فيها ، وحلت فى قلوبهم فكان ذلك دعامة قوية لنجاحها .

الحركة والسياسة

ودل صدق الحركة فى أهدافها ، أنها حاملة الوعى القومى الصحيح ، فى فطنة وذكاء ، فقطعت على نفسها أعباء الإصلاح وما يتطلبه من قوة وشجاعة للوصول إلى أهدافه كاملة ، قاصرة أمور الحرب وإصلاح الجيش على دائرة أعمالها ، واختارت رجلا من خيرة المصريين لامعاً وشجاعاً فى السياسة ، وأميناً فى تحمل أعباء الحكم . ولا يخلو ذلك من فطنة فى تدبر الأمور ، إذ لو أضاف الجيش إلى مسئولياته أعباء السياسة لزادت مسئولياته ، وكثرت مشاكله ، فأعلنت

الحركة صادقة أنها بعيدة عن أمور السياسة ، قاصرة جهودها فى حدود نطاقها ، ولكنها تؤازر السياسة فيما ترسم ، مهيئة لها كل أهدافها . وكان ذلك سلاحاً ماضياً من أسلحتها العاملة على نجاحها والوصول إلى مراميها .

الحيطة

وسلكت سبيل الحيطة فيما رسمت ولكنه لم يكن فى لونه الذى لازمها فى أول الأمر ، وهو حيطة الخطة والمحافظة على سريتها ، وإنما اتخذت من الحيطة والحذر لوناً جديداً ، فسرعان ما اتصل القائمون بها بالدوائر السياسية الأجنبية فى مصر والخارج ، وأعلنوا أن الحركة تكرم الأجانب وتحافظ على أرواحهم وأموالهم حتى لا يشع الاضطراب فى محيطهم إزاء عامل له خطورته ، حتى لا يتكرر موقفهم كما كان أيام ثورة عرابى ، فكان ذلك من دلائل الفطنة الكاملة ، واستقرار النجاح الذى نالته الحركة .

ولم يتخذ عامل الحذر والحيطة سبيلا إلى طمأنينة نفوس الأجانب على أرواحهم وأموالهم ، بل اتخذ منه سلاحاً فى لون آخر أيضاً . إذ حمت الحركة ظهرها من هؤلاء الذين لا يباركونها ، فقبضت على بعض ضباط الجيش والبوليس الذين يشك فى أمرهم ، حتى لا يدبروا أمراً يفسد على الحركة

خطتها ، ويهدم عوامل نجاحها ، كل ذلك فى سرعة وضبط وتبصرة بالأمور .

الدعاية . . .

ومكنت الحركة وسائل الدعاية التى ما تكون أحوج إليها إلا فى مثل هذا الظرف ، فكان من أول خطواتها الاستيلاء على محطة الإذاعة ، ووسائل النقل المختلفة ، وأخذت الصحافة تحت لوائها ، حتى تستطيع تحقيق وسائل الدعاية لها ، ونشر الأخبار الصحيحة ، وإصدار البيانات اللازمة ، حتى يعلم الجمهور بمجرى الحوادث علماً صحيحاً ، ويبعد عنه تيار الشائعات الضارة ، متخذة الحركة منها قوة لتنبيه الأذهان إلى عدم القيام بمظاهرات مما يستغله المفسدون ، فيضيعون على الحركة بهجتها .

كانت هذه الأسلحة من العوامل والدوافع القوية التى لازمت الحركة تشد أزرها ، وتمدها بالقوة فضلا عن أسلحتها الحربية ، حتى انضمت إليها القوات العسكرية الأخرى من رجال البوليس ورجال البحرية تساعدها فى حفظ النظام واستتباب الأمن ، حتى اتخذت الحركة مظهراً رائعاً خلعت على الأمة ، عوامل التقدير والإعجاب فى نظر الدول الأجنبية غربية كانت أم شرقية .

الدوائر الأجنبية والحركة

الأجانب فى مصر

رأينا كيف أن الحكمة لازمت الحملة ، وأنها اتخذت عامل الحذر واليقظة سلاحاً هاماً من أسلحتها ، فلم يشغل قائدها ، أحداثها ، بل قطع دابر الفتنة والاضطراب ، بأن اتصل بالدوائر السياسية الأجنبية فى مصر ، وأكد لهم أن الجيش يحمى أرواحهم وأموالهم مما زاد الطمأنينة فى نفوسهم ، وهى خطة دون شك موفقة ، حتى عاودهم الارتياح ، ونظروا إلى الحركة أنها إيذان فجر جديد فى مصر ، ينير لها طريق الإصلاح ، الذى تأخرت فى السير فى قافلته دول الشرق الأوسط ، التى جمدت فيها الحياه الأقتصادية ، وتأخرت المستويات الاجتماعية فيها بسبب عدم الاستقرار السياسى بها . ومما زاد احترامهم للحركة والقائمين بها أنها تميزت بالمحافظة على الأمن ، ومنعت وقوع الفتنة ، وسيطرت على أحوال البلاد ، وقبضت على زمام الأمور ، فى رحاب الحذر والحيطة ، والاعتدال والفطنة حتى سلمت البلاد من شر الأحداث فى الداخل .

الدوائر البريطانية

أما الدول الأجنبية وأخصها بريطانيا فانها كانت تتعقب حوادث الحركة الفينة بعد الفينة ، فى دهشة وإعجاب ، فظاهرت الحركة ، وأعلنت الجهات الرسمية المسئولة أنها لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية ، مادام الجيش قد حافظ على أرواح الرعايا البريطانيين وأملاكهم ، ولم تقف وجهة نظرها إلى هذا الحد ، بل تعداه ، إلى أن فسرت الحركة ورجعتها إلى عوامل الفساد التى لم يقبلها الشعب مما زاد وعيه السياسى ، فاستطاع أن يصفى حسابه فى حكمة بالغة ، وهدوء وسكينة ، فى الوقت المناسب ، مما يدعو إلى استقرار الأحوال فيها ، ويقوى مركزها متزعمة دول الشرق الأوسط .

وقد حمل هذا التقدير ، أفقاً جديداً فى السياسة البريطانية نحو مصر ، بأن تسعى إلى تحسين العلاقات الودية بين البلدين ، فى تحقيق الأمانى القومية للوصول إلى الاتفاق الذى يحل مشكلتى الجلاء ووحدة الوادى .

على أنها فيما تدعو إليه ، ترجو أن تغير مصر سياستها ، فى الانضمام إلى حلف الدفاع المشترك لدول الشرق الأوسط ، لتكون درعاً قوياً لهذا الحلف الذى يتخذ من جزيرة قبرص

مركز لقيادته ، وتلوح بريطانيا فى ظل هذا الانضمام بما يمكن أن تحظى به مصر من مساعدات عسكرية لتسليح الجيش وتقويته .

الدوائر الأمريكية

ووقعت الحركة فى الدوائر الأمريكية موضع الإعجاب والاحترام ، وقدرتها فى روعتها ، وما أحاط بها من عوامل الهدوء والحزم واليقظة ، وهو أمر يدل على نضوج سياسى ، وعمل حربى بارع ، مما زاد احترام أمريكا لمصر ، احتراماً ترى فيه ، أنه إذا شع منه زيادة العلاقات بين البلدين كان ذلك كسباً لأمريكا ، يقوى مركزها فى الشرق الأوسط ، لأن مصر تتزعم الجامعة العربية .

ومما يدعو إلى توجيه سياسة أمريكا لزيادة العلاقات بينها وبين مصر ، أن أمريكا تحاول إقناع انجلترا فى الوصول إلى اتفاق مع مصر ، يحقق مطالبها القومية ، مما يساعد على انضمامها إلى حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، مما يزيد الدفاع قوة فى محيط الدوائر العربية .

هكذا خلقت الحركة تيارات سياسية ، فى أفق السياسة الدولية ، وبخاصة بين أمريكا وبريطانيا ومصر ، فيما يخص

القضية المصرية من جهة ، وفيما يتعلق بالدفاع عن دول الشرق الأوسط باعثاً الأمل فى تحقيق أهداف دولية من جهة أخرى .

الدول العربية

وتأثرت الدول العربية بمجرى الحركة المصرية ، واعتبرته ، درساً طيباً للنزاع القائم بين طبقات الشعب والمستأثرين بالحكم ، كما أنها تحمل الحركة فى أفقها عوامل استقرار الديموقراطية الصحيحة ، الذي يجب أن تتسلح به مصر ، وهى الدولة المتزعمة للجامعة العربية ، فصلاح أمورها تقوية لمصالحها . ولو تابعنا مجرى الحوادث فى الأيام التى جرت فيها الحركة لوجدنا ترديداً لها فى إيران ولبنان والدولة الأردنية الهاشمية مما يحقق مدي تأثير هذه المجتمعات العربية فى سياستها بالسياسة المصرية العامة .

فى السودان

وكان صدى قيام الحركة ونجاحها فى السودان ، تأثير عميق إذ حولت الحركة أنظار السودانيين إلى جدية السياسة المصرية ، وقوة مجتمعها ، وعظيم عنايتها بأمورها ، فتأثرت الأحزاب السودانية بالوحدة المصرية ، والاتفاق التام بين طبقات الشعب وهيآته السياسية ، الأمر الذى فرض على

الأحزاب السياسة السودانية أن تعقد النية على توحيد كلمتها ودراسة قضيتهم للوصول إلى اتفاق يرضى السودانيين والمصريين على السواء .

السياسة الدولية

ونجاح الحركة على هذه الصورة ، جعل مصر محوراً لأفق سياسى جديد ، إذ تغيرت سياسة الحكم فى داخل البلاد ، ورسمت معالم حديثة ، وتأثرت أسس التنظيمات والتشريعات التى تطبق فى البلاد ، كما عكست الحركة فى السياسة الخارجية تقديراً لمصر ، جعلها محور تفكير الدول الغربية وبخاصة أمريكا وانجلترا فيما يتعلق بالقضية المصرية ، وفيما يحقق نجاح مشروع الدفاع عن دول الشرق الأوسط ، كما فرضت على الدول العربية ، زيادة الروابط السياسية ، وتقدير الزعامة التى تتميز بها مصر فى دوائرها ،

وخلقت الحركة تحولا فى تعجل السودانيين بالاتفاق مع مصر ، فيه تحقيق لأمانيهم ، وحل لقضيتهم .

هكذا كان نجاح الحركة بعثاً لحياة مصر السياسية فى الداخل والخارج .

الجولة الثانية

هندسة التشييد

التطهير ...

نجح الانقلاب فى جولته الأولى ، وهى مرحلة خطيرة ، إذ النجاح فيها يتوقف على عوامل كثيرة مختلفة ، واتجهت الأفكار بسرعة ، إلى الدخول فى المرحلة الثانية منها ، وكان أهم أهدافها القضاء على الفساد العام فى دوائر الحياة المصرية ، فى الجهاز الحكومى ، وفى دوائر الأحزاب السياسية كما قضت على فساد القصر .

إذن « التطهير » لازم فى كل ما يتصل بالحياة الشعبية المصرية ، الرسمى منها والسياسى ، حتى يثبت قواعد الإصلاح. وتستقر معالم الانقلاب ، فيما يرسم من أهداف السياسة العليا للبلاد .

التطهير قوة

وقد يضيق العقل ، بأن التطهير عيب ، لأنه يكشف اللثام عن معالم الضعف ، ويظهر ألوان النقص ، ويوضح نواحى الفساد ، ولكن الآفاق الواسعة السامية ، ترى أن

التطهير قوة ، لأنه يغسل الأوساخ ، ويبعد الفساد ، ويحمى النفس من الضعف ، فيقوى خلقها ، ويطعم سلوكها ، وينظف سوآتها حتى تصبح واضحة نقية ، مجهزة بأسلحة جديدة ، تناضل بها الأيام ، وتتغلب على الأحداث وينبت فيها الإيمان الصادق ، فيعصمها من الخطأ ، ويبعدها عن مواطن الزلل وما أحوج القومية المصرية إلى هذه الصفات حتى تكمل عدتها وتقوى شخصيتها ، وتحقق آمالها الكبار ، لتعيش الأمة فى رحابها ، موفورة الكرامة ، معززة الجانب ، مرموقة الأنظار .

والتطهير لايقف عند هذا الحد ، بل يحمل معه وسائل الإصلاح ، ورسالة التجديد ، فهو سلاح جبار ، يحقق غرضين ؛ يهدم نظاماً قديماً بالياً لايصلح مع الأيام ، ويشيد بناء جديداً لتحيي فى ظله أمة ، ويسعد فى محيطه شعب ، ولذا فهو قوة هائلة ، يفنى القديم ، ويبنى الجديد .

تطهير الجيش

رسم الجيش صادقاً فى دعواه ، أهداف التطهير التى تنحصر فى إبعاد المفسدين الذين أساءوا إلى الجيش ، وعملوا على إضعافه ، فكان أول ما بدأ ، أن طهر نفسه من هؤلاء ،

حتى يصفى محيطه ، ويطهر روحه ، وتسلم دائرته ، ويأمن حركته .

ومما دعت إليه حاجة التطهير إجراء التحقيق السريع فى جميع القضايا التى اتصلت بالأسلحة الفاسدة والمحسوبية ، واستغلال الظروف ، وأحالها جميعاً إلى الجهات المختصة .

وهدف الجيش إلى رفع المستوى الاجتماعى به ، فزيدت مرتبات جنوده ، حتى يمكن أن يستقروا فى حياة مادية تكفل لهم وسائل العيش الكريم .

وتحقيقاً للعدالة التى يجب أن تشع بين أفراد الجيش ، تقرر تطبيق قاعدة الأقدمية حتى يأخذ كل منهم دوره الطبيعى فتطمئن نفوسهم إلى تأمين حقوقهم .

ويعمل الجيش على تحقيق عوامل تقويته ، بأقامة المصانع الحربية ، وتزويده بالمعدات الحديثة ، وتحسين تدريبه ، حتى يثبت قدمه ، ويرفع شأنه ، ويجل أمره ، وينفع أمته .

الحكومة والقصر

١

هيئة الوصايا

واجهت الحكومة مشكلة هيئة الوصايا ، فيما إذا كان من حق البرلمان المنحل ، الاجتماع والموافقة على تكوين هيئة الوصايا ، وانتهى بحث الجهات الرسمية ، أنه ليس للبرلمان

المنحل هذا الحق ، وأنه حلا لهذه المشكلة يجب أن يختار مجلس الوزراء « هيئة وصايا مؤقتة » إلى أن تتم الإجراءات الدستورية والقانونية لانعقاد المجلس الجديد . . . . وعلى ضوء هذه الأبحاث القانونية تكونت « هيئة الوصايا المؤقتة » التى حلفت اليمين أمام مجلس الوزراء ، والذى خولها السلطات القانونية للملك . وفى ضوء حل هذه المشكلة استكمل الدستور الأبحاث القانونية التى كانت تنقصه فى هذه الحالة .

الأملاك والأموال

وانتقل التفكير فى مواجهة كل ما يتصل بحصر وإدارة أملاك الملك السابق ، فعينت الحكومة حارسين لإدارة أملاكه تحت إشراف الدولة ، كما ألغت بعض المواد من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف ، حتى تستطيع الهيئات القضائية عزله من نظارة الأوقاف التى بلغت أراضيها ما يزيد عن ٩٠ ألف فدان .

الضرائب والرسوم

واتجه العزم فى أن تطالب الحكومة الخاصة الملكية بدفع جميع الأموال والرسوم والضرائب سواء على الإيراد أو الجمركية منها ، وهى التى استحقت على سنوات سابقة ولم

تحصل بعد ، وهذه تقدر بعدة ملايين ، سوف تستفيد منها خزانة الدولة .

الرتب والألقاب

كانت الرتب والألقاب تمنح للطبقة الثرية من طبقات المجتمع ، واتخذ أصحابها منها سلطاناً ونفوذاً لقضاء المصالح الشخصية ، وكان هذا النظام من بقايا الأنظمة العتيقة للحكم العثمانى الذى قطع دابره فى تركيا نفسها .

ولقد حمل معه هذا النظام ، مظاهر انعكست على حياة طبقات الأمة ، حتى اتسعت الشقة بينها مما لا يتفق والنظام الديمقراطى الصحيح ، فنجحت الحكومة فى علاج هذه المشكلة وما نتج عنها ، بالغاء الرتب والألقاب ، حتى تزول مظاهر الامتيازات التى فرضتها هذه الألقاب ، وتقرب الشقة بين أفراد المجتمع .

* * *

وكانت الأسرة المالكة تتمتع بنظام قضائى خاص كفله « مجلس البلاط » فصدرت القوانين التى ألغت هذا النظام ، وجعلت المحاكم الشرعية الجهة القضائية المختصة بالفصل فى المنازعات الخاصة بأفراد الأسرة المالكة حتى يتساوى الجميع أمام القانون .

ولم يقف التشريع عند هذا الحد ، بل تعداه إلى تغيير

صيغة اليمين الذى كان يحلفه الوزراء عند توليهم سلطة الحكم ، أن يكون كلمة « الوطن » قبل « الملك » حتى تشع منه قدسية الوطن فى نفس الإنسان ، وأن الملك هو ضمن الوطنيين الذين يجب أن يقدسوا الأهداف العليا للوطن الذي يجب أن يرعاها الجميع .

كما أصدرت الحكومة العفو الشامل لهؤلاء الذين أتهموا بالعيب فى الذات الملكية ، وغيرت المواد الخاصة بذلك من قانون العقوبات .

محاكمة الملك السابق

وهناك من الآراء والاتجاهات التى تنادى بضرورة محاكمة الملك السابق عن تصرفاته السابقة ، وحصر تركته حصراً دقيقاً ومصادرة الأموال التى استولى عليها دون وجه حق سواء كانت الأموال فى مصر أو فى الخارج .

تطهير ودعم الجهاز الحكومى

حملت الحكومة، حملة جريئة مشكورة، لتطهير جهازها الحكومى ودعمه دعماً يتفق والصالح العام ، حتى تبنى جهازاً جديداً على أسس سليمة نظيفة ، واتخذت من سلطاتها القوية ، وعزمتها الوثابة ، إصدار التشريعات والقوانين التى تتفق والأهداف العليا للأنقلاب الجديد .

قامت الحكومة بتدعيم قانون مجلس الدولة تدعيما يدعو إلى كامل استقلاله ، وتنفيذ أحكامه ، ومعاقبة المعطلين لها . كما أصدرت قانون محاكمة الوزراء حتى لا يستغلوا نفوذهم فيما يعود عليهم بالمنافع الشخصية ، وقانون الكسب غير المشروع ، في صورة جديدة ، لتقفى أثر ثروات الموظفين وزيادة سلطة لجان الفحص ، ومكافأة المبلغين ، وعقابهم . وأنشأت « محكمة المحاسبة » لمحاكمة الموظفين الذين يخالفون تنفيذ النظم المالية للدولة ، واستكمالا للتطهير حرم على الموظفين من المضاربة في البورصات ولعب القمار ، حتى لا تتأثر بذلك أعمالهم وكرامة وظيفتهم .

ونحت الحكومة في التشريعات الجديدة ، بما يتفق وصالح العمل . فدعت إلى تحديد اختصاص مجلس الوزراء فيما يمس السياسة العليا للبلاد ، واتجهت إلى تنظيم العمل ، والإدرات الحكومية فرسمت حدود سلطة الوزراء ، والوكلاء ورؤساء المصالح والإدارات ، وتقررت الأخذ بنظام الوكلاء الدائمين وهدفت إلى تأليف لجان فنية لدراسة لوائح العمل المنظمة للجهاز الحكومي . حتى تتخلص من النظم القديمة المعقدة ، وترسم سياسة جديدة تدعو إلى سرعة الإنتاج ، وتحمل المسئولية ، وتحقق نظام « اللامركزية » في صورتها الجديدة .

تموين الشعب

إن تموين الشعب من المسائل الخطيرة التى تجب على كل حكومة رشيدة ، أن ترعاها بعنايتها ، فعملت جاهدة فى زيادة صرف مقررات بعضها ، حتى تنعدم السوق السوداء ، وخفض أسعار البعض الآخر ، حتى يشع معها توفير الضرورى لشد حاجة الشعب ، فتخف وطأة الغلاء من جهة ، وتقوى القدرة على تحمل أعباء المعيشة من جهة أخرى ، مما يزيد طبقات الشعب إيماناً ما يرسمه النظام الجديد .

اتجاهات اقتصادية واجتماعية

تدور الأبحاث لرسم معالم الاتجاهات الحديثة للنظم الاقتصادية والاجتماعية ، رسما يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، ويعمل على التقريب بينها ، وخلق طبقة اجتماعية متوسطة ، يزيد عددها مع الأيام ، وتكون حصناً منيعاً فى المجتمع الجديد بتحديد ثروات الأغنياء من جهة ، ورفع الطبقة الفقيرة من جهة أخرى .

وللوصول إلى هذه الغاية تهدف البرامج التى تدرس ، إلى تحديد الملكية الزراعية ، وتشجيع الملكيات الصغيرة ، وتعزز بيع أراضى الدولة الصالحة للزراعة وتشجيع الجمعيات التعاونية ؛ وزيادة الضرائب حتى تصل إلى حد يتعين معه امتصاص

الزائد من ثروة الأفراد، لتخطى به ميزانية الدولة لتواصل به أهدافها لإصلاح القرية على أسس اقتصادية واجتماعية سليمة تحمل معها إصلاحاً شاملا سريعاً يخرجها من عزلتها، ويحرك جمودها، ويدب الحياة الكريمة فى جهازها.

وتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين سواء فى الزراعة أو المساكن، وإكمال تشريعات المال إكمالا يرفع الظلم، ويعالج الأخطاء، ويحقق العدل بين طبقة العمال وأصحاب رءوس الأموال.

تطهير الأحزاب

إن الانقلاب وبرامجه، والتطهير ودوافعه، قد حمل حملة شعواء على الأحزاب وسياستها، والزعماء وأحوالهم، والأعضاء وتفرقهم، والحياة النيابية وضعفها، حتى نادى القائمون على الإصلاح بأن تطهر الأحزاب نفسها، وهى أعلم بسوآتها، وطالبتهم بأعلان برامج محدودة الأهداف، واضحة القصد، حتى يقف الرأى العام عليها، ليتبين أمرها، ويرسم خطته نحوها.

ولقد لمس القائمون بالأمر، أن برامج الأحزاب موحدة لا خلاف فيها، وفيما إذن يكون الخلاف؟ لعله يقع تحت تأثير الأشخاص، ورغبة الزعماء الأمر الذى تعطل به

الإصلاح ، وتخلفت الأحزاب عن أداء التطهير أداء صحيحاً .

فأنذرتهم السلطات العامة ، بأن الأمة ستطهرها ، والدولة سترسم خططها ، فى ظل البناء الجديد ، للتمهيد لحياة دستورية ، تنعم فى ظلها البلاد ، وتصلح الأحوال ، وتدعو إلى سنة الارتقاء .

وإحقاقاً لهذه الغاية السامية ، والقصد القومى الكريم ، يجب أن يسود الأحزاب ، روح التعاون واحترام الآراء ، وعقد المجتمعات ، للدرس والبحث والاستقصاء فيما يفيد الأهداف القومية للبلاد ، وأن يتكرر انتخاب مجالسها ، ورؤسائها ، لا تكون وقوفاً مع الأيام ، حتى يكون ذلك عاملا على النشاط ، دافعاً إلى الاهتمام ، بالمسائل المنوطة بهم ، وتشع حرية الرأى وتنعدم ديكتاتورية الأحزاب ، وتحيا دموقراطية الرأى الحر ، فى ظل القانون والنظام ، حتى توفق الأحزاب فى خدمة البلاد ، حاملة مشعل النور للحياة النيابية الدستورية الصحيحة .

حرية الصحافة

لعبت الصحافة دوراً خطيراً فى هذا الانقلاب ، إذ كانت من أسلحته القوية ، التى دعت إلى تثبيت أقدام الانقلاب ، ونقلت الأخبار الصحيحة إلى مجتمعات الأمة ، فوجهت

الشعب ، الوجهة الصحيحة ، وحملت أمانة الرسالة الموكولة إليها ، حتى حققت التزاماتها تحقيقاً عظيم الشأن ، جليل الخطر ، وكان اعترافاً بجميلها أن رفعت الحكومة عنها الرقابة ، حتى تستكمل عدتها ، وتنال حريتها فى تقدير وإعجاب .

الأجانب فى مصر والنظام الجديد

الطمأنينة . . .

دعت السياسة الجديدة إلى حاجة البلاد فى تنظيماتها الاقتصادية إلى معاونة الأجانب ، الفنيين منهم ، وأصحاب رءوس الأموال ، مما يساعد مساعدة كبيرة فى استغلال الموارد الطبيعية فى البلاد حتى يزيد الإنتاج ، وهو أمر ضرورى لتحقيق الرفاهية المادية ورفع المستوى الاجتماعى ، وتنفيذ أهداف النهضة التى تهدف إليها البلاد .

وتحقيقاً لهذه السياسة ، حرصت الحكومة على أن تعلن حسن معاملتهم ، وتكرم وفادتهم ، وتسهل أمورهم ، وتريح ضمائرهم ، وتشع الطمأنينة بينهم ، حتى تستقر نفوسهم ، وتأمن حياتهم ، فتنتفع البلاد بخبرتهم الفنية ورءوس أموالهم فى المساهمة الفعالة فى الإصلاح .

قانون الشركات

وفيما رسمته ، أن غيرت قانون الشركات وجعلت نصيب الأموال الأجنبية فيها يصل إلى ٥١٪ والباقى للمصريين ، حتى تطمئن نفوسهم ، إلى تمكينهم من إدارة شركاتهم ، كما أنها زادت مدة إقامتهم حتى يطمئنوا إلى الجهود التى يبدأونها ، أنهم وأولادهم يحظون بخيرها ، وينالون نتائجها مما كان له أثره الملموس فى أن دبت الحياة فى الدوائر الاقتصادية والمالية ، سيراً حثيثاً يدعو إلى التعاون الصادق ، والاستقرار الأكيد .

الدول الأجنبية والتطهير

دوائر لندن

تعلق أقلام لندن على حركة التطهير بعد حوادث الانقلاب أنها سياسة رشيدة لحكومة قوية ، وحركة فعالة ، فى إصلاح البلاد ، وكان التعليق يمس ناحيتين ، الناحية الأولى وهى الألقاب والرتب ، التى تعتبر رمز الفوارق الاجتماعية ، وعنوان الرشوة والفساد ، وأداة الانحلال وسوء الحكم ، وصور العهد الإقطاعى ، واعتقدت مؤمنة أن هذا الإلغاء ، يحمل المعانى العميقة التى يهدف إليها برنامج الحكم الجديد ، والتى

يشع منه حالة نفسية فى نفوس الشعب المصرى لتحقيق العدالة الإجتماعية، وأسس المساواة الصحيحة . أما الناحية الثانية، فهى ما تحتمله برامج الإصلاح من إكرام الأجانب ، والعمل على استقرارهم فى البلاد ، للاستفادة من خبرتهم وأموالهم ، وتحويل أرباحهم إلى الخارج مما يزيدهم ثقة فى أهداف السياسة الاقتصادية الصائبة ، التى تتجه إليها برامج الحكم ، فتأمن معيشتهم وتزيدهم طمأنينة .

دوائر أمريكا

وترى أمريكا أن القضاء على الفساد ، ومحاربة الرشوة ، وإصلاح أمور الحكم على أسس جديدة ، تهدف إلى رفع المستوى الأجتماعى للشعب ، فهى حصن كمين ، وسلاح ماض ، « أقوى من القنابل الذرية ضد الشيوعية » ، كما أنها ترى أن المساعدات الأمريكية التى كانت تذهب أغراضها سدى ، لاستيلاء الحكام عليها ، يمكن فى ظل النظام الجديد ، أن تحقق أهدافها ، وتأتى ثمرتها ، مما يدعو إلى التفكير فى زيادتها حتى يلمس الشعب المصرى فائدتها من جهة ، كما تحقق رسالتها بصورة جدية من جهة أخرى .

الثقة المالية

ومما يدعو إلى الارتياح العام الذي هدفت إليه برامج الأنقلاب ، وما نالته من تقدير المجتمعات الخارجية بصفة عامة ، أثر ذلك على الأسواق المالية التى ارتفعت فيها الأسهم المالية المصرية وبخاصة أسهم قناة السويس ، مما دعا إلى استقرار الثقة فى الأداة المصرية استقراراً صحبته مؤثرات فعالة فى نفوس أصحاب دوائر المال فى الخارج .

ومما يزيد هذه الثقة ، إقبال الدوائر الأجنبية على السلع التجارية ، وتنشيط العلاقات التجارية بينها وبين الدوائر المصرية ، مما زاد فى صادراتنا فى الفترة الأخيرة ، كما دخلت انجلترا سوق القطن مشترية كميات كبيرة منه ، بعد أن أحجمت عنه شهوراً طويلة .

مع التاريخ
بين أحمد عرابي ومحمد نجيب

إن حركة الجيش الأخيرة ، تشابه من وجوه عدة ، الثورة العرابية ، إذ هى ثورة ضد الفساد واستغلال النفوذ والجفوة بين القصر والشعب .

واتسمت كل من الثورتين فى المطالبة باسم الأمة ، لتحقيق مطالب الشعب ، لإعادة الحياة الدستورية الصحيحة ، حتى يعيش القوم فى ظل الحرية ، وتقوية الجيش ومحاربة الفساد الذى نبت فيه ، حتى تستكمل البلاد قوتها العسكرية .

ورسمت كل من الثورتين طريق الحذر فى توجيه أذهان الأجانب إلى أنها حركة داخلية — لا علاقة لها بأهداف خارجية — تعمل على تأمين حياتهم ، وحفظ أموالهم ، فكانت هذه السياسة تحمل الحذر والحيطة ، حتى لا يستغل الأجانب الفرصة لتنفيذ مآربهم .

الخلاف

ولكن الخلاف بين الثورتين ، أن الحركة العرابية ، اتجهت وجهة سياسية ، فأغرتها مناصب الحكم ، فتحملت الأعباء والأخطاء ، وتعرضت للمشاكل الدولية التى حملت

لواءها بريطانيا لتحقيق أهدافها . . . أما الحركة الأخيرة ، فانها أعلنت مؤمنة بالبعد عن السياسة والدخول فى مضمارها ، حتى لاتبعد الحركة عن تحقيق أهدافها الصحيحة لخير البلاد .

أخذت الحركة العرابية الوقت الطويل فى المفاوضات والأجتماعات بين القصر والأمة ، مما أعطى القصر الفرصة ، أن يرتب أموره ، وينظم خطوطه متفقاً مع قناصل الدول لحمايته ، والمحافظة على حقوقه ، الأمر الذى جعل هذه الدول تستغل الموقف ، وتطمع فى احتلال البلاد كما وقع . . . ولكن الحركة الأخيرة استخدمت الحزم والسرعة فى تحقيق أهدافها حتى لاتعطى فرصة المناوءة للقصر ، مما يعرض البلاد لحرب أهلية ، وأطماع دولية .

نحو مجتمع جديد
آراء حرة مكملة بخطة الحكومة

نحو مجتمع جديد
آراء حرة مكملة لخطة الحكومة

تجلت إرادة الشعب قوية فى الحركة الأخيرة ، مفصحة دون خشية عما ساءها ، موطدة العزم على إزالة البناء القديم المشوه المتداعى ، وكان الهدم سريعاً وحازماً ، وكان لزاماً حسب سنة الأشياء، أن يعد الشعب لنفسه بناء جديداً، يستطيع أن يستظل فى كنفه ، وأن يعيش بين أركانه ، راضياً مرضياً سعيداً مهنأ ، تشع فى قرارة نفسه عوامل الاستقرار والطمأنينة .

القرية

ولما كانت القرية المصرية هى أساس الوحدة الأجتماعية فى البلاد ، ولما كان الفلاح والعامل هما أساس الأسر المصرية التى يتكون منها هذا المجتمع ، كما أنهما يمثلان الطبقة الكادحة التى يرسو عليها نشاط الإنتاج الاقتصادى فى البلاد ، فأنه يجب أن يكون البناء والتشييد ، ونقطة التحول فى برامج الحياة الجديدة للعهد الجديد أن يبدأ فى النواة الأولى للمجتمع المصرى ، وهى القرية . ولذلك آثرنا فى آرائنا الحرة ، التى نعرض خطوطها الرئيسية لبناء مجتمع جديد ، غير ما تم فى

تلك الفترة القصيرة من تشريعات صدرت بها قوانين ، التى حققت بعض الأغراض ، أن تعرض ما يعن لنا ، على أساس توجيه الإصلاح للقرية ، تكملة لما يقوم به الجيش والحكومة ، من عوامل التطهير والإصلاح والتشييد .

رأينا القوة العسكرية وأثرها ، فى استجابة رغبات الشعب وتحقيق إرادته فيما يبغى ، وتنفيذ آماله فيما يود ، وتخليصه من الظلم والفساد ، إذا ما استبد به مستبد ، مما يجعلنا نؤمن بالتربية العسكرية الصحيحة إذا ما توافرت لها دعائم أركانها ، وتنفيذ مطالبها ، وتحقيق ما يقويها ، فى ظل النظم الديموقراطية والقوانين الدستورية ، مما يحقق الأهداف القومية والوطنية الصحيحة للبلاد .

وإذا ما حللنا القرية المصرية — وقد انحدرنا جميعاً من بطونها — نلمس الفرق الشاسع فى الحياة الفكرية والثقافية ، والأساليب الاجتماعية بينها وبين حياة المدن والحواضر . فالأولى تعيش فى عزلة يخيم عليها صور حياة القرون الوسطى ترسف تحت أغلال سوآت النظام الأقطاعى ، بينما نرى الثانية تحمل مشاعل النور فى حياتها ، حاملة آفاق جديدة من النظم الاجتماعية ، مسايرة فى ذلك موكب الحضارات والمدنيات الحديثة ، والأمة يعيش السواد الأكبر منها ، وهم الفقراء فى محيط القرية ، أما القلة وهم الأغنياء ينعمون بمباهج الحياة فى المدينة .

وكان لتخلف النظم الاجتماعية فى القرية نتائج خطيرة ، حملت مشاكل جسيمة فى كل ما يتصل بحياتها من مأكل ومشرب وملبس ، وتوجيه العمل وأوقات الفراغ ووسائل الإنتاج ومسايرة الحياة السياسية وقلة الثقافة وضيق الأفق وقلة تدبير الأمور .

الاصلاح والتربية العسكرية

وعلى أسس النهضة الحديثة نستطيع أن نجعل التربية العسكرية فى صورها الحقة أساساً متيناً لأسس الإصلاح . وليس فى ذلك غرابة ، فاذا كان الأنقلاب الحديث قد تأسس على الجيش وقوته ، بفضل النتائج الخطيرة ، التى تحملها التربية العسكرية من انعكاس خلقى يتصف فى ظله الفرد بالإيمان والعقيدة الثابتة والنظام والجلد وتحمل المشاق وإنكار الذات بتضحية النفس ، متعاوناً متأثراً بالمثل العليا لأهداف جماعية بعيدة عن الأنانية والفردية ، للوصول إلى نتائج لا تعود على شخصه فحسب ، بل إنما لتحقيق أهداف الأمة فى كل أمانيها .

خطة الاصلاح

وإذا أصابت هذه الفكرة هدفها ، فاننا نستطيع أن نرسم منهجاً لإصلاح القرية يتحصن بدوافعها السليمة ،

وآفاقها الواسعة ، للوصول إلى نتائجها الخطيرة . فيبدأ هذا البرنامج لهؤلاء الذين تصل أعمارهم سن السابعة عشرة ، قبل أن ينخرطوا فى سلك الجندية الرسمى ، تطبيقاً لقوانين الجندية والجيش ، واخترنا هذه الفترة ، لأنها هى الفترة الخطيرة فى سن شباب القرية ، إذ يشتد وعى الفرد ، ويدخل فى طور المراهقة ، ويشعر بذاته وكينونته ، يتعرف فيها على شخصيته مميزاً بين الخير والشر ، يحمل فى طبيعته قوة كامنة ، يود أن يوجهها ويصرفها ، حسب حاجة العمل فى الحقول ، كما أنه يميل إلى تكوين الصحاب والخلان والاجتماع بهم ، حتى تتكون من هذه العوامل والدوافع مؤثرات فى سلوكه وفى خلقه ، فى ظل عقله الضيق . وثقافته المحدودة ، ومعارفه القليلة ، وتجاربه القاصرة ، مما يشعر به أنه بدأ نقطة تحول فى حياته . التى تتركز فى أن تظهر شخصيته قوية فى مجتمعه . وغالباً ما ينفس عن هذه الرغبات ، بأن يتخذ لنفسه مظهر البطوله . والفقر يوجهه وجهة خاصة بأن يحصل على ما يود أن يحصل عليه ليشبع مظاهر تلك الشخصية الجديدة . وهكذا يندفع كثير من الشبان فى القرية ، عابثين مفسدين ، يتخذون من بعضهم جماعات للهو غير البرىء وللنهب والسلب والسرقة بدافع الفقر والحاجة . ودافع إظهار الشخصية فى مرحلتها الجديدة بعيدة عن أن ترى من يرشدها ويصلح من أمرها ويحولها إلى طريق صحيح .

ولقد اتخذت الوسائل الرسمية للدولة ، فى مناهجها الحديثة فى المدارس الثانوية والكليات الجامعية ، التربية العسكرية والتدريب العسكرى وسيلة من وسائل إعلاء الغرائز ، واستكمال الصفات المرغوب فيها ، وتربية الخلق فى صورته المنشودة لهؤلاء الذين تبدأ أعمارهم فى سن السابعة عشر ، وقد نجحت الفكرة نجاحاً باهراً فيما لمسناه فى السنوات الأخيرة ، من أن هؤلاء الشبان الذين يتطوعون دون إخوانهم المتخلفين فى سلك التدريب العسكرى يكونون أحسن نظاماً ، وأدق كلاماً ، وأكثر انتظاماً فى دراستهم ، وأحسن وأميز فى صفاتهم الخلقية ، وأبعد أثراً فى روحهم الوطنية والقومية ولا أدل على صدق هذه الحقيقة مما رأيناه من تأليف كتائب التحرير ، التى ساهمت فى محنة البلاد التى واجهتها فى منطقة القنال فى العام الماضى ؛ ونحن حديثو عهد بأحداثها ونتائجها .

الخطة ووحدة التنفيذ

وفى الحق ليس ما ندعو إليه حدثاً جديداً ، وإنما هو تنظيم تقضى به الوسائل الواجبة لتشييد البناء الجديد ، وإنما الجديد فيه فى أن تعمم الفكرة على القرى دفعة واحدة ، حتى تشمل البلاد من أدناها إلى أقصاها ، لأنه قد طبق على المدارس والجامعات ، فلماذا لايطبق على النواة الأولى للمجتمع المصرى ، بنفس الأسلوب والنظام . وما أحوج القرية إلى

تطبيقه ، إذ تتخذ من هؤلاء الشبان بوسائل تطبيق التدريب العسكرى نقطة ارتكاز لتنظيم وعى جديد لآفاق المجتمع الذى نأمل فى خلقه . .

والخطة التى نرمى إليها بسيطة يسيرة ، لا تضايق الشباب فى عملهم ، ولا تكلف الدولة نفقات فى ميزانيتها ، فيمكن أن يرسل الجيش قلة من المدربين فى كل قرية ، ويحسن أن يكون من هؤلاء الذين انتهت مدتهم الإجبارية لخدمتهم العسكرية ، ويكون من الأفضل أن يرسل هؤلاء إلى قراهم فهم أكثر دراية ببيئتهم وتقاليدها ، والطبقات فيها ، يدربون الشبان ، لا فرق بين غنى منهم وفقير ، دون تمييز أو إعفاء لسبب من الأسباب على شئون التدريب ، فى الصباح كل يوم ساعتين ، وهم بملابسهم البسيطة كما يعملون فى الحقول .

ولو سمحت الدولة لهم ، فى ظل هذا النظام الإجبارى الذى يفرض على القرية ، أن تخرج القرية الأسلحة التى بها لوفرنا على الدولة نفقات التدريب اللازمة . ثم ينصرفون بعد تدريبهم إلى أعمالهم المختلفة ، سواء فى الزراعة أو التجارة ، أو الصناعة ، ثم يعودون كعادتهم إلى قراهم عندما تؤذن الشمس بالمغيب ، فيتوجهون إلى إحدى المدارس الموجودة بالريف ، ولا تخل قرية الآن من وجود مدرسة بها ، يتعلمون فيها القراءة والكتابة والحساب والدين مما يساعد على برنامج محو الأمية ،

بطريقة عسكرية منظمة ، كما تتخذ المدرسة أو غيرها من الأماكن نادياً يجتمعون فيه ، حتى يشعروا بروح التعاون بينهم ، ويستمر هذا النظام إلى أن يطبق عليهم نظام الجيش ، ويقبل من يقبل فيه حسب لوائحه ونظمه .

النتائج . . .

يتضح من هذا النظام أن الدولة قد رسمت شيئاً جديداً للمجتمع فى القرية ، وأنها عنيت بالسواد الأعظم من الشباب فيها ، فتزول من نفوسهم عوامل الازدراء ، والاحتقار والحقد والبغضاء التى تنعكس عليهم من أن هناك فريقاً ممتازاً من الشباب ، استطاع فى ظل قدرته المالية أن يذهب إلى المدرسة ويتعلم ، بل يجتمعون معاً أثناء الإجازات أو العطلة الصيفية ، مكونين مجتمعاتهم على أسلوبهم ، متأثرين فيه ، بما طبعوا عليه فى حياة المدرسة المنظمة ، مترفعين فى حياتهم الصيفية عن باقى أفراد القرية . دون شك عندما يطبق هذا النظام ، ويلتقى فرق الشباب المدرسى منها . وكتائب الريف ، تزول بينهم الفرقة وتتقارب الأفكار فى القرية ، ناظرين بعضهم إلى بعض بعين التقدير والاحترام .

ويخلق هذا النظام فى هؤلاء الشبان الذين يكونون «الكتائب القروية» نظرة إيجابية فى نفوسهم ، إذ تنعكس عليهم صفات التربية العسكرية التى تعلى غرائزهم ، فتكسبهم معرفة ،

وتزيدهم قدراً من العلم ، وتحولهم إلى طريق الخير ، وتنظم أوقات فراغهم فيما يشغلون فيه من تأدية واجباتهم ، منفسين عن طاقتهم ، مكملين شخصيتهم على صورة صحيحة ، مؤثرين فى بيئتهم ، عاملين على إصلاح محيطهم العائلى ، مغيرين إلى حد ما وسائل معيشتهم ، وما تعود عليه آباؤهم ، وما يودون من خير لإخواتهم ، وللشباب على هذه الصورة ، متأثرين بهذه التربية ، مؤثرين فى محيطهم وأسرهم ، فى ظل هذا النظام ، يقفون على قدر من الثقافة ، يبغون وسائل الصحة التى تفيد أجسامهم ، وهو أمر لازم للمجتمع ، تنطبع عليهم صور أخلاقية راقية ، قلما نجد الواحد منهم يندفع كما يندفعون الآن فى ارتكاب الجرائم المختلفة قتلا وسلباً ونهباً ، فيشع الأمن فى البلاد ، فيعرف كل حقوقه وواجباته. منكراً ذاته ، بعيداً عن آثار الفردية والذاتية ، مندمجاً فى جماعته ، متعاوناً معها فيما يعود عليها بالخير ، دارئاً الشر عنها ، فتنعكس عليه أصول التربية الجماعية الصحيحة التى يحتاج إليها المجتمع فى رغباته الجديدة .

وتوجيه الشاب هذه الوجهة ، فى ظل هذا النظام لا يعطل أعماله العادية ، ولا يؤثر على وسائل الإنتاج فى القرية .

فاذا كان التدريب يبدأ فى الصباح الباكر من الساعة السادسة إلى الثامنة ، فان له من بقية الوقت إلى غروب الشمس ما يتسع لقضاء أعماله ، بل تزيده هذه التربية عزماً وصبراً وجلداً ، وتعوده تحمل المشقة مما يجعله يقدر المسئولية الواقعة عليه، فيقوم بأعماله على الوجه الأكمل، بل إن ثقافته الجديدة وآفاقه العلمية تجعله يتابع بعض المسائل التى تتعلق بعمله ، فيقرأ ويناقش ويهتدي ويصل إلى أهم الطرق التى تدعو إلى زيادة إنتاجه ، كما أنه يستطيع بهذا الأفق الجديد أن يفهم ويقتنع بوسائل الإرشاد التى تقوم بها التشريعات الحكومية ، والإرشادات الفنية التى تقوم بها الدولة ، وتدعو إليها ، مما يحسن فى وسائل إنتاجه ، ويزيد قدر محصوله ، كما أنه يستطيع أن يتتبع الإرشادات الأجتماعية والصحية التى تهدف برامجها ، ومجهودات الفنيين الذين يحملون أعباءها . للوصول إلى ترقيته صحياً واجتماعياً ، وبهذه الصورة يزداد الوعى الاجتماعى فى مجتمع القرية .

إن التربية العسكرية لكتائب الشباب فى القرية على هذه الصورة التى تخلق وعياً اجتماعياً جديداً تحقق نتائج خطيرة ، إذ باتساع الأفق والفكر يفهم الواجبات القومية التى تلزم هذه التربية به ، فيفهم الواجب الوطنى ، ويرسخ فى نفسه الشعور القومى الصحيح ، مما يساعد على تكوين الرأى العام ،

فى صور عالية ، قوامها الحرية فى ظل النظام العسكرى ، والمعرفة فى ظل التعليم ، والشجاعة فى ظل تكوين الشخصية ، والاشتراك فى الرأى فى ظل الروح القومية . فتتساند هذه الدوافع تسانداً متكافئاً لتكوين مجتمع له قوته فى تحقيق بناء الرأى العام ، مما يؤثر فى معرفته للحقوق والواجبات ، واعياً لأهداف الديموقراطية الصحيحة ، مميزاً برامج الأحزاب السياسية المختلفة ، واعياً الخير وحدوده التى تهدف إليه سياسة الدولة ، فاذا ما طلب منه أن يشترك فى إبداء رأيه فى معركة انتخابية أبداه فى ظل الحقيقة التى يؤمن بها ، لايتأثر بوسائل الإغراء ، ولا بقوة الإرهاب والبطش ، فيكون على هذه الصورة الانتخاب النيابى ممثلا تمثيلا صحيحاً للرأى العام الذى تكون أفقه فى ظل هذه التربية . . والتمثيل النيابى مسألة من المسائل الخطيرة التى يجب أن يعتنى بها برنامج النظام الجديد ، لأنه يمس الحكم ووسائله ، وما يتصل بتوجيه الدولة فى الداخل ، وعلاقتها فى الخارج ، وما ينعكس على المجتمع فيما يقدمه من إصلاحات ، وما يبتغيه من إرشاد ، وما يدعو إلى استقرار أحوال البلاد .

وتهدف هذه الخطة ، علاوة على ما انعكس من نتائجها على شبان القرية من فوائد ، إلى أنها تعتبر مرحلة إعدادية ، وتجهيزاً عسكرياً ، وثقافة منظمة ، لهؤلاء الذين سوف

يدخلون الجيش بنظامه ، فيصبح هؤلاء الذين يندمجون فيه لهم ثقافة عسكرية ، تتقبل المزيد منها فى رحاب واسع وأفق عال ، مما يزيده إيماناً بالرسالة التى يجهز نفسه لها ، كما أنه يصبح الجيش فى مستوى اجتماعى جديد ، لأن مستوى الأفراد الذين انخرطوا فيه قد جهزوا وأعدوا إعداداً خاصاً يتقبلون المزيد من تعاليمه ، وأجسامهم صحيحة ، وأفكارهم سامية ، وشخصيتهم كاملة ، وعقولهم واعية ، مما يجعل طبقة الجند فى مصر فى مستوى اجتماعى وثقافى وفنى يماثل طبقات الجندية فى أرقى البلاد ، كما أن هذا النظام يغير الشعور السائد فى الريف ، وخاصة لدى الأمهات والآباء الذين يندبون حظهم لانخراط أولادهم فى سلك الجندية ، فتنقطع هذه العادات ، حيث يرون أولادهم وهم يعدون أنفسهم فى محيطهم ، متأثرين بأهداف التعاليم الجديدة ، حتى يتعود القوم أن كل فرد فى أسرته سيأتى دوره ليؤدى حقوق الوطن ، ويدفع ضريبة الدم .

وفى هذا التحول يرتبط المجتمع فى القرية بالجيش ، مسطراً لنفسه تاريخاً حربياً يسرد فى الأسر المصرية وفى القرى ، طبقة بعد طبقة ، وجيلا بعد جيل ، مما يقوي أسس البنيان الجديد فى رسالته الواعية ، لتحقيق أهداف الوطن . أما هؤلاء الذين يتعلمون هذه التعاليم العسكرية فى القرية ، ثم يعفون

لسبب ما من الجندية ، فأننا بهذا نكون قد خلقنا طبقة ليست متخلفة ، وإنما هى نواة لثقافة ، إذا ما جد الجد فى حياة الدولة لبوا النداء ، ووعوا ما يطلب تأديته فى نطاق قدرتهم.

أما هؤلاء الذين تنتهى مدة خدمتهم العسكرية فنرى أن يكونوا دعامة تدريب كتائب الشباب فى القرى ، ويحسن أن يكونوا فى قراهم ، حتى تحل مشكلة بطالتهم ، لأنهم سرعان ما يخرجون من الجيش ، باحثين عن عمل لهم فى المدن ، وغالباً ما يحترفون أبسط الحرف ، بل كثيراً ما يسلكون المعوج من السبل ، فرجوعهم إلى القرية على هذه الصورة فترة من الزمن يؤدون خدمة للدولة من جهة ، ويستقرون فى قراهم ، فتقل مضار الهجرة من القرية ، وكذلك تقل حياة العاطلين من العمل فى المدن .

وكتائب القرى للشباب على هذه الصورة ، تبعث فى القرى حياة اجتماعية نابضة ، وتربية خلقية كريمة ، وتكفل الرأى العام بوعى سام ، وتقدم للأمة يوم تنفخ فى البوق منادية بمساعدة شبابها لها الملايين من الشبان ، حاملين شارات كتائبهم ، واعين أحاسيس القومية الصحيحة ، وفى ذلك كله ما تتطلبه الأحداث التى صارت لبنات هذا النظام الجديد الذى يسعى إلى أن يكون الجيش قوة للمحافظة على الحريات ، وحصناً للدفاع عنها .

اقتصاديات البلاد

لا يشك أحد أن العامل الأقتصادى يلعب دوراً هاماً فى نفس الإنسان ، وبالأحرى حياته ، فكلما كان الإنسان كافياً لرغباته ، مشبعاً لحاجاته وضرورياته ، انعكست عوامل الطمأنينة على نفسه التى تبعث فيه روح الاستقرار ، وتجعله يعيش فى مستوى اجتماعى يؤثر فى حياته الثقافية وصفاته الخلقية ودوافعة الاجتماعية . أما الحياة التى تبذل فيها الجهود التى لا تتوافر معها المستويات الأقتصادية لحياة الإنسان، فانها تجعله يعيش فى دائرة الفقر التى تعكس عليه صفات الضيق والضنك والحقد على المجتمع ، واستفزاز الشعور ، وتحبسه فى دائرة ثقافية محدودة ، وتنزل به إلى مستوى خلقى واجتماعى ، يجعله متبرماً من الحياة .

وكان اختلاف المستويات الاقتصادية التى تبعها تباين ومفارقات الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، من الدوافع القوية التى جهزت روح التذمر ، وكانت سبباً من الأسباب القوية ، وحافزاً لقبول النفوس لهذا الأنقلاب الذى تعلقت به آمال بناء جديد ، يمهد سبل المعيشة ، ويعالج مشكلة الفقر

التى يعيش فى دائرتها السواد الأعظم من الشعب ، حتى تتحقق العدالة الأجتماعية بين طبقات الأمة .

ومما لا شك فيه أن الإنتاج الزراعى هو أساس الثروة القومية فى البلاد ، فكان لزاماً أن تتخذ هندسة التشبيد فى البناء الجديد دعامة قوية ، فى الأخذ بجميع وسائل الإصلاح للزراعة ، تهيئة وإنتاجاً وحسن توزيع .

الملكية الزراعية

ولما كانت الملكية الزراعية ، من المسائل التى برزت فى مشكلة اقتصاديات الزراعة فى البلاد ، فوجب أن تحقق فى ظل الخطط الجديدة العدالة الواجبة فى توزيع الثروة الزراعية ، فبرزت مشكلة تحديد الملكية الزراعية ، وإيجاد أراضى توزع على المعدمين من السكان . ونستطيع أن نضيف إلى ما هو مقرر أو فى سبيل التقرير ، الأهتمام بحصر الأراضى الزراعية أو القابلة للزراعة المملوكة للدولة ، حصراً دقيقاً ، فهناك الأراضى التى تقع فى شمال الدلتا ، وعلى حافة الصحراوات المصرية ، يضاف إليها ما يمكن أن يصلح من أراضى الصحراوات وما هو موقوف وقفاً خيرياً ، فبذلك تتكون مساحة واسعة ، يمكن أن تقسم إلى قطع صغيرة ، وتوزع على هؤلاء الذين تشتد بهم مشكلة الفقر فى المديريات المزدحمة بالسكان ،

وينقلون إليها نقلا إجبارياً ما دامت الدولة ملزمة بحل مشكلة فقرهم ، ورفع مستواهم الاجتماعى ، كما تهيء الدولة لهم وسائل التعمير والاستقرار . مقابل أن تحصل الدولة منهم على مبالغ يسيرة على سنوات طويلة .

النتائج ...

إن حل مشكلة الفقر ، وتشجيع الملكية الصغيرة على هذه الصورة ، لتحقق لنا العلاج السريع الذى يهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية ، فى أن معظم الفلاحين يملكون أرضاً زراعية ، يعملون فى ملكياتهم الصغيرة ، متحملين المسئولية الجديدة فى أعناقهم ، والأمل باسم أمام أنظارهم ، مما يحشد الهمة ويعلى النشاط . إذا استقر فى النفس أن المرء سينال جزاء عمله ، فيزيد إنتاجه ، مما يرفع مستواه الاجتماعى .

وتنظيم الزراعة على هذا الأساس يزيد مساحة الأراضى الزراعية فى القطر ، حتى لايعيش المصريون فى الوادى الخصيب وفى المنطقة المحددة التى تركها لنا قدماء المصريين ، بل نستطيع أن نثبت للتاريخ والأجيال المقبلة أن مصر فى عهدها الجديد ، استطاعت أن تخرج عن هذا النطاق ، مستغلة ما فيها من وسائل الخير . وزيادة المساحة الزراعية تضاعفت المحاصيل ، وتزيد الثروة القومية للبلاد ، وترفع من دخل الأفراد فتزيد القوة الشرائية . كما أن الدولة ستحصل دون شك على أثمان

هذه الأراضى ، ولو أنها على فترات طويلة ، إذ أن ذلك يعتبر باب جديد من أبواب الإيرادات ، ضاع عليها طيلة هذه السنوات . وسوف تستفيد الدولة أيضاً من الضرائب العقارية التى تحصل عن هذه الأطيان ، مما يبعث إليها بحصيلة جديدة ، تزيدها قوة فى تنفيذ المشروعات التى تحقق خيراً للأفراد . وفى هذه الصورة تنبعث عوامل الرضا بين الطبقة الكادحة ، وتشع عليهم مظاهر الرفاهية المادية ، متذوقين مستويات اجتماعية كريمة فى معيشتهم .

تعمير الصحراء الغربية

ويحتاج استغلال الأراضى الزراعية فى الصحراء إلى درس واستقصاء ، للوقوف على الأراضى التى تصلح تربتها للزراعة ، وعلى معرفة مدى استغلال المياه الجوفية فيها ، ومقدار صلاحيتها للزراعة ، مما قد يدعو إلى استدعاء الخبراء الأجانب مع الفنيين المصريين ، حتى يمكن الوصول إلى تحديد هذا المشروع ، وضبطه ضبطاً موفقاً ، فى سرعة وجدية ، لحصر وسائل التنفيذ ، كما أن نجاحه يحتاج إلى رصد الأموال له. ووفرة الأيدى العاملة .

التمويل ...

ونستطيع أن نقدم رأياً يمكن الانتفاع به ، وهو أن أموال كبار الملاك المصريين التى سيتحصلون عليها من مشروع تحديد الملكيات الزراعية من أثمان أراضيهم يمكن أن نشجعهم بالاشتراك مع أموال الدولة ، والأموال الأجنبية ، فى تكوين شركات ، لإصلاح هذه الأراضى وزراعتها ، فى ظل نظام يكفل لهم أرباحاً مرغبة .

كما نستطيع أن نشجع من يعمل فيها بأن يكون شريكاً بالعمل ، حتى إذا ما استقر المشروع ، ونجحت الزراعة ، خصص لهم جزء منها يملكونه بأسعار مخفضة .

التعمير والقبائل العربية

أن الأراضى الصحراوية قد تبدو بعيدة عن الوادى ، خالية من السكان ، إلا القبائل الضاربة فيها ، مما يزيد المشكلة تعقيداً ، ولكنا نستطيع أن تتخذهم عاملا قوياً لنجاح المشروع .

فالعرب يحترفون الزراعة فى المناطق التى يكثر فيها هطول الأمطار ، ويتأثرون أيما تأثير فى السنوات التى يقل فيها المطر ، فيقل فيها الزرع تبعاً لذلك ، فاذا ما بذلت الهمة الصادقة فى تنفيذ مشروع الزراعة الصحراوية على أسس حديثة ، تساعدها استخدام آلات فى الحرث ورفع الماء

من باطن الأرض ، فأن ذلك يستهويهم استهواء كبيراً إلى التوجيه الزراعي الصحيح ، فيستقرون في معيشتهم .

المسجونون وتعمير الصحراء

ويمكن أن نجد حلا لمشكلة العمل في الأراضي التي تصلح للزراعة في الصحراء ، وليس بها من يسكنها من العرب ، أن يرحل إليها هؤلاء المسجونون الذين يحكم عليهم بعقوبة السجن فيما يزيد عن خمس سنوات إلى تلك البقاع ، يزرعون أرضها ، ويستقرون فيها ، ويعملون على توفير حاجة العمل فيها ، فسرعان ما تستقر بهم الأحوال ، ويصبحون ملاكاً لأراضيهم ، بل يبعث هذا العمل في نفوسهم روحاً جديدة ، قوامها إعلاء النفس ، بعيدة عن الذل والمهانة ، فتتحول عنه عوامل الشر ، وتستقر فيه بواعث الخير ، إذ يؤمن أنه يعمل لنفسه ، لا يستغله مستغل ، فينقلب مواطناً منتجاً ، كما أن هذه الطريقة تكفل بعده عن موطنه الأصلي وعن سيرته الأولى.

ولم يكن هذا الاقتراح الذي نسوقه بدعة مستحدثة ، بل يحدثنا سجل التاريخ عما كان من أرسال المجرمين الأنجليز إلى استراليا ، فقد انقلبوا إلى منتجين ، ومع الأيام أصبحوا متجمعاً تنظمه الحكومات ، له قوته في الإنتاج العالمي ، وجيشه وأسطوله في الدفاع الدولي . وبهذه الوسيلة قل عدد المجرمين في المجتمع البريطاني .

إن استخدام المسجونين على هذه الصورة ، فى تعمير الصحراء تعميراً يستقر بهم فى أراضيها ، ويزيد نشاطهم الاقتصادى ، ويبعث وسائل المعيشة فيها ، فتؤسس القرى والمدن بها ، وتنشأ المواصلات وتنبض الحياة البشرية فى قلب الصحراء ، ويزداد العمران بها . كما يعود ذلك على الدولة بزيادة المساحة الزراعية ، وزيادة حصيلة الضرائب العقارية منها ، وتتوفر ميزانية مصلحة السجون للدولة ، كما أنهم يكونون قوة فى الصحراء الغربية ، وهى مسألة هامة تساعد على سلامة الحدود الغربية التى تؤمن سلامة الدولة من هذه الناحية .

اقتصاديات الصناعة

ومما يزيد اقتصاديات البلاد قوة ، ما يشغل الأفكار فى الوقت الحاضر ، من أنها لاتقف عند حد الاقتصاد الزراعى ، بل لا بد من أن يتحول الاقتصاد الأهلى إلى القيام بأعباء الصناعة ، والعمل على تركيزها ونجاحها . ويعتقد القوم اعتقاداً سليما أنه بوسائل الصناعة الحديثة ، وما وصلت إليه ما هو إلا بدء لما ينبغى أن تتطور إليه البلاد فى تصنيعها ، وأن طور الصناعة هو الطور الجديد الذى يجب أن يعيش فى ظله ، متعاوناً مع الاقتصاد الزراعى الذى لا يكفى بمفرده على حل الضائقة الاقتصادية .

موارد الصحراء الشرقية

تحوى الأراضى المصرية فى باطنها ثروة معدنية كثيرة ، منتشرة فى الصحراء الشرقية ، ومنطقة سينا ، كما أن المواد الخام موفورة فى البلاد ، مما يدعو إلى قيام الصناعة ، على صرح متين ؛ ولكنها تحتاج إلى العقلية الفنية ، ورءوس الأموال ، وهذه أيضاً تستطيع أن تعرض لها حلا يحقق نجاح أهدافها ، وهو أن الكليات الجامعية ، تخرج لنا العقلية الفنية التى تحتاج إلى تلك الصناعة ، بحيث تهدف برامجها هدفاً حقيقياً إلى دراسة النواحى التى تحتاج إليها تطور الصناعة ، وما يلائم نجاحها فى مصر علماً وعملا .

أما مشكلة رءوس الأموال فهى تحل نتيجة لتحديد الملكية ، وفائض الدخل سواء كان فردياً أو جماعياً ، إذا ما شجع أصحابها على استغلالها فى الصناعة ، مشتركين فى هذا الميدان ، وتدعو الدولة إلى تشجيع الأموال الأجنبية فى الاستغلال الاقتصادى ، وتخصص فى ميزانيتها مبلغاً كل عام ، تساهم به فى تكوين الشركات ، حتى تستطيع أن توجه الصناعة وجهة قومية سليمة ، وأن تجعل من البنك الصناعى مركزاً نشطاً ودعامة قوية للأهداف الصناعية وتنميتها .

دراسة المشروعات

ليس إنشاء الشركات ، وتكوينها بأموال مصرية أو أجنبية ، ومساهمة الحكومة فيها جديداً على الأفق الاقتصادى المصرى ، ولكن الجديد الذى ندعو إليه ونطرحه للبحث ، هو زيادة عددها ، وكثرة أموالها ، لأغراض مختلفة ، على نطاق واسع ، دفعة واحدة ، حاملة وسائل الاستقرار ، مرتبطة بعضها أشد الارتباط ، ويقصد بذلك أن تدرس مشروع الصناعة المصرية ، سواء فى القرية ، أو المناطق الصحراوية أو المدن ، أو على السواحل ، دفعة واحدة ، حتى تتوازن دراسة المشروعات توازناً فنياً ، يحقق هدف القومية ، ثم تفصل الخطة العامة إلى أجزاء ، تقوم بها شركات وجماعات ، تتكون بشروط خاصة ، ويطرح الاكتتاب فى تكوين رأس مالها للجمهور ، مصريين وأجانب ، مع مشاركة الدولة لها والبنك الصناعى . وهكذا تدرس الصناعة فى تجهيز قومى ، لاستتباب واستقرار دعائمها ، كما تدرس مشاكل الزراعة ، مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً تاماً ، لتحل مشاكلها دفعة واحدة ، حتى لا تنشأ منها مشاكل جديدة ، وعلى هذه الصورة نعرض هذا الرأى الذى يدعو إلى النظرة الشاملة ، فى دراسة قيام الصناعة المصرية ، متأثرة بالصالح العام ، والأهداف القومية ، لأننا نجدها الآن مفككة مبعثرة ، لا تحمل

شعاراً موحداً لأغراض قومية ، بل متأثرة بأهداف الأشخاص الذين قاموا بتأليف هذه الشركات ، مما جعلها تتعرض للاضطراب ، إذا ما جاءت المؤثرات التى تؤثر فيها ، ولا تستطيع الدولة أن تقدم لها المساعدات ، لأن مشاكلها متعددة ، وظروفها مختلفة ، متأثرة بعوامل التفكك التى تخضع تحت تأثيره .

الغزو الاقتصادى

واستغلال موارد الثروة المصرية ، معدنية كانت أو صناعية ، فى صورة جماعية لا فردية ، يقدم للبلاد خيراً كبيراً ، ويسهم فى هندسة التشييد بفوائد جليلة الشأن ، عظيمة الخطر ، إذ يحتاج الاستغلال على الوجه الأكمل ، أن نتوجه إلى بطن الصحراء الشرقية خاصة ، والتعرف على شاطىء البحر الأحمر تعرفاً صحيحاً ، وللوصول إلى هذه الغاية التى تعتبر غزواً اقتصادياً ، يحتاج الأمر إلى تجهيز خاص ، فلا بد من تيسير وسائل النقل ، بأنشاء الطرق المختلفة ، سواء بمد الخطوط الحديدية ، أو بتعبيد الطرق . كما يحتاج النجاح إلى تخطيط المدن ، لتيسير معيشة العمال فى تلك الأماكن ، ولا يمكن أن يتم ذلك بمجهود شركة واحدة ، وإلا ضاع رأس مالها ، فى هذا التمهيد دون أن تصل إلى تحقيق ما أنشئت من أجله ،

ولكن دراسة للصناعة والتعدين ، الدراسة الموحدة لإحيائها في هذه المنطقة ، وتجزئتها إلى شركات ، كل يقوم بأنجاح ناحية خاصة ، ييسر ويحقق تنفيذ وسائل الغزو الاقتصادي ، إن صح هذا التعبير لاقتصاديات الصحراء الشرقية ، إذ يمكن أن تساهم كل شركة في منطقتها ، بانشاء طرق المواصلات ، وإعداد مساكن العمال ، بحيث تخلق منها شبكة متصلة بين الوادي ، وساحل البحر الأحمر . وبذلك نستطيع أن ننقل العدد الزائد من سكان الوادي نقلا إجبارياً إلى تلك الجهات ، يعملون فيها بأجور تتناسب وأعمالهم ، فتحل مشكلة البطالة ؛ ولا نخشى تزايد السكان ، مع الأجيال ، ونزيد من إنتاج البلاد ، مما يرفع قيمة الاقتصاد القومي ، ويعود على الدولة بأيرادات جديدة ، لأبواب ميزانيتها ، حتى تقوى على تنفيذ الأهداف الجديدة للحياة المشرية .

موارد شبه جزيرة سينا

ولا نستطيع ونحن نقدم فكراً جديداً لاستغلال موارد الثروة المصرية ، أن نغفل استغلال منطقة شبه جزيرة طور سينا ، فهي منطقة مصرية مهملة ، لم نعتن باقتصادياتها ، مع أنها ثروة تحمل كل مقوماتها ومعانيها ، ففيها الوديان الفسيحة المميزة بخصوبة تربتها ، وبها الثروة المعدنية في باطنها ، غنية بالمنجنيز

والنحاس والحديد والبترول ، وما يمكن أن يكتشف من معادن أخرى .

التوجيه الاقتصادى ومسئولية الدولة

والخطة السليمة لاستغلال ثروة شبه جزيرة طورسينا ، أن تخضع إلى سياسة التوجيه الاقتصادي للدولة ، وهى من المسائل التى تفرض أعباء وجهوداً ، تحقق غنى وثروة للأمة ، ولولا ذلك لبقيت أراضيها بكراً ، ومناجمها غير مستغلة ، لاتنتفع بها الدولة ، ولا يسعد بها الناس .

والتوجيه الاقتصادى يلزم الدولة ، دراسة هذه المنطقة ، دراسة مستفيضة موحدة، للوقوف على الأماكن التى تصلح فيها الزراعة، وعلى تدبير الماء، باقامة الخزانات التى تحجز فيها مياه الأمطار ، وكيفية توزيعها، والانتفاع بها، فى الزراعة ، كما تدرس الثروة المعدنية بها، وتحدد مناطقها، وتتألف من أجلها شركات برءوس أموال، مصرية وأجنبية، حتى تستطيع الدولة أن تراقب وسائل الإنتاج فيها ، وتنتفع بأرباح منها ، مقابل الجهد والأعباء التى تتحملها ، إزاء هذا التوجيه . على أنه بعد فترة معينة من الزمن ، تستطيع الدولة أن تستهلك رءوس الأموال الأجنبية ، فيصبح استغلال هذه الثروة قومية بحتة .

الجيش والتوجيه الاقتصادى فى سينا

ونعتقد مؤمنين أن إشراف الدولة على هذا النشاط الاقتصادى ، فى الزراعة والتعدين فى شبه جزيرة طورسينا ، لاتتأتى نتائجه الخطيرة ، إلا باشراف دقيق ، وتوجيه سليم ، وضبط للأمور ، يساهم الجيش فيه بنصيب وافر ، فيمكن للقوة العسكرية التى تمثل البلاد هناك ، أن تنفذ مشروعات الدولة الاقتصادية ، وتهيمن على دفة الأمور ، وتشجع العرب الضاربين فيها على الاستقرار .

أهداف ما تدعو إليه

هكذا نستطيع أن نستغل موارد الثروة المصرية ، فى آفاقها المختلفة ، ونقوض ما فى النفوس من مشكلة خطيرة ، تلوكها الألسن ، ويضطرب لها أهل الرأى ، من أن مصر تقبل على أزمة اقتصادية جسيمة ، فى أن عدد سكانها يتزايد زيادة لا تتناسب مع موارد الثروة ، ووحدات الإنتاج . . . وقد يكون هذا الرأى صحيحاً ، إذا اقتصر الأمر على أن مصر تعيش فى دائرة الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها ما يقرب من ستة ملايين من الأفدنة فقط ، مع تزايد عدد السكان .

ولكن إذا أردنا أن نحل الأزمة فى عزم وإيمان ، مغيرين

ما بنفوسنا ، من طبائع قديمة ، وتقاليد رجعية ، من هذه القيود ، وخرجنا من هذا السجن الضيق ، متحررين بأنفسنا فى ظل البناء الجديد الذى يدعونا إلى أن نتنفس الصعداء ، فى المحيط المصرى بأجمعه ، لوجدنا أن أبواب الرزق فسيحة ، والموارد كثيرة ، ووسائل الغنى والثروة ممهدة ، تحتاج إلى توجيه ، وتعاون وتجهيز جماعى ، وقوة عزيمة فى التنفيذ ، فنصل بذلك إلى نتيجة تقلب الأوهام إلى ما تطمئن إليه النفوس ، وتستقر به أحوال الناس .

وفيما ندعو إليه أفق جديد ، يحتاج إلى وسائل لتجهيز جيش من نوع جديد لغزو اقتصاديات البلاد ، حتى لا تكون مشكلة الزراعة ، وتحديد الملكية الزراعيـــة ، وتشجيع الملكية الصغيرة ، كل ما يخضع لنا من وسائل الإصلاح لتلك الاقتصاديات ، وإلا كانت الفكرة التى تعيش فى نطاقها ضيقة ، لا تتمشى مع الأحداث حالية كانت أو مستقبلة ، فتزداد مشكلة الفقر ، ونرجع إلى ذى بدء ، مهددين بتريديد خطر المشكلة من جديد ، فيكون العلاج الذى عقدت عليه الآمال ، وبذلت من أجله الجهود ، علاجاً مؤقتاً ، ولكن بعرضنا هذه الآراء ، يجعلنا نلم بأطراف المشكلة من جميع نواحيها ، ونحلها حلا موفقاً ، يحقق أهدافاً ، ونتائج تسير مع الزمن ، إذ لا تتم فى يوم وليلة ، ولكنها تحتاج إلى سرعة

الدرس ، والتجهيز ، والتنفيذ الذى قد يطول أمده ، ولكن النتائج ستكون دون شك حاملة ما نوده ، من استقرار لأجيال طويلة .

المجتمعات الجديدة فى ظل الدعوة

هكذا نستطيع أن نخلق مجتمعاً زراعياً ، فى الصحراء الغربية ، حاملا نشاطه ، موفقاً فى عمله ، منصبا فى إنتاجه ، منشئاً مدنه ، لامساً مظاهر الرفاهية المادية ، كما أن الصحراء ستلمس حياة بشرية ، قد دبت فيها ، ومعالم حضارية ، قد استقرت بين حدودها ، فتسعد بما لقيت ، والطبيعة كريمة ، إذا ما أحست بجهد البشرية بين أحضانها ، قابلته بالجزاء ، والجزاء من جنس العمل . كما دللنا على خلق حياة صناعية ، فى الصحراء الشرقية ، مميزة بالغنى المختلف النواحى ، مزودة بتقدم المواصلات به ، ونشوء المدن ، كما تعكس عليه الرفاهية المادية التى تتأتى من الصناعة ، كما أضفنا بهذا الرأى استغلالا لمنطقة ، ميزت بالغنى والثروة ، وهى منطقة شبه جزيرة سينا ءالتى تستطيع أن تخلق فيها مجتمعاً ، خليطاً من زراعية وصناعية .

القوة الشرائية

وما دام البحث يتصل باقتصاديات البلاد ، فأننا لانستطيع أن نهمل موضوعاً من الموضوعات الذى نتأثر به فى حياتنا الحاضرة ، إذ أن الفائض من الإنتاج يصدر إلى الخارج ، فتتكون منه القوة الشرائية التى نستطيع أن ندفع منها ما نحتاج إليـــه ، ومن المبـــادىء المقررة أنه بمقارنة القوة الشرائية ووارداتنا من الخارج ، يستبين الميزان التجارى ، فمتى زادت قيمة الصادرات كان فى صالحنا ، وتوفرت أموال فى جيوبنا ، والعكس صحيح . ومن المعروف أيضاً أن محصول القطن يمثل نسبة كبيرة ، تتراوح بين ٧٠و ٨٠٪ من الصادرات المصرية . ومن الحقائق الثابتة أن القوة الشرائية منذ سنة ١٩٤٧ م أخذت فى النقصان ، حتى نقصت فى السنة الأخيرة ، حوالى خمسين مليوناً من الجنيهات أخذت مما ادخرناه فى السنوات السابقة ، ومما عادت علينا الحرب من أرباحها ، لنسدد ما نقص فى صادراتنا ، أى أننا نعيش ونستهلك فوق قدرتنا التى تفرضها علينا اقتصاديات الإنتاج ، وفى ذلك خطر جسيم ، على حياة الأفراد الاقتصادية ، لأن ذلك يعرضهم إلى أزمة خطيرة ، فقد لايقوون على مواجهتها. فتضطر الدولة ، كما اضطرت من قبل ، إلى التدخل لحل هذه المشكلة ، متحملة أعباءها ، ولكن يمكن المحافظة على

الميزان التجارى إذا ما اتبعت سياسة تأميم تجارة القطن من جهة وتحديد الواردات من جهة أخرى .

تأميم تجارة القطن

إن القطن يمثل أكبر نسبة من الغلات المصرية فى تكوين القوة الشرائية ، كما أنه يتعرض — كما لمسنا — فى السنوات الأخيرة للذبذبة فى أسعاره ، ويخضع لمؤثرات عارضة ، فى الداخل والخارج ، فأن حل مشكلته ، ووضع سياسة قومية لتجارته ، مما يعالج مشكلة القوة الشرائية ، ويسند التجارة المصرية ، ويصلح فى الميزان التجارى ، بحيث تكون الصادرات والواردات متعادلة على الأقل .

خطة التأميم

ومما يوجب أن توضع الأمور فى نصابها ، أن نقترح تأميم تجارة القطن ، وأن نحمل فى مشروعنا ما يحقق علاج المشاكل والمصاعب التى تنشأ عن مشروع التأميم ، من حيث ما يتصل بتمويله وتسويقه فى الأرياف ، وحلجه وحالة التجار ، وحركة تصديره إلى الخارج .

تستطيع الدولة أن تعلن الأسعار المجزية لأصناف القطن ، حسب رتبه المختلفة التى يبيع بها الفلاح لتجار الداخل ، وتستطيع أن تعلن سعراً آخر للقطن المحلوج ، يحقق تغطية

مصاريف الحلج والنقل ، وربحاً معتدلا للتجار . بهذا المشروع تستمر التجارة الداخلية للقطن فى طريقها الطبيعى ، فلا تحرم طبقة التجار من عملهم إنما تقطع صلتهم بالتجار المصدرين ، كما يغريهم الفرق بين سعر القطن الزهر وسعر القطن المحلوج ، فى أن الفرق بين السعرين يضمن لهم ربحا محققاً ، مما يستهويهم فى الاستمرار بالعمل ، وفى تثمير رءوس أموالهم ، وبهذا لا يشعرون أن تأميم الحكومة له يؤثر على عملهم وأرباحهم .

وتحمل هذه الخطة فائدة مقابلة للدولة ، فأنها تتخلص من أعباء تمويل تجارته الداخلية . وتحل هذه الخطة مشكلة حلجه ، وهى مشكلة خطيرة إذ أنها لا تملك مصانع الحلج .

وبهذا النظام تستمر صناعة حلج القطن ، وكبسه بوسائلها المختلفة ، وعمالها الذين يعملون فيها ، وموظفيها الذين يشرفون عليها ، ، فى دائرتها لا تتأثر بأي مؤثر . . وفى نفس الوقت تنظم الدولة مكتباً فنياً فى بورصة مينا البصل (بورصة البضاعة الحاضرة) مع اتحاد مصدرى القطن ، للتعاون معاً على الاتصال بالبيوتات التجارية ، وشركات الغزل فى الخارج ، لتصريف شئونه ، وتنشىء الدولة مكاتب ، يشرف عليها فنيون فى تجارة القطن ، يقومون بالدعاية له فى الخارج ، ويتصلون بالشركات التى تحتاج إليه ، لينشطوا تجارته .

وتستفيد الحكومة من المدة التى تكون بين تسويق القطن فى الريف ، وحلجه ، وهى فترة قد تأخذ حوالى شهرين ، تستطيع فيها أن تحصل على طلبات من الخارج ، لعقد صفقات كبيرة حيث يكون الوقت كافياً لنقل كميات القطن المحلوجة من الداخل إلى الميناء ليتم شحنه ، وعندها تتسلم الحكومة مقابل الشحن أوامر الدفع لحساب الخارج ، فتستطيع بذلك أن تدفع ثمن القطن الذى تسلمته من تجار الداخل ، أو أنها تعتمد لذلك اعتماداً بسيطاً يساعد على بدء العمل ، وهذا الاعتماد سوف لا يؤثر على ميزانية الدولة . وتستطيع الحكومة أن تحصل بذلك على أرباح تنتج من الفرق بين الأسعار التى تحددها فى حالة الشراء ، والأسعار التى تبيع بها ، وهذا الربح يكون مورداً هاماً من موارد الدولة .

تحديد الواردات

نستطيع أن نوازن القوة الشرائية الناتجة من بيع القطن والحاصلات الأخرى ، بتحديد أصناف الواردات ، تحديداً يتفق وحاجة البلاد الحقيقية ، فتسمح الدولة بالمقادير اللازمة للأصناف الضرورية للشعب ، وتقلل أو تفرض ضرائب

عالية جداً ، على أصناف الكماليات والترف . وبذلك يتحقق ضبط الواردات والصادرات ضبطاً يضمن المحافظة على دخل الأفراد ومقدار الثروة القومية .

الاستعداد لتمصير قناة السويس

ولا تزال هناك مشكلة من المشاكل الخطيرة التى تواجه البلاد فى المستقبل ، ننبه الأذهان إليها ، حتى نحتاط لها ، ونعمل من الآن على حلها ، وهى أننا نأمل اليوم الذى ينتهى فيه امتياز شركة قناة السويس ، وميعاده سنة ١٩٦٨ م وهو موعد قريب بالنسبة لحياة الأمم ، ويوم تهتز فيه مشاعر المصريين جميعاً بتمصير الشركة ، ولكن مما يشيع بين الناس خطأ أنه عند حلول هذا الموعد تتسلم الحكومة المصرية الشركة دون التزامات ، ولكن الواجب علينا ونحن ندعو إلى تمصير اقتصاديات البلاد ، إلى أن الحكومة المصرية ملزمة بتنفيذها فى عقد الامتياز بأن تدفع ما يقدر به ثمن منشآت الشركة ، وهى تزيد فى الوقت الحاضر على عشرات الملايين من الجنيهات وإلا عرقل عدم تنفيذ هذا الشرط استلام الحكومة لها. فعلى الدولة منذ الآن أن تقدر تقديراً مبدئياً ، مايتكلفه ثمن هذه المنشآت والعمل على تدبير المال منذ الآن ، وأمامها ست عشر سنة ،

تستطيع أثناءها أن ترسم سياستها واضحة ، لتأمن شر الأيام المقبلة ، ونحن نلمس ما لهذه المنطقة الآن من أهمية ، فى توجيه السياسة المصرية وجهة خاصة ، وفى نظرة الدول الأجنبية لموقعها الجغرافى فى زمن السلم والحرب على السواء ، فضلا عن أن مصر يوم استلامها ستحصل على الأرباح التى تجنيها الشركة من مرور السفن بها ، وهى حصيلة ضخمة يتمتع بها الحاملون لأسهمها وسنداتها فى الوقت الحاضر.

السياحة مورد من موارد الدولة

تتمتع البلاد المصرية ، بمزايا طبيعية ، وآثار تاريخية ، تنفرد بها ، ويمكن استغلالها كمورد لثروة تستفيد منها البلاد ، لو أحسن الإشراف والتنظيم حتى يستهوى ذلك السياح للزيارة والدراسة والاستمتاع .

ويحمل ما تدعو إليه ، تنظيم الدعاية بوسائل المرغبات المختلفة فى الخارج ، والاهتمام بتجميل الأماكن التى يطرقها السياح فى البلاد ، وتوفير وسائل الراحة والتسلية ، فضلا عن الاستعانة بوسائل الإرشاد المختلفة وإقامة المؤسسات التى تعمل على ترتيب الرحلات ، والزيارات للجماعات والأفراد

وتزويدهم بالحقائق والمعلومات الصحيحة عن معالم البلاد وآثارها ، والقيام بالخدمة العامة لهم فى الموانى البحرية والمطارات والسكك الحديدية ، والطرق البرية ، وإعداد الفنادق والمطاعم ، والإشراف على أسعارها ، حتى تتهيأ لكل سائح كافة وسائل الراحة ، وأن توجه العناية والجهد إلى غاية قومية ، رسالتها أن تتخذ من كل سائح أداة للدعاية المشرفة للبلاد ، ترديداً لما يحمله من أجمل الذكريات .

فاذا ما استطاعت الدولة أن تحقق جميع هذه الوسائل ، أصبحت السياحة مورداً هاماً من الموارد المالية للدولة التى يمكن الاعتماد عليها كوسيلة من وسائل الإنتاج ، فهناك من الأقطار التى اتخذت من السياحة مورداً أساسياً من موارد رزقها كما هو الحال فى سويسرا وغيرها .

ولا يقف الأمر عند الفائدة المادية فحسب ، بل تحمل السياحة ونجاحها رسالة قومية باكتساب تقدير الشعوب المختلفة ، لما حققت برامج الإصلاح فى مصر من رقى خلقى واجتماعى ، وما يتبع هذا من تحسين العلاقات الدولية فى مظاهرها المختلفة سياسية كانت أو تجارية .

الاحزاب والسياسة القومية

« الشعب سيد الموقف »

« والأمة مصدر السلطات »

رأينا الجيش في خليته الكبيرة ، التي تكونت من خلايا المجتمع المصرى ، فى رحاب نظمه وقوانينه ، وما تفرضه هذه التربية العسكرية من الطاعة ، والنظام والتضحية وتوحيد الصفوف ، وما تفرض على رجاله من تربية خلقية كريمة ، ودوافع ومؤثرات سلوكية عالية ، أنه كان يفضل هذا النظام قوة غيرت مجرى تاريخ الأمة مقلباً صفحة الماضى وما فيها من مساوىء واضطراب وفساد ، مسطراً صفحة جديدة لعهد جديد ، تتطلع إليها الأنظار ، وتخفق لها القلوب ، وتعقد عليها الآمال .

ولم يكن الجيش فحسب ، الوحدة الأجتماعية التى تشعر بما كان يشعر به المصريون من ضيق ، إنما كانت بقية أفراد الشعب يتطلعون إلى الأحزاب السياسية المنتمين إليها ، والحاملين رسالة المحافظة على الأهداف القومية صحيحة سليمة ، يشع منها شعور الديمقراطية فى وسائل الحكم الصحيح .

فساد الأحزاب السياسية

والأحزاب كما رأينا انتابتها موجه الفساد بين دوائرها ، والإنشقاق بين أعضائها ، والتحول عن مقاصدها ، مؤثرة مصالحها الشخصية على المصالح الإجتماعية ، مما أضعفها فى أن تقف فى وجه من عطل الحياة النيابية ، وعبث بحقوقها ، مزيداً من سلطته ، منقصاً حقوق الشعب ، فاذا بالجيش فى ظل تربيته العسكرية يقوم بحركته المباركة ، وينقذ البلاد من الفساد ويمهد لبعث الحياة الدستورية ، صحيحة سليمة ، لتحقيق عدالة اجتماعية مكفولة بين طبقات الشعب ، مطالباً الأحزاب ورجالها بتطهير أنفسهم ، وهدم نظامهم القديم ، وتشييد بناء جديد يتفق والوثبة الجديدة ، معلناً برامجه فى وضوح محددة الأهداف والأغراض ، والوسائل لتظهر أمام الرأى العام واضحة فيما يود ، مفصلة فيما يرغب ، حتى يأتى التطور الجديد متكافئاً متماثلا بين وسائل التجديد فى النهوض بحياة الشعب ، وما تدعو إليه سياسة هذه الأحزاب ، حتى يستطيع الرأى العام أن ينحاز إلى ما يراه صالحاً له لتحقيق حياة دستورية وفق الروح الجديدة .

برامج الأحزاب

وقد ندهش أشد الدهشة فى أن نرى برامج الأحزاب ، وبياناتها تنشر حاملة معالم الخطوط الرئيسية لتلك البرامج ، وكلها ترسم خطة واحدة فى ألفاظ مختلفة ، وكانت الدهشة فى أن نتساءل فيما هو الخلاف بينها ، فلم نعثر على ما يشفى الغليل للنظام الجديد، لأنها لا تمس إلا رءوس الموضوعات ، اتبعت فى إبرازها للرأى العام فى صور الأساليب القديمة ، ولعلهم لجئوا إلى هذه السرعة معتقدين أن من يخرج بيانه قبل غيره يكون له التأثير النفسى على القوم ، وهم فى موجة الفرح يتقبلون كل ما يعلن إليهم براق الأمل معسول الوعد . ولعل بعض الأحزاب قد تأخر فى صدور بيانه حتى يكشف غيره أوراقه فيستطيع أن يزيد من وعوده .

هكذا أعلنت الأحزاب عن أنها لا تزال تعيش فى دائرتها القديمة ، تعلن خطتها فى ظل عناوين خلابة ، ووعود جوفاء ، ولم تجهد نفسها فى الدرس والاستقصاء ، حتى ضاعت سنوات الجهاد الماضية فى نقاش ، وجدل ، مشبعة بالحزازات الشخصية منطوية على الاتهامات الفردية ، مما أخرجها عن الطريق السوى الذى طالت عليه الأيام لتحقيق ما ترجوه البلاد من جهودهم .

إن العالم يعيش الآن فى عصر السرعة ، وتحطيم الفكرة فى ظل دائرة الواقع ، فينبغى على الأحزاب السياسية إذا ما أرادت أن تجدد طرقها فيما ترسم أن تسير وفق مقومات الحياة ، ومبررات الأحداث ، فى سرعة تسير مع الواقع ، قوامها الدرس والاستقصاء ، وهو دور التجهيز للتنفيذ ، وفات الوقت الذى كانت تعيش فيه الأحزاب فى قيم أشخاصها ، والآن إنما تنبض حياتها فيما يدرسونه ويقدمونه فى برامج عملية تحقق الأهداف السياسية للامة .

الدعوة إلى الدراسة العملية

والرأى الصحيح فيما ندعو إليه أن يعود كل حزب إلى دراسة برامجه ، دراسة وافية معلناً الزوايا والمشروعات التى يراها والنتائج التى يحققها ، دراسة عملية مستندة على الأرقام والإحصاءات ، مدعمة بالأدلة ، مرسومة رسما صحيحا كاملا لا ينقصه إلا التنفيذ .

كثيراً ما رأينا اللورد كرومر وهو الذى يمثل الاستعمار البريطانى فى مصر ، يذكر فى تقاريره التى يرفعها إلى وزارة الخارجية البريطانية منذ نصف قرن من الزمن ، أنه يرى — فيما يسعد الفلاح — تشجيع الملكيات الصغيرة ، وكذلك

وكثيراً ما ذكرت فى خطابات العرش المتتالية . ولا نزال نسمع الأنشودة تترنم بها الأحزاب السياسية فى الوقت الحاضر ضمن ما تهدف إليه برامجها الاقتصادية ، تذكرها إجمالا لا تفصيلا ، فلو أعدت الدراسة التفصيلية المنظمة المستندة على الإحصاءات بين مساحة الأرض وعدد السكان لتحقق الهدف منذ نصف قرن من الزمن ، ولكن ذكرها إجمالا كرأس موضوع من الموضوعات ، ينقصها البحث والاستقصاء، يجعلها فى دائرة الترك والنسيان وتخضع لوسائل التطبيق المرتجلة ، تنفذ حيناً كدعاية لظرف طارىء ، وكثيراً ما يخيم عليها التراخى والنسيان . وكنا نود صادقين فيما نزعم ، أن نرى دراسة الأحزاب لهذه المسألة دراسة مفصلة ، فتستفيد البلاد من اختلاف وجهات النظر بينها ، فتقف على أقرب الحلول التى تلبى الغايات التى تحتاج إليها البرامج الجديدة ، فتعرف أى الطرق أجدر أن يتبع .

طرائق الدراسة العملية

ولو تعرضنا لدراسة هذا الموضوع الخطير ، لرجعنا إلى الإحصاءات الفعلية ، وبحثنا مساحة الأراضى البور الصالحة للزراعة ، والأراضى الحكومية ، وأراضى الأوقاف الخيرية

التى تؤجر لكبار الملاك ، يستفيدون منها بتأجيرها إلى هؤلاء الفلاحين ، ثم تعرضنا إلى مشكلة توزيع السكان فى المديريات المختلفة ، وأثر هذا التوزيع فى نصيب الفرد من الدخل العام ، حتى تستبين مشكلة الفرد فى صورتها الحقيقية فى كل مديرية ، متخذين من وسائل الهجرة الداخلية الإجبارية نقل الأسر الفقيرة من قراهم ، وتوزيعهم على هذه الأراضى بطرق اقتصادية سليمة ، وإعداد وسائل التعمير والاستقرار لهم ، حتى لا يتركوها ويرجعوا إلى قراهم راضين بفقرهم .

لا نقرر بهذا العرض السريع أننا بحثنا البحث الصحيح لمسألة تشجيع الملكية الصغيرة ، وربطها بالعدالة الاقتصادية التى تكفل مستويات اجتماعية لمحاربة الفقر ، وإنما عرضنا الخطوط الرئيسية للبحث على سبيل المثال ، يكمل بالإحصاء اللازم لمعرفة الزوايا الهامة لأركانه ، وهى الأراضى التى توزع ومساحتها ، والجهات الأكثر ازدحاماً بالسكان ، وبروز مشكلة الفقر فيها ، مكملة بسياسة الهجرة الداخلية ، مجهزة بوسائل الاستقرار التى تتطلبها مثل هذه الظروف .

وقد نادت إحدى الهيئات أنها تستند فى برنامجها على أساس ما يأمر به القرآن ، وتقضى به شريعة الإسلام . وهى سياسة حكيمة لا لبس فيها ولا إبهام إذ تعتبر الشريعة الأسلامية

المصدر الأول والأخير ، فيما تقضى فيه من تربية خلقية ، بتطهير النفس والبدن لأداء العبادات ، وفيما تأمر به من أحكام وأسس عادلة، تحدد المعاملات بين الناس، تحديداً يتفق وما تحتاج البشرية إليه من وسائل، تكفل حياتها على أسس سليمة ، ونظم دقيقة . ولكن هذه الجماعة أيضاً عرضت فيما عرضت بما يتفق مع الدستور . وينص الدستور صراحة على أن الدين الرسمى للبلاد هو الدين الإسلامى ، وأنه يجب على التشريعات المختلفة أن تتفق وتعاليمه ، إلا إذا كانت الفكرة قاصرة على مظهر العبادات من صلاة وصوم وحج ، تهتم الدولة فى أداء مظاهرها أداء رسمياً ، فان ذلك يعتبر قصوراً فى الفهم ، ونقصاً فى التشريع ، إذ للإسلام حدان ، العبادات والمعاملات فيقضى الأمر بذلك أن نأخذ بهما واصلين تعاليمهما فى نطاق الحياة البشرية التى نعيش فى مؤثراتها ، وليس من العسير أن تقوم هذه الجماعة ببيان أهداف الحكم ، ووسائل التقدم الاجتماعى والاقتصادى فيما دعت إليه ، وفق تعاليم الدين ، لا فى رءوس موضوعات ، أو خطوط رئيسية لها ، وإنما فى دراسة مستفيضة ، حتى يعى القوم اتجاهات الإسلام ليكفل الرغبات الجياشة فى نفوس المصريين ، والآمال الكبار التى تعقد عليها النفوس حياتها ، فى ظل هذا التطور .

الزكاة فى خطوطها الأمامية

فلو أصبحت الزكاة مصدراً من مصادر الإيراد لخزينة الدولة ، على أنها حق الفقير فى مال الغنى ، لأصبح من الواجب ترتيب وإعلان كيفية تطبيقها وتنظيمها فى المحيط الاقتصادى حتى تؤتى غرضها من الفائدة ، وتكفل نتائج خلقية كريمة ومحبة صادقة بين الجميع وتزيل الفوارق الكبيرة ، فقد سبق أن حققت نظم الزكاة كل ما يرجى منها فى العصور الإسلامية المزدهرة . ولو أردنا أن نضع خطوط دراسة هذا الموضوع دراسة عملية ، لمعرفة الأثر الذى نستطيع أن نحصل عليه من مال الغنى حقاً للفقير ، أن ندرس حصيلة زكاة الزروع ، ونلجأ إلى الإحصاءات الرسمية للدولة التى تمدنا بمساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، وأنواع الزراعات المختلفة ، ومقدار إنتاجها ، ومتوسط قيمتها ، فيمكن بهذا الوضع أن نأخذ زكاة الزروع ، فنصل إلى الأرقام الصحيحة ، ونضع أيدينا إلى أرقام سليمة ، وبخاصة لو أخذنا بالرأى القائل إن الزكاة واجبة فى محصول القطن والفاكهة والخضروات مضافاً إلى القمح وأنواع الحبوب المختلفة ، لخرجنا بنتيجة تعطينا رقما ضخما ، يخصص لخدمات اجتماعية إقليمية ،

كل قرية وطاقتها أو عدة قرى مجتمعة ، أو تجعل كل مديرية وحدة بذاتها ، تعمل على استخدامه فى رفع مستوى المعيشة ، من تخفيف أعباء الحياة على صورة خدمات جماعية ، كالمشافى والملاجئ أو يستخدم فى أغراض اقتصادية . بأنشاء صناعات صغيرة ، يستخدم فيها العاطلون فى القرى ، ومن أرباحها ما يحول إلى الخدمات الأجتماعية لمعاونة المرضى والعجزة .

زكاة الأموال

ولما كانت أوامر الشريعة ، تفرض زكاة الأموال ، فيمكن أن تقوم الأموال النقدية فى التجارة والبنوك ، ويمكن الحصول على قيمتها التى تستمر عاماً كاملا من تلك المصادر والبيوتات المالية والشركات ، ويستقطع منها ما يحقق عليها من الزكاة .

البرامج المدروسة والتمثيل النيابى

وعلى هذه الصورة يمكن تقديم برامج الأحزاب ، مدروسة مفصلة لا ينقصها إلا التنفيذ ، حتى يمكن للقوم معرفة الطريق الذى يرسمه كل منهم رسما واضحاً ، وعلى أساسه يختار القوم البرامج التى تقضى وسائلها ودراستها ونتائجها إلى تحقيق أهدافهم كاملة ، فيكون على هذا الأساس التمثيل النيابى للأمة تمثيلا دستورياً صحيحاً ، وتكون أداة حكم

متفقة تمام الاتفاق والرغبات الشعبية ، استجابة لآمالهم وإيمانهم بما يحققون من برامج صالحة لحياة مصرية كريمة .

الهيئات الفنية داخل الأحزاب

وتقضى هذه الدراسة المفصلة إلى وجود طبقة فنية داخل الأحزاب ، تدرس وتستقصى ، وتجادل وتناقش ، فيما ينبغي أن تكون الخطة ، وفيما يجب أن تكون الوسائل ، في حدود مقدرة الدولة الاقتصادية ، وكفاية الإنتاج الاقتصادى ، ومستويات الأفق الاجتماعى ، فتتعاون الجهود التى تخلق فى محيط كل حزب حركة وعملا ودقة وضبطاً ، فتقوى الروابط بينهم ، بدلا من أن يجتمعوا لرسم خطوط رئيسية ناقصة الأهداف ، ثم ينصرفون فيما بينهم شاغلين أنفسهم بأتفه المسائل ، مما يتصل بمسائلهم الفردية ، وميولهم الشخصية ، وتحقيق مآربهم الذاتية .

تعاون الأحزاب الفنى والجهاز الحكومى

وتكوين هذه الطبقة الفنية داخل الأحزاب ، يخلق طبقة مقابلة للطبقات الفنية الأخر التى تعد المشروعات الحكومية ، فعندما تعرض مسائل على لجان البرلمان ، يتولاها رجال الأحزاب ، فاذا ما كانت هذه اللجان دارسة واعية لهذه المسائل ، كانت المناقشات التى تدور حولها ، والاعتمادات

التى تطالب لها ، تسير فى طريق سليم ، لأن وعى هذه اللجان لتلك المسائل الفنية ، يخضعها للمراقبة الدقيقة والاطمئنان فى تنفيذ المشروعات التى تسعد حياة الأفراد ، كما أنها تعكس عاملا آخر وهو أن هؤلاء الموظفين الفنيين عندما يعرضون مشروعاتهم على الهيئة التشريعية ، يتخذون الحيطة فيما يعرضون، لأن ذلك سيكون بين أيد فنية ، لا تقل عنهم خبرة ، وعلى هذا فدراسة الأحزاب لبرامجها تخلق طبقة فنية واعية خارج الحكم ، تستفيد منها الهيئات التشريعية .

ودراسة الأحزاب لهذه المشروعات ، تعود على الدولة بفائدة محققة ، لأنه إذا ما تولى أحدها الحكم ، وأصبح مسئولا عن الجهاز الإدارى للدولة ، فانه لا يضيع الوقت فى دراسة المشروعات ووسائل التنفيذ ، كما يحدث الآن ، فتتولى الوزارات الحكم وتتركه وتقضى الفترة التى تولت فيها فى الدرس ، وقلما تنفذ شيئاً هاماً ، وبهذا تعطلت وسائل الإصلاح والرقى فى البلاد . . . وبذا يستطيع أى حزب إذا ما تولى الحكم ، أن يبدأ تواً ، بتنفيذ المشروعات التى جاءت فى برامجه ، تنفيذاً سريعاً ، محققاً آمال كل من أولوه ثقتهم ، وتصبح الأحزاب فى ظل هذا الرأى نافعة ، سالكة جادة الصواب ، دائبة على العمل ، متتبعة أحوال الدولة ، واعية للاتجاه الصالح .

الجهاز الادارى للحكومة

نحت الحكومة نحواً سليما فى إصلاح جهازها الإدارى ، متحررة من قيود الماضى ، متتبعة سنة التطور ، وملاءمة الأحداث الجارية ، منظمة أحوال العمل فى رحاب «اللامركزية» التى تهدف إلى حسن سير الأمور فى طريقها السليم . .

وحدة الدراسة والتنفيذ

ومما يؤخذ على النظم الحكومية ، أن الإدارة الواحدة تتركز لديها الأعمال ، دراسة وتنفيذاً ، مما يجعلها مستبدة بآرائها ، منفردة بمشروعاتها ، فتضعف مراقبة أعمالها ، الأمر الذى كشف عنه « ديوان المحاسبة » فى تقاريره السنوية ، عن مخالفات الأعتمادات المالية المقررة لها .

وعلى ضوء هذه الحقائق ، فان أول ما تدعو إليه لزيادة الإصلاح ، هو إعادة تقسيم الو زارات ، تقسيما جديداً ، يطابق صالح العمل فيها ، من غير مراعاة الأنظمة القديمة ، متحررين من الاستمساك بها ، حتى لاتتحول وسائل الإصلاح إلى سياسة الترقيع ، وهى السياسة التى كانت تتبع فى الماضى ، إذ فى الوقت الذى كان يدفعهم شعور بالإصلاح ، كانوا

يشعرون بأنهم متأثرون بالماضى ، غير قادرين على هدمه . والتحرر منه .

المشروع الجديد

وفى الحق ، نستطيع أن نعرض مشروعاً جديداً لتقسيم كل وزارة إلى أقسام يسير العمل فيها وفق غاياتها ، لتحقيق أهدافها . وعلى هذا يعمم مشروع تقسيم الوزارة إلى إدارات منها إدارة خاصة للدراسات الفنية ، تتفرغ للبحث والاستقصاء فى كل ما تتطلبه أعمالها من دراسات وافية ، حتى تستكمل المشروعات دراستها الفنية ، وثانية للتنفيذ ، حتى تتفرغ تفرغاً تاماً لتنفيذ المشروعات بما يحقق الخير المرجو منها للصالح العام ، وثالثة للمراجعة حتى يمكن أن تتم عملية ضبط المشروعات وتنفيذها وفق الأسس الفنية والأعتمادات المالية مراجعة دقيقة ، كما تختص بشكاوى الجمهور وتحقيقها ، ورابعة للأعمال الإدارية والكتابية .

يحقق هذا النظام زوال المركزية ، ومحو آثارها ، وتقسيم الأعمال فى الوزارة تقسيما منطقياً ، لا تركيز فيه ، وتعطى الفرص المختلفة للإتقان ، سواء فى دراسة المشروعات ، أو فى التنفيذ ، أو فى المراجعة ، حتى يمكن بهذا النظام أن

تقل الأخطاء ، وتنقص المخالفات ، وتسير الأمور فى طريقها الطبيعى ، كما يمكن توزيع الموظفين توزيعاً جديداً على ضوء هذا التقسيم ، بحيث يتحدد عمل كل منهم ، فلا تتحمل الدولة دفع مرتبات أكثر مما يتطلب عملها ، ولا يوجد موظفون فى أى إدارة ، زيادة عن حاجة العمل بها ، فيتم بذلك تقسيم العمل تقسيما موفقاً ، ويحصر معه عدد الموظفين اللازمين لها ، ويحدد المسئوليات المفروضة عليهم .

* * *

حمل النظام القديم صوراً منعكسة من روح الحكم القديم ، واستمر مع الزمن قروناً طويلة ، حتى استقرت مساوئه فى الجهاز الإدارى للدولة . فتركز الحكم فى القاهرة . وتركزت معه الإدارات الحكومية ، وأصبح كل ما ينتمى إلى الجهاز الإدارى فى الحكومة دراسة وتنفيذاً يتركز أيضاً فى القاهرة ، وبعدت أداة الحكم عن القرية المصرية ، مما جعلها متأخرة ، وحملت طابع الحياة الإقطاعية ، وانفردت المدن بالإصلاحات المتتابعة ، حتى حجبت وسائل الإصلاح من الامتداد إلى القرية .

المجالس الاقليمية وتنفيذ البرامج

أردنا إصلاح الجهاز الإدارى فى الدولة ، بعد أن قسمنا الوزارات التقسيم السابق ، ونضيف إليه الإيمان « بالوحدة

الإقليمية » التى تهدف إلى دراسة المشروعات وتنفيذها فى بيئتها الإقليمية . وما دامت مصر مقسمة إلى مديريات ، وبها مجالسها ، فنحول هذا النظام إلى وجوه الاستفادة منه ، بتكوين مجلس فى كل مديرية ، أعضاؤه من كبار الموظفين الذين يمثلون الوزارات المختلفة ، يتعاونون فى دراسة ما تحتاج إليه مديريتهم ، من وسائل الإصلاحات المختلفة ، بصورة جماعية ، مبينين الوسائل التى تحقق هذه الأهداف ، متعاونين فى تنفيذها تعاوناً صادقاً ، وبذلك تخفف عن الوزارات المركزة فى القاهرة ، أعباء كثيرة ، كما أن يحقق وحدة تنفيذ المشروعات بدلا من أن تتضارب أهداف كل وزارة مع الأخرى ، حاملا هذا النظام سرعة التنفيذ التى تتطلبها هندسة الإنشاء للبناء الجديد .

مرتبات الموظفين ومسئوليات العمل

ونضيف إصلاحاً آخر للأداة الحكومية ، بأن تلغى الحكومة الدرجات المالية للموظفين ، وهو الذى تسبب فى توجيه أفكارهم ووسائلهم المختلفة إلى انتهاز الفرص بشتى الوسائل للحصول على الترقيات ، مما بعث فى نفوسهم الحزازات ، وانقسموا شيعاً وراء الأحزاب ، مما أدى إلى الإهمال فى

أعمالهم ، وعدم الإكتراث بتحمل أعبائها ، مما عطل سير الأمور فى طريقها الصحيح .

وما دامت وسائل الإصلاح ، تقوم على اجتثاث بذور الفساد ، فانه لزم لإصلاح أحوال الموظفين ، أن يلغى الكادر بدرجاته وتقسم المرتبات إلى فئات ، مرتبطة بأعباء مسئولية العمل ، وتتبع الدولة نظام العلاوات الدورية الذى يحقق زيادة المرتبات ، وهو أمل الموظفين جميعاً ، فيفرغون إلى أعمالهم تفرغاً كاملا ، فيزيد إنتاج العمل ، وتتحقق المصلحة العامة تحقيقاً سليما ، وهذا هو النظام الذى تتبعه الشركات المالية فى إدارتها بالنسبة لموظفيها ، فتمنحهم المرتبات المناسبة التى تكفل معيشة راضية لهم ، كما تمنحهم العلاوات الدورية ، ولا تقتصر على ذلك ، بل تعطيهم المكافآت السنوية ، كلما زاد الإنتاج وكثرت الأرباح ، مما يجعل النظام الإدارى للشركات أحسن حالا ، وأدق نظاماً ، وأكثر إنتاجاً من النظام الحكومى. وتتبع الحكومة نظام المرتبات وفق مسئوليات العمل فى القضاء والجامعات والجيش والبوليس . فلماذا لا يعمم هذا النظام على باقى المصالح الحكومية .

تنظيم ميزانية الدولة

ومن الحقائق الثابتة أن ميزانية الدولة ، تعتبر الأداة المالية التى تستطيع الحكومة فى نطاق قدرتها ، الإنفاق على

موظفيها ، والاستمرار فى تنفيذ المشروعات التى تمس المرافق العامة ، والتى تحمل خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وعسكرية ، تقوى بها على تلبية رغبات الشعب ، محققة رضا المجتمع عن أفعالها ، عاملة على استقرار أهداف الحكم .

ميزانية الموظفين وميزانية المشروعات

ويمكن أن تنظم ميزانية الدولة بشكل جديد ، وخاصة فيما يتصل بميزانية المصروفات ، فنقسمها إلى قسمين ، قسم ثابت ، وهو ما يتعلق بمرتبات الموظفين ، إذا ما ألغينا نظام الدرجات ، وتسمى بميزانية رجال الدولة ، بحصر عددهم ومرتباتهم حصراً مضبوطاً ، ويرصد ما يصرف فعلا لهم ، يضاف إليه ما يمكن حصره كل عام عند إعداد الميزانية من الزيادات والعلاوات المستحقة لهم ، وعلى هذا تصبح ميزانية الموظفين ميزانية حقيقية ، وليست مشروعاً .

أما القسم الثانى من الميزانية ، فيرتبط بدراسة وتنفيذ المشروعات الحكومية سواء لمدة سنة أو لعدة سنوات إذا كان المشروع يستلزم فترة طويلة من الزمن لتنفيذه ، وتعرف بميزانية المشروعات ، وبذلك يمكن إفساح المجال لدراسة ميزانية المشروعات ، دراسة مفصلة .

وعلى ضوء هذا التقسيم ، وما تسمح به الميزانية المقررة ،

تدرس المشاريع موحدة كاملة ، فتعرف ما يمكن أن يبدأ به ، وما ينفذ فى سنة ، وما يؤجل ، وما يقسم تنفيذه على عدة سنوات ، حتى تصبح سياسة الإنشاء والتعمير ، سياسة محددة واضحة كاملة الأهداف ، مرتبطة بعضها ببعض ، حتى إذا ما تم جزء منها لزم تكملة الجزء الآخر ، فيكمل البناء طبقة فوق طبقة ، متماسكة أجزاؤه ، محققة الأهداف الصحيحة لأعباء الدولة ، بعيدة عن سياسة الارتجال التى أدت إلى تنفيذ المشروعات مفككة ، غير مرتبطة بعضها ببعض ، مما أدى إلى عدم تحقيق الفوائد التى كانت ترجى منها ، مستنفذة أموالا أكثر مما كانت تستلزم .

سياسة الهجرة

ومن المسائل التى تتبعها سياسة الدولة ، سياسة الهجرة ، فمصر تتبع سياسة الباب المفتوح ، إذ يستطيع كل أجنبى أن يأتى إليها ، ولو لإقامة قصيرة ، وفى ذلك خطر كل الخطر ، إذ يجب أن تسن التشريعات لتنظيم الهجرة ، مقيدة بعوامل انتخاب الأصلح ، ليدخل البلاد ، فيمن يدخل من العناصر المثقفة وأصحاب الأموال مما يعود من إقامتهم فى البلاد بفوائد ثقافية ومالية ، ونحن أحوج إلى ذلك ، وهذا ما رسمته سياسة الدولة أخيراً ، ولكنها فى هذا الرسم لم تقيد باب الهجرة

على الآخرين ، وهى أفواج كثيرة العدد ، باحثة عن موارد رزق أكثر مما يحصلون عليه فى بلادهم .

المهاجرون والدخل العام

هذه العناصر الكثيرة الباحثة عن أبواب رزق جديدة ، تنقصهم الأموال ، وسرعان ما يدخلون ويندمجون فى المجتمع المصرى ، باحثين عن عمل ، فهم بذلك يزاحمون المصريين فى مصادر دخلهم ، وينقصون نصيب المصرى فيما يناله الفرد من الدخل العام ، وهى المشكلة التى تود الدولة فى ظل البناء الجديد أن تبذل الجهد لزيادة إنتاج موارد البلاد ، حتى يرتفع نصيب الفرد من الدخل العام ، ولكنا فى ظل الهجرة المفتوحة ، قد زدنا المشكلة تعقيداً ، إذ بقيت مشكلة الفقر ، أو مشكلة نقص نصيب الفرد ، قائمة أمام الدولة ، فى الوقت الذى فيه ، تعمل جاهدة على تقسيم الثروات لتقارب الطبقات وتوفير الرفاهية المادية للفلاحين والعمال ، أن تهدف فى سياستها الجديدة إلى قفل باب الهجرة ، إلا لهؤلاء الذين تنتفع البلاد بعلمهم وثقافتهم وأموالهم وجهودهم الاقتصادية .

وإن سياسة الباب المفتوح فى الهجرة على هذا النحو ، قد حمل المجتمع المصرى أقليات ، أصبحت مع الزمن تمثل عدداً ضخما ، حتى أنه يخشى مع طول الزمن أن يزداد عددهم

بالاستقرار والتناسل ، فيصبحوا قوة لها مطالبها أمام الدولة ، وخاصة بعد أن لجأ الكثير منهم إلى التجنس بالجنسية المصرية ، ليصبحوا مصريين إسماً ، ولكنهم يعيشون محتفظين بلغتهم وتقاليدهم ، ناظرين دائماً النظرة الواقعية لمصالح بلادهم الأصيلة متأثرين بما يحدث فيها .

فرض تنظيم العمل

ومن المشاكل التى تواجهها سياسة التجديد فى بناء الدولة ، التى تهدف إلى خلق مجتمع جديد ، يعيش فى آفاق جديدة ، لتنظيم العمل العام لحشد الجهود حشداً قومياً موفقاً ، ليستطيع كل فرد أن يكون عضواً عاملا فى جهاد الدولة ، الأمر الذى يفرض عليها دراسة وسائل الإنتاج المختلفة ، لاستغلال مواردها استغلالا اقتصادياً ، وأن ترصد له العمل اللازم ، حتى يعرف كل فرد واجبه . وهذه مسأله تكاد تكون إجبارية فى أول الأمر ، حتى تعود القوم نظام العمل فى صورة جبرية ، فاذا ما نجحت خطة العمل الإجبارية المنظمة جيلا بعد جيل ، أصبح أداؤه اختيارياً وليس إجبارياً .

أوقات الفراغ

وفى ظل الجهاد المنظم الذى تفرضه سياسة تنظيم العمل ، تتضح مشكلة أوقات الفراغ التى عمت مظاهرها الحياة

المصرية ، وخاصة فى المدن إذ يكثر وجود محال يلهو فيها القوم فى وقت لا يسمح فيه باللهو ، فمثلا نجد دور الخيالة « السينما » تفتح أبوابها منذ الصباح إلى منتصف الليل ، ويرتادها من يشاء، ومما يبعث الألم والحسرة أن تجد الحفلات النهارية منها ، وخاصة التى تبدأ فى الساعة العاشرة صباحاً مليئة بالشباب من الطلبة والطالبات تاركين مدارسهم وجامعاتهم ، وكذلك غيرهم من طبقات الشعب منصرفين إلى هذا اللهو ، ودفعهم إلى ذلك تهيئة الأماكن المعدة لهذا الغرض ، مما عاد على التربية الخلقية بأضرار بليغة أدت إلى الاستهتار والعبث ، والانصراف عن تأدية الواجبات . وعلاجاً لهذه المشكلة وجب على الدولة أن تسن التشريعات التى تقضى على مثل هذه المحال ، بعدم فتح أبوابها للجمهور إلا بعد الظهر ، حتى يضطر هؤلاء إلى الانصراف إلى أعمالهم ، وألا يسمح للقاصرين بمشاهدة مسرحيات أو أفلام لا تتفق وأعمارهم . كما تعمل الدولة على تشجيع الوسائل الإيجابية التى تمكنهم من شغل أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بصفات خلقية واجتماعية تصلح من شئونهم ، وفى هذا الميدان تستطيع الدولة الأكثار من إنشاء الأندية وتعميم المكتبات العامة والعمل على نشر التعاليم الدينية للنشء حتى يشب قوى النفس ، ثابت العقيدة .

الدعاية

إن المبادىء الجديدة التى تحمل معها وعياً جديداً للنهوض بالأمة إلى تحقيق الغايات العليا لبناء مجتمع جديد ، تحتاج إلى ترويج ودعاية ، لأن رسالة التجديد والإنشاء ، فى وعيها الصادق ، تتطلب تنظيم الدعاية ، تنظيماً فنياً دقيقاً ، حتى تستقر عقيدة الأيمان بالخطوات الأولى لبرنامج الإنشاء .

ولا ننكر فضل الصحافة والإذاعة ، وما قامت وتقوم به كل منهما لتحقيق هذه الرسالة البالغة الأثر فى حياة الأمة ، ونرى أنه يجب أن يهيأ بجانبها إدارة خاصة للدعاية كما تفعل الأمم الراقية ، يمتد نشاطها إلى القرية ، حاملة أهداف البرامج الأصلاحية ، والخطط الإنشائية ، وطريقة تنفيذها داعية اليها .

إيمان ... وأمل

إيمان ... وأمل

إن المحنة التى عاشت فيها مصر ، والمشكلة التى دفعت الجيش والأمة إلى الإنقلاب ، والدعوة إلى التطهير ، والعمل على الإصلاح والاستقرار ، كانت نتيجة مشكلة خطيرة ، فى حياة الأمة التى استهدفت لنقص فى قيم الأخلاق .

كانت المشكلة ، مشكلة خلقية قبل كل شىء ، اتخذت مظاهرها إندفاعاً وراء الأثرة والظلم والاستبداد والقسوة والاعتداء ، والرشوة ، والطمع والجشع ، والعبث والاستهتار حتى عم الفساد الجهاز الخلقى للأمة .

وكان لزاماً على وسائل الأصلاح ، أن تبدأ بتطهير النفس من الصفات الخلقية المرزولة ، والتخلص من سوآتها ، فى إيمان صادق بهذا التطهير ، والإيمان وليد الفكر الحر ، والعقل السليم فى منطقه ووعيه ، متلمساً أصداءه من منطق الأحداث التى يعيش الإنسان وسطها ، عاملا فى محيطها ، جاهداً فى بيئتها .

والإيمان فى مرتبته الرفيعة ، يزيد النفس قوة ، ويثبت سلوكها ، ويمكن تصرفاتها ، ويؤمن قلوب أصحابها .

ومتى آمنت النفس وتهيأ الجهاز الخلقى واستقرت العقيدة بتغير الشر بالخير ، والسيئة بالحسنة ، وكان سلوكها ودوافعها ، متأثراً بالمنطق والجدل ، الذى يكفل لها السير فى طريق الخير.

والإيمان بالتطهير يبدل سلوك النفس ، ويسلحها بالقيم الأخلاقية العالية ، فلا يصدر منها إلا كل تصرف حميد ، وسلوك كريم .

وإذا أرادت أمة أن تغير أحوالها ، وتبدل صفاتها ، لزم على أفرادها أن يبدلوا ما بهم من صفات مرزولة ، وأن يطهروا أنفسهم حتى يسيروا فى الطريق السوى : « ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

* * *

ونأمل مخلصين ، وقد اجتمعت كلمة الأمة فى هذا الجهاد الموفق ، أن نؤمن الإيمان الصادق بالإصلاح حتى نصبح جميعاً بنائين أقوياء ، مسترشدين بهدى الله ، وتوجيهات الدولة ، لإتمام هندسة التشييد للمجتمع الجديد.

والله ولى التوفيق .

الفهرست

صفحة

تصـــدير ٣

الثورة الأولى والسيد عمر مكرم ٥

الثورة الثانية واللواء أحمد عرابى ١٤

الثورة الثالثة وسعد زغلول ٤٧

الثورة الرابعة واللواء محمد نجيب ٥٤

(دوافع الثورة)

الجــولة الأولى ٨٠

الحركة فى الميزان ٩٥

الجولة الثانية (هندسة التشييد) ١١٤

مع التاريخ (بين أحمد عرابى ومحمد نجيب) ١٢٨

نحو مجتمع جديد (آراء حرة مكملة لخطة الحكومة ١٣١

القـــــرية

اقتصاديات البلاد ١٤٣

الأحزاب والسياسة القومية ١٦٥

الجهاز الإدارى للحكومة ١٧٦

إيمـــــــان . . . . وأمل ١٨٨

الاتحاد . النظام . العمل

الثمن ٨ قروش

مطبعة كوستاتسوماس وش